

الإمامُ النّسائي وكِتابُه المُجْتَبىٰ

ترجمة وافية عن المؤلف ودراسة مفصّلة عن كتابه بتحديد شرطه وبيان منهجه وكشف الصّناعة الحديثية وحصر مصطلحاته وذكر القواعد التي استخدمها للترجيح بها بين الروايات المختلفة مع المقارنة بينه (المجتبى) وبين أصله (السّنن الكبرى) من وجوه عدة

تأليف
الدكتور عمر إيمان أبو بكر

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإمَامُ النّسَائي وَكِتَابُه المُجْتَبى

ترجمة وافية عن المؤلّف ودراسة مفصّلة عن كتابه بتحديد شرطه وبيان منهجه وكشف الصّناعة الحديثيّة وحصر مصطلحاته وذكر القواعد التي استخدمها للترجيح بها بين الروايات المختلفة مع المقارنة بينه (المجتبى) وبين أصله (السّنن الكبرى) من وجوه عدّة

تأليف
الدكتور عمر إيمان أبو بكر

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٤ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابو بكر ، عمر ايمان
الامام النسائي وكتابه المجتبى. / عمر ايمان ابو بكر - الرياض
١٤٢٤هـ

١٤١ ص ١٧,٥x٢٥ سم
ردمك : ٢-٢-٩٤٥٠-٩٩٦٠

١- الحديث ـ سنن أ- العنوان
ديوي ٢٣٥,٥ ١٤٢٤ / ٣٧١١

رقم الإيداع : ١٤٢٤ / ٣٧١١
ردمك : ٢-٢-٩٤٥٠-٩٩٦٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٨
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلامضل له، ومن يضلل فلاهادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسوله، بعثه ربُه بالهدى ودين الحق إلى جميع الثقلين بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسواجاً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فهذه الدراسة عن الإمام النسائي وكتابه المجتبى (**السنن الصغرى**) كانت في الأصل جزءا من رسالة الدكتوراه المتعلقة بدراسة الأحاديث المعللة الواقعة في سننه التي كانت بعنوان « **الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى جمعا وتخريجا ودراسة** » .

ولكون تلك الرسالة المشار إليها كانت تتعلق بالمجتبى قُدِّمت هذه الدراسة عن المؤلف وعن الكتاب تمهيدا بين يدي الموضوع.

ولما كان حجم تلك الرسالة كبيرا حيث جاءت بثلاثة مجلدات كبار في ألف وخمسمائة صفحة رأينا أنه من الأفضل أن نفصل هذه الدراسة عن بقية الرسالة ونطبعها في كتاب مستقل ليسهل تداوله بين الناس ولتعم الفائدة بتقريب مادة هذا الكتاب العظيم ومحتواه لطلاب العلم للاستفادة منه على أكمل وجه ولتعريف مؤلفه ومكانته التي استحق بها الإمامة في الدين.

ثم إن هذه الدراسة تكتسب أهمية لكونها تتعلق بكتاب من الكتب الستة التي تعد أهم كتب الحديث لاشتمالها على أصول الحديث وعليها مدار أحاديث الأحكام، ولهذا اشتهرت بين الأمة عبر العصور، وحرص طلاب العلم

بمختلف تخصصاتهم على تحصيلها، وألّف العلماء في علومها المختلفة لتوضيح معالمها وتبيين مقاصدها.

ومما يزيد هذه الدراسة أهميةً أن المؤلف (أي النسائي) هو أعرف أصحاب الكتب الستة بالحديث وعلومه بعد البخاري كما يتضح من ترجمته، وكتابُه (أي المجتبى) يأتي من حيث درجةُ أحاديثه في المرتبة الثالثة من بين الكتب الستة بعد الصحيحين كما سيتبين لنا أيضا في الدراسة عند الحديث عن شرط الإمام النسائي ومقارنة شرطه بشروط الأئمة أصحاب السنن الأربعة.

تحدثت في هذه الدراسة بالتفصيل عن منهج الإمام النسائي في كتابه المجتبى من صياغته للأبواب وترتيبه للأحاديث داخل الكتاب من التكرار والتقطيع والصناعة الحديثية المتعلقة بطريقة سوقه للأسانيد وإيراده للمتون مع بيان شرطه ومقارنته بشروط الأئمة الآخرين أصحاب السنن الأربعة .

ثم إنني أجريت مقارنة بين المجتبى وبين أصله (**السنن الكبرى**) من عدة وجوه تتمثل في عدد أحاديث كل من الكتابين ودرجة أحاديثهما مع بيان كيفية اختصار المجتبى من الكبرى وإثبات أن في المجتبى من الحديث ما ليس في الكبرى.

بينت جهود الإمام النسائي في المجتبى في بيان مصطلحاته وذكر الأنواع التي أعل بها الأحاديث وحصر القواعد التي استخدمها للترجيح بها بين الوجوه المختلفة مع ذكر مميزات الكتاب ولكي تقف على محتوى هذه الدراسة بالتفصيل فإليك خطة العمل.

خطة البحث: وتشتمل على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس:

الفصل الأول : ترجمة المصنف

وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته.

المبحث الثاني: مولده.

المبحث الثالث: نشأته، وطلبه للعلم، ورحلته فيه.

المبحث الرابع : أشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه.

المبحث الخامس : مكانته العلمية، وثناء أهل العلم عليه:

ا= مكانته في علم الحديث.

ب= مكانته في الفقه.

ج= عقيدته، وما قيل فيه من التشيع.

د= عبادته، وحياته الاجتماعية.

هـ = وفاته.

و= مؤلفاته.

الفصل الثاني : دراسة الكتاب، وتشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب .

المبحث الثاني: تحقيق مَن المختصر للكتاب هل هو النسائي أم تلميذه ابن السني؟

المبحث الثالث:ما المراد بسنن النسائي عند الإطلاق، وذكرُ الخلاف بذكر أقوال العلم في ذلك.

المبحث الرابع: روايات الكتاب وترجمة ابن السني المتفرد برواية المجتبى عن النسائي مع ذكر رواة السنن الكبرى عن النسائي.

المبحث الخامس: المقارنة بينه وبين أصله (السنن الكبرى) في جوانب عدة.

المبحث السادس: منهج المؤلف في كتابه، ويشتمل على مايلي:

١= عدد أحاديث المجتبى وطريقة ترتيبها داخل الكتاب.

٢= الصناعة الحديثية في الكتاب، وتشتمل على مايلي:

ا= صياغته للأبواب.

ب= صيغ التحديث.

ج= طريقته في سوق الأسانيد

د= طريقته في إيراد المتون وتمييز ألفاظ الرواة.

هـ = تكراره للأحاديث ومذهبه في تقطيعها.

٣= شرط النسائي وبيان مترلة سننه«المجتبى» من بين الكتب الستة مع المقارنة بينه وبين سنن أبي داود خاصة.

٤= جهوده وبيان خدمته للعلل في الكتاب ويشتمل على مايلي:

ا= ذكر المصطلحات التي استخدمها النسائي في المجتبى.

ب= طريقته في عرض الاختلاف على الرواة.

ج= ذكر أنواع الاختلاف التي أعل بها النسائي أحاديثه في الكتاب.

د = ذكر القواعد التي استخدمها للترجيح بها بين الوجوه المختلفة.

المبحث السابع: تقويم الكتاب ببيان أهم مميزاته، والمآخذ عليه.

الفصل الأول : ترجمة المصنف*

المبحث الأول: اسمه ونسبه، ونسبته، وكنيته:

هو الإمام الحافظ المتقن الثبت شيخ الإسلام القاضي ناقد الحديث أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي[1] الخراساني صاحب السنن.

---

* والترجمة تكون متوسطة وكذلك الحديث عن سننه ـ المجتبى ـ وذلك أنني حين تقدمت بهذا الموضوع إلى القسم وكنت أنوي حينها أن أتوسع في ترجمته وفي الحديث عن كتابه إلا أن القسم بأعضائه رأى خلاف ذلك، فأضاف فقرة في نهاية الخطة فقال: « كل ذلك بإيجاز » ولوجود دراسات عن النسائي للمحققين للسنن الكبرى وغيره من كتب النسائي ومن أجل ذلك سلكت سبيل الوسط فأتيت من ترجمته والحديث عن كتابه على المهم من غير إيجاز مخل، ولا إطالة مملة، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بعلم العلل إذ إن موضوع الرسالة في دراسة الأحاديث المعلة.

[1] النسائي نسبة إلى نسا اسم أعجمي مقصور والنسبة إليها النسوي والنسائي، وقيل إن سبب تسميتها بهذا الاسم أن المسلمين لما وردوا خراسان قصدوها فلما أتوها لم يروا بها رجلا فقالوا: هؤلاء نسوة والنساء لا يُقاتلن فنسي أمرها إلى أن يعود إليها رجالها فتركوها.

انظر الأنساب للسمعاني (٤٨٣/٥) ومراصد الاطلاع (١٣٦٩/٣)

قلت: في هذا عندي نظر إذ لو كان سبب تسميتها ذلك لكان اسمها عربيا ولا قائل به فيما أعلم بل إن المدن بقيت بعد فتحها على أسمائها الأعجمية .

والنسا مدينة بخرا سان وهي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند، وتشتمل على أمهات البلاد، منها نيسابور وهراة، ومرو، وبلخ ، وطالقان، ونسا، وسرخس، وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون. انظر معجم البلدان (٦٢٦).

وقد فتحت خراسان في خلافة عثمان بن عفان ﷺ سنة (٣١) من الهجرة.

وخرا سان كانت في حوزة المسلمين من القرن الأول إلى القرن السابع الهجري إلى ظهور فتنة التتار ... فهي اليوم منقسمة بين ثلاث دول بين إيران وأفغانستان والجمهوريات التي استقلت من الاتحاد السوفييتي.

انظر مقدمة السنن الكبرى للنسائي بتحقيق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين صفحة(١٣)

وأما كنيته فهي أبو عبد الرحمن وهي التي يعبر بها عن نفسه في جميع كتبه، مثله في ذلك مثل أبي عيسى الترمذي مع أني لم أقف على ولد له، اسمه عبد الرحمن، ولكن عدم ذكر ذلك ضمن أولاده لايعني بالضرورة عدم وجوده، وخاصة إذا علمنا أن النسائي كان مكثرا من الزواج فكان له أربع زوجات مع التسري كما سيأتي ذلك عند الحديث عن حياته الاجتماعية.

المبحث الثاني: مولده.

سئل الإمام النسائي عن مولده فقال:« يشبه أن يكون سنة ٢١٥ [١] » وبهذا جزم غير واحد من أهل العلم منهم الذهبي في تاريخ الإسلام [٢] والسير[٣] ،والسبكي في الطبقات [٤] وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة [٥]

وقال تلميذه أبو سعيد بن يونس:«رأيت بخطي في مسودتي أن مولده بنسا سنة (٢١٥) وقيل (٢١٤)» [٦] .

وخالفهم جميعا السيوطي في حسن المحاضرة فقال: ولد سنة (٢٢٥) [٧] فوهم في ذلك، والظاهر أنه سبق قلم لدليل قوله في طبقات الحفاظ :« ولد سنة خمس عشرة ومائتين » [١].

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣٨/١) وفتح المغيث (٣٤٧/٤)

(٢) مواد ـــ(٣٠١ ـــ ٣٢٠)

(٣) (١٢٥/١٤)

(٤) (١٤/٣)

(٥) (١٨٨/٣)

(٦) وفيان الأعيان لابن خلكان (٢٥/١)

(٧) (١٩٧/١)

المبحث الثالث: نشأته وطلبه للعلم، ورحلته فيه.

نشأ النسائي نشأة صالحةً بتوفيق من الله ثم باعتناء أهلـــه، ومشـــايخه، وكان المجتمع الإسلامي أنذاك مجتمعا مباركا يكثر فيــه أهــل العلــم والخـــير والصلاح، فكان النسائي فرداً من هذا المجتمع، فطلبَ العلم وهو صغير، عُـرف ذلك من خلال رحلته إلى قتيبة بن سعيد سنة (٢٣٠) وعمره أنـــذاك خمـــس عشرة سنة، فأقام عنده سنة وشهرين [٢].

ومعلوم أنه لم يرحل إلى قتيبة إلا بعد أن تلقى العلوم الضروريـــة مـــن قراءة، وكتابة، وحفظ للقرآن،وبعد أن أخذ ما كان لدى مشايخ بلـــده مـــن العلوم، فقد ثبت أنه سمع من حميد بن مخلد بن زنجويه أحد أسند شيوخ مدينـــة نسا قبل سفره إلى قتيبة بن سعيد.

وتبين من ذلك أنه طلب العلم، وهو صغير بعد أن عَقِل، وفهِم الخطاب كما كانت العادة في ذلك الزمن عند المحدثين، فكانت حياته كلها في صغـــره وكبره حياةَ جدٍ، واجتهادٍ، فكان حصيلتها هذه الكنوز من العلوم النافعة.

وأما رحلته في طلب العلم:

يعتبر العصر الذي عاش فيه النسائي ــ وهو القرن الثالث الهجـــري ــ العصر الذهبي بالنسبة لسنة النبي ﷺ فهذا القرن تميز بالإقبال الشديد على ســـنة النبي ﷺ وخدمتها جمعاً وتحريراً وتأليفاً، وكان للرحلة عند المحدثين عبر العصور أهميةٌ عظمى حتى صارت من سيماهم، وذلك من أجل الفوائد العديـــدة الـــتي

---

(١) (ص ٣٠٧

(٢) تذيب الكمال (٣٣٨/١)

يتحصَّل عليها المحدث من الوقوف على كثير من سنة النبي ﷺ بأسانيدها العالية واللقيا بالمشايخ الكبار الذين لهم قدم راسخة في حديث رسول الله ﷺ وعلومه.

فصاحب الترجمة واحدٌ من هؤلاء الأساطين، رحل إلى الآفاق بحثاً عن سنة رسول الله ﷺ في مظانها، فكانت أول رحلة له ما ذكره عن نفسه بقوله «رحلت إلى قتيبة بن سعيد في سنة ثلاثين ومائتين فأقمت عنده سنة وشهرين » [1].

وآخرها هي تلك الرحلة إلى دمشق في آخر عمره خرج إليها ناشراً للعلم مبيناً الحق لأهل تلك المنطقة، فقضى حياته فيها من أجل ذلك قال الذهبي موجزاً القولَ في رحلاته« جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق والجزيرة والشام والثغور ثم استوطن مصر » [2] وهذه أبرز الأماكن التي دخل فيها النسائي مع احتمال دخوله في بلاد أخرى وذلك من كثرة سماعاته من شيوخ هم من غير تلك البلاد.

وذكر غيرُ واحد أنه رحل إلى مرو، ونيسابور، وهذا من باب التفصيل فيما أجمله الذهبي لأن مرو ونيسابور من مدن خراسان كما سبق ذكره.

والخلاصة أن النسائي ـــ رحمه الله ـــ مكثرٌ من الرحلة في طلب العلم حتى صار له شأنٌ، وعلا كعبُه في الحديث وعلومه، ففاق أقرانه من أهل عصره، فرحل إليه الحفاظ من أقطار العالم الإسلامي.

---

(١) تهذيب الكمال (١/٣٣٨)

(٢) السير (١٤/١٢٧) وانظر أيضا في تهذيب الكمال (١/٣٢٩) المنتظم (٦/١٣١)

أما عن أسرته فلم تذكر المراجع التي بين أيدينا عن أسرة النسائي من والديه وأقاربه شيئا، وأغلب الظن أنهم كانوا من عامة الناس، و لم يكن لهم شأن كبير في العلم ليعرف عنهم.

كما إني لم أجد من المتقدمين والمتأخرين ممن ترجم له من تعرض لذكر أصله، هل هو عربي أو أعجمي، ولكن يظهر من سلسلة نسبه أنه من أسرة عربية استوطنت هناك والله أعلم بالصواب.

المبحث الرابع : ذكر أشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه.

أولا: شيوخه:

لاشك أن حياته التي امتدت قرابةَ قرن من الزمن، وتلك الرحلات التي لقي فيها خلقاً كثيراً من كبار محدثي زمانه الذين لهم أكبر الأثر في نفسه لإعداده لبلوغ هذه المنزلة الرفيعة من بين المحدثين في عصره أهَّلته بأن يلتقي بأكبر عدد من شيوخ ذلك العصر، فكثر من أجل ذلك شيوخه بحيث يصعُب على المرء حصرُهم على وجه الاستيعاب، حتى إن المزي ــ رحمه الله ــ حين أتي على ترجمته لم يذكر من شيوخه في الحديث أحداً على غير عادته، بل اكتفى بقوله ((سمع من جماعة يطول ذكرهم)).

ووفاء بحقهم ألف النسائي كتابا في أسماء شيوخه اعتزازا بهم، وتخليدا بذكرهم، وقد أشار غير واحد من الباحثين بوجود نسخة من الكتاب ولكني مع الأسف لم أقف عليه حتى هذه اللحظة.

و **أجمع** مَن جمع شيوخ النسائي على وجه الاستيعاب هو ابن عساكر فقد ذكر في معجمه (٤٤٤) شيخا، واستدرك عليه أبو غدة في جمعه لشيوخ النسائي في المجتبى في آخر الكتاب ثلاثة ممن لم يذكرهم ابن عساكر في المعجم، وهم من شيوخه.

وبالتفصيل فعدد شيوخه في المجتبى (٣٣٥) شيخا على حسب ما ورد في فهرس أبي غدة،وعدد شيوخه في الكبرى الذين لم ترد لهم رواية في المجتبى (١١٢) شيخا، والمجموع(٤٤٧)

فإذا كان الأمر كما ذُكر فلنقتصر على ذكر من اختص من شيوخه بشيء من المزايا والفوائد بالنسبة للنسائي، فأقول وبالله تعالى التوفيق.

أولا: أقدم شيوخ النسائي الذين علا بهم إسناده.

اسم الشيخ	تاريخ وفاته
١= يحيى بن موسى أبو زكريا الحافظ الحجة	٢٣٠
٢= إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه أحد الأئمة	٢٣٨
٣= محمود بن غيلان أبو أحمد المروزي الحافظ الثقة	٢٣٩
٤= عثمان بن محمد بن أبي شيبة الحافظ صاحب المسند والتفسير	٢٣٩
٥= قتيبة بن سعيد الثقفي محدث خراسان تلميذ مالك	٢٤٠
٦= سويد بن نصر بن سويد المروزي راوية ابن المبارك الثقة	٢٤٠
٧= إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي عالم بلخ الصدوق	٢٤٠
٨= محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ الحجة شيخ الإسلام	٢٤٢
٩= هناد بن السري الحافظ صاحب المؤلفات	٢٤٣

١٠= علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي	٢٤٤
١١= سعيد بن يعقوب الطالقاني الحافظ الحجة	٢٤٤
١٢= محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري الثقة	٢٤٥
١٣= هشام بن عمار شيخ الإسلام أبو الوليد الدمشقي	٢٤٥
١٤= عبد الرحمن بن إبراهيم الحافظ محدث الشام المعروف بدحيم	٢٤٥
١٥= العباس بن عبد العظيم العنبري الإمام الثبت	٢٤٦

وكلهم من رجال الشيخين أوأحدهما سوى ثلاثة ، وهم سويد بن نصر، ومحمد بن عبد الله بن عمار ، وإبراهيم بن يوسف وهم من الثقات.

ثانيا: الشيوخ الذين اشترك النسائي في الرواية عنهم مع بقية الأئمة الستة [(١)]

اسم الشيخ	**تاريخ وفاته**
١= محمد بن بشار العبدي البصري	٢٥٢
٢= محمد بن المثنى أبو موسى العنزي	٢٥٢
٣= زياد بن يحيى الحساني	٢٥٤
٤= عباس بن عبد العظيم العنبري	٢٤٦
٥= أبو سعيد الأشج = عبد الله بن سعيد الكندي	٢٥٧
٦= عمر بن علي أبو حفص الفلاس	٢٤٩
٧= محمد بن معمر القيسي البحراني	٢٥٦

(١) هذه المعلومة مأخوذة من العلامة الشيخ أحمد شاكر حيث ذكرها بقوله : « أن حصر هؤلاء الشيوخ وجدته في مجموعة فوائد حديثيه مخطوطة قديمة بخط أحد تلاميذ الحافظ أبي المعالي محمد بن رافع السلامي المتوفى٧٧٤ ». أنظر في مقدمة سنن الترمذي (٨١/١)

٨= نصر بن علي الجهضمي ٢٥٠

٩= يعقوب بن إبراهيم الدورقي ٢٥٢

وأما الرواة الذين اشترك النسائي في الرواية عنهم مع بعضهم فهم كثيرون، وخاصة مع الشيخين البخاري ومسلم.

ثالثا: الرواة الذين تفرد بالرواية عنهم عن بقية الأئمة الستة.

ذكرت سابقا أنه بلغ عدد شيوخه في المجتبى (٣٣٥) شيخاً حسب ما ورد في فهرسة عبد الفتاح أبي غدة ، فعرضت هؤلاء الشيوخ واحداً واحداً على رجال بقية الستة، فتبين لي من خلال ذلك أنه تفرد في المجتبى بالرواية عن (٩٦) شيخا لم يشاركه أحد من أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم في الكتب الستة، ووافقهم أو بعضهم في البقية وهم (٢٣٩) شيخا.

وأما الكبرى فقد روى فيها عن (١١٢) شيخا زيادة على رواته في المجتبى، وتفرد بالرواية في الكبرى عن (٦٢) شيخا عن بقية الأئمة الستة،ووافقهم أو بعضهم في البقية وهم (٥٠)شيخا.

والخلاصة: أن مجموع شيوخه في الكتابين (٤٤٧) شيخا، تفرد بالرواية عن (١٥٨) شيخا عن بقية الأئمة الستة، ووافقهم أو بعضهم في بقية الشيوخ وعددهم (٢٨٩) شيخا.

رابعاً: ذكر الشيوخ الذين أكثر النسائي في الرواية عنهم في المجتبى وعدد مروياتهم في المجتبى [1]

اسم الشيخ:	عدد مروياته
١= قتيبة بن سعيد بن جميل أبو رجاء الثقفي ثقة ثبت[2]	٦٧٧
٢= إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه ثقة حافظ مجتهد	٣٤٤
٣= عمرو بن علي بن بحر أبو حفص الفلاس البصري ثقة حافظ	٢٠٨
٤= سويد بن نصر بن سويد أبو الفضل المروزي راوية ابن المبارك ثقة	٢٠٨
٥= محمد بن المثنى بن عبيد العنزي أبو موسى المعروف بالزمن ثقة ثبت	١٩٣
٦= محمد بن بشار بن عثمان العبدي أبو بكر المعروف ببندار ثقة	١٨٦
٧= محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري ثقة	١٥٩
٨= إسماعيل بن مسعود أبو مسعود الدمشقي الجحدري ثقة	١٤٧
٩= الحارث بن مسكين بن محمد أبو عمرو البصري ثقة فقيه	١٤٠
١٠= علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي ثقة حافظ	١٣٧
١١= يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري ثقة حافظ	١١٥
١٢= محمد بن سلمة بن أبي فاطمة المرادي أبو الحارث المصري ثقة	١٠٩

---

(١) هذه الإحصائية مأخوذة من جمع أرقام أحاديثهم التي ذكرها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حيث ذكر من ضمن فهارسه للمجتبى فهرس شيوخ النسائي مع ذكر أرقام أحاديث كل منهم في المجتبى فجمعت أرقام المكثرين ورتبتهم على حسب كثرة مروياتهم.

(٢) توثيقهم والحكم عليهم مأخوذ من التقريب لا بن حجر.

١٣= محمد بن منصور بن داود الطوسي نزيل بغداد أبو جعفر العايد ثقة ١٠٨
١٤= هناد بن السري بن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ثقة ٧٤
١٥= محمد بن غيلان العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي ثقة ٧٢

ومجموع أحاديثهم (٢٩٦٥) وهذا أكثر من نصف أحاديث المجتبى البالغ عددها مع المكرر (٥٧٥٨) حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

وهؤلاء إنما أكثر النسائي الرواية عنهم لمااجتمعت فيهم من الخصال العالية، فهم من جهة أقدم شيوخه الذين علا بهم إسناده، ومن جهة ثانية أنهم أئمة في الحديث ثقات حفاظ، فحرص كل الحرص على الأخذ عنهم ، والإكثار منهم، ولا غرو في ذلك فهو معروف بشدة الانتقاء ونظافة شيوخه من حيث الجملة.

ثانيا: تلاميذه :

إن المكانة التي تبوأها النسائي من بين أقرانه ومعاصريه لفتت أنظار كثيرين من طلاب العلم من أهل عصره، فكثرت الرحلة إليه من جميع الأقطار، و يرجع كثرة تلاميذه إلى أمرين:

١= أنه ـــ رحمه الله ـــ عاش قرابة قرن من الزمن حتى صار وحيدَ عصره في الرواية عن قوم ماتوا قبل منتصف القرن الثالث الهجري فعلا به الإسناد، فألحق الأحفاد بالأجداد، قال ابن قاضي شهبة: « وهو من نظراء أهل الطبقة الثانية لكن تأخرت وفاته [1] .

---

(١) طبقاته (٨٨/١)

٢= **إمامته** في الحديث وعلومه حتى صار علما في عصره، فضربت شهرته الآفاق فقصده الداني والقاصي للالتقاء به والأخذ عنه.

والخلاصة أن تلاميذه كثيرون كثرة يصعب معها جمعهم مع أن ذلك لا يترتب عليه كبير فائدة، بل إن المزي ــ رحمه الله ــ ذكر منهم ما يربو على خمسين، و لم يقصد بذلك الاستيعاب.

فإذا كان الأمر كما ذكرت سابقا فلنقتصر على صنفين من التلاميذ لما لذكرهم من الفوائد.

الصنف الأول: ذكر رواة السنن(الكبرى، والصغرى) عنه [1] .

١= ابنه عبد الكريم بن أحمد بن شعيب

٢= أبو بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السني

٣= أبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي

٤= أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن زكريا المعروف بابن حيويه

٥= محمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي

٦= محمد بن قاسم بن سيار القرطبي

٧= أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي

٨= أبو بكر أحمد بن محمد بن المهندس

٩= الحسن بن رشيق العسكري

١٠= حمزة بن محمد بن علي أبو القاسم الكناني

---

(١) وسيأتي تراجمهم في الفصل الثاني في المبحث الرابع روايات الكتاب وترجمة أصحاب تلك الروايات



وهؤلاء العشرة ذكر الحافظ بن حجر أنهم رواة السنن عنه [1] .

ولعله يقصد بهؤلاء العشرة أنهم هم المشهورون برواية السنن عنه أو أنهم هم الذين سمعوا منه السنن بكاملها وإلا فللنسائي رواة كثيرون رووا عنه بالتأكيد السنن أو بعضها.

وزاد السخاوي على ما ذكر الحافظ ابن حجر واحدا وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أبي التمام، وهو إمام المسجد الجامع بمصر سمع منه أبو محمد الأصيلي [2] .

الصنف الثاني: من رواه عن النسائي وصاروا من كبار العلماء المشهورين.

اسم التلميذ	وفاته
١= محمد بن أحمد بن حماد الرازي أبو بشر الدولابي صاحب كتاب الكنى	٣١٠
٢= يعقوب بن إسحاق أبو عوانة صحاب المستخرج على صحيح مسلم	٣١٦
٣= أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي صاحب التصانيف المشهورة	٣٢١
٤= محمد بن عمرو بن أبو جعفر العقيلي الحافظ صاحب كتاب الضعفاء	٣٢٢
٥= محمد بن أحمد أبو بكر بن الحداد شيخ الشافعية لزم وتخرج عليه وجعله حجة بينه وبين الله	٣٤٤
٦ = عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الحافظ الثبت صاحب كتاب تاريخ مصر	٣٤٧
٧= الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري أبو علي الحافظ أحد جهابذة الحديث	٣٤٩

(١) تهذيب التهذيب (٣٢/١)

(٢) بغية الملتمس (ص ٥١)

المبحث الخامس: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه.

أولا : ثناء أهل العلم عليه.

وقد وصف النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ بأعلى الأوصاف والألقاب العلمية، وإليك بعضا منها:

قال الحاكم:« سمعت أبا علي الحافظ ــ الحسين بن علي ــ غير مرة يذكر أربعة من أئمة الحديث فيبدأ بأبي عبد الرحمن [1] ».

وقال ابن عدي: سمعت منصور الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان:«أبو عبد الرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين» [2]

وقال القاسم المطرز: «هو إمام أو يستحق أن يكون إماما [3] وقال ابن الأثير: هو أحد الأئمة الحفاظ العلماء » [4] . وقال المزي: «أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين » [5] .وقال الذهبي:« الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث» [6] .

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٨٢) وانظر التقييد (ص ١٤١) وتهذيب الكمال (٣٣٣/١)

(٢) الكامل في الضعفاء (١٣٧/١) ومن طريقه ابن نقطة في التقييد (ص ١٤٠)

(٣) التقييد لابن نقطة (ص ١٤١) وتهذيب الكمال (٣٣٣/١)

(٤) مقدمة جامع الأصول(١٩٥/١)

(٥) تهذيب الكمال (١/ ٣٢٩)

(٦) السير (١٢٥/١٤)

وقال ابن كثير: «الإمام في عصره، والمقدم على أضرابه وأشكاله وفضلاء دهره » [1] .

وقال ابن حجر: «القاضي الحافظ صاحب السنن» [2] .

وقال السيوطي: «هو القاضي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين» [3] .

وهذه مجمل الأوصاف والألقاب التي وصف بها النسائي وهي تتلخص فيما يلي:

الإمام، شيخ الإسلام، الحافظ، ناقد الحديث، الثبت، المتقن، العلم، القاضي إلى غير ذلك من الأوصاف العلمية.

ثانيا: مكانته في الحديث وعلومه

اتفق الجميع على أنه ــ رحمه الله ــ إمام من أئمة الحديث، وأثنى عليه ذلك غير واحد من أهل العلم ، وإليك بعضا من أقوالهم في ذلك.

قال أبو على الحسين بن علي الحافظ: «أخبرنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي [4] » .

وقال الحاكم: سمعت الدارقطني يقول: «أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم (الحديث) من أهل عصره» [1] .

---

(١) البداية والنهاية (١٣١/١١)

(٢) تهذيب التهذيب (٣٢/١)

(٣) حسن المحاضرة (ص ٣٤٩)

(٤) تهذيب الكمال (٣٣٣/١ طبقات الشافعية (١٥/٣)

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت أبا الحسن الدارقطني، فقلت: إذا حدث محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأحمد بن شعيب النسائي من تقدم منهما؟ قال: «النسائي لأنه أسند على أني لا أقدم على النسائي أحدا، وإن كان ابن خزيمة إماما ثبتا معدوم النظير [٢] .

وقال الدارقطني أيضا وهو يتحدث عن النسائي : «. .. أعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلمهم بالرجال» [٣] .

وقال أبو يعلى الخليلي: «اتفقوا على حفظه، وإتقانه، ويعتمد قوله في الجرح والتعديل، وكتابه في السنن مرضي» [٤] وقال ابن الجوزي: «كان إماما في الحديث ثقة ثبتا حافظا فقيها» [٥] .

وقال السبكي: «أحد أئمة الدنيا في الحديث» [٦] وقال أيضا: «سمعت شيخنا أبا عبد الله الذهبي، وسألته أيهما أحفظ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أو النسائي؟ فقال: النسائي، ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد فوافق عليه» [٧]

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٨٣) والتقييد (ص ١٤٠)

(٢) سؤالات السلمي للدار قطني (ص ١١٤برقم٣٣) والتقييد (ص ١٤١)

(٣) تهذيب الكمال (٣٣٣/١) وحسن المحاضرة (٣٤٩/١)

(٤) الإرشاد (ص ٤٣٦/٣) المنتظم (١٣١/٦)

(٥) المنتظم (١٣١/٦)

(٦) طبقات السبكي (١٤/٣)

(٧) المصدر السابق (٩٦/٣)

وقال الحاكم: سمعت جعفر بن محمد بن الحارث يقول: سمعت مأمون المصري يقول: «خرجنا إلى طرسوس [1] مع النسائي سنة الفداء [2] فاجتمع جماعة من الأئمة ـ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم بن مربع، ومحمد بن صالح بن عبد الرحمن المعروف بكليجة، فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ، فأجمعوا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه [3] » [4].

وقال الذهبي: «كان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف» [5] وقال تلميذه ابن يونس: كان إماما في الحديث ثقة ثبتا حافظا» [6] .

والخلاصة: أن النسائي ثبتت إمامته في الحديث وتقدمه على أقرانه من أهل زمانه حتى **قال الدارقطني** : كان ابن الحداد كثير الحديث، ولم يحدث عن

---

(١) طرسوس بفتح أوله وثانيه بينهما سين مهملة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب، وبلاد الروم مراصد الاطلاع

(٢) سنة الفداء هي السنة ٢٨١ أرسل خمارويه من قبل أحمد بن طولون إلى غزو الروم ففتح ملورية انظر النجوم الزاهرة

(٣) الانتخاب أن ينتخب المنتخب ما لم يسمعه المنتقى ولا رفقته ويكون فيه فائدة فيما هو عندهم بغية الراغب (١٠٨)

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ٨٢) وانظر أيضا في التقييد (ص ١٤٢)

(٥) السير (١٢٧/١٤)

(٦) بغية الراغب (ص ١١٥)

أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي فقط، وقال: «رضيت به حجة بيني وبين الله»[1].

معرفته بعلم العلل خاصة:

وقبل كل شيء ينبغي أن يعلم أنه (علم العلل) علم عويص بعيد المنار، فلم يخض غماره إلا قلة من الأفذاذ، وهو (أي علم العلل) يقوم على أسس ثلاثة، قوة الحفظ، وسعة الاطلاع، والمعرفة التامة بأحوال الرواة، وإذا نظرنا إلى النسائي نجد أنه اكتملت معرفته بهذه الأمور الثلاثة:

فأما قوة الحفظ فقد مر من كلام أهل العلم وثنائهم عليه بقوة الحفظ وإمامته في ذلك ما يدل على المقصود ويغني عن إعادته .

وأما سعة الرواية والاطلاع فهو ـــ رحمه الله ـــ قد حاز قصب السبق في ذلك، فسننه هذه التي بين أيدينا تشهد له بذلك، ويأتي في دراسة الكتاب ما يكشف لك أيها القارئ الكريم ذلك ويوقفك على الحقيقة إن شاء الله تعالى.

وأما معرفته بالرواة، وأحوالهم، ومراتبهم فغير خاف على أحد أنه ـــ رحمه الله ـــ من أئمة الجرح والتعديل المعتمد قولهم في الرجال جرحا،وتعديلا، وقد مر قبل سطور قول الحافظ أبي يعلى الخليلي: ((يعتمد على قوله في الجرح والتعديل)).

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣٥/١)

وما أحسن ما قاله الذهبي حين قال: «النسائي ــ رحمه الله ــ من النقاد المتبصرين المتوسعين الذين ختم بهم عهد المتقدمين، بل حاز قصب السبق في أهل عصره وامتاز على أترابه وأقرانه بالاستقلال، والاتساع، والدقة، ومازال أئمة النقد من المتأخرين يقفون عند قوله استحسانا»

وقد قدمت رسالة علمية [1] في الرجال الذين تكلم فيهم النسائي بجرح، أو تعديل، فبلغ عددهم (٢٦٧٩) رجلا، وبهذا يعد النسائي من الأئمة الذين تكلموا في عامة الرجال أمثال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل.

ومما يبين مكانة النسائي في هذا العلم، ورسوخه فيه ما قاله إمامان في هذا الشأن.

أولهما: الذهبي حيث قال: «لم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، وهو أحذق بالحديث، وعلله، ورجاله من مسلم، وأبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة» [2] .

ثانيهما ابن حجر فقد قال وهو يتحدث عن الشاذ « .. . واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل إلى أن قال: والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي

---

(١) هذه الرسالة تقدم بها الزميل قاسم علي سعد إلي قسم المسنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام بالرياض لنيل درجة الدكتوراة.

(٢) السير (١٣٣/١٤)

حاتم، والنسائي، والدار قطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها» [1] .

وأنت تلاحظ أنه ـــ رحمه الله ـــ لم يذكر بالاسم من أصحاب الكتب الستة غير البخاري والنسائي مما يدل على أنه يذهب مذهب الإمام الذهبي في تقديمه النسائي على مسلم وأبي داود رحمهم الله تعالى جميعا.

وقال أيضا معلقا على قول النسائي :« فما هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري» ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه، وتوقيه، وتثبته في نقد الرجال، وتقدمه على أهل عصره حتى قدمه بعض من الحذاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج ، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة ابن خزيمة صاحب الصحيح» [2] .

قلت: هذه شهادات من أئمة هذا الشأن، وكما قيل لا يعرف أهل الفضل إلا ذووه، فهذا الذهبي يقرن النسائي بالبخاري، ويقدمه على غيره من بقية الأئمة السَتة بمن فيهم الإمام مسلم ، وهذا غاية في التفضيل وصنيع الحافظ ابن حجر يدل على هذا كما تقدمت الإشارة إليه.

ولا ننسى أن الدارقطني ـــ وهو أستاذ علم العلل ـــ قد قدمه فيما سبق عنه على ابن خزيمة إمام الأئمة في عصره، و لم يقف عند هذا الحد، بل قال: إنني لا أقدم عليه أحدا.

---

(١) نزهة النظر (ص ٢٤)

(٢) هدي الساري (ص ١١)

ثالثا: مكانته في الفقه:

الإمام النسائي وإن كان جل اهتمامه انصب على الحديث وعلومه، ولكن ذلك لم يمنعه من العناية بالفقه، وفروعه كيف لا، والفقه ثمرة الحديث التي يجتنيها المحدث من مروياته التي طالما تعب في جمعها، وتمحيصها،ولهذا كان المحدثون الكبار هم الفقهاء ، والأمثلة على هذا كثيرة، وهذا الإمام واحد من هؤلاء الجامعين بين الحديث والفقه، فكان له في الفقه حظ أوفر، ونصيب أعلى، ويدل على تمكنه في الفقه عدة أمور منها:

١= **كونه** قد تولى القضاء في مصر، وفي حمص، وقد وصفه بالقضاء غير واحد ممن ترجم له من المؤرخين، وذكره السيوطي في قضاة مصر بل قال الطبراني وهو أحد تلاميذه:أخبرنا أبو عبد الرحمن النسائي القاضي بمصر) [١] كما تولى القضاء في حمص ذكره أيضا غير واحد من أهل العلم، وقال أبوعوانة: أخبرنا أحمد بن شعيب النسائي قاضي حمص ...) [٢]

والغرض من ذكر توليه القضاء إنما هو للدلالة على معرفته بالفقه لأن من المعروف قديما، وحديثا أنه لا يتولى هذا المنصب إلا من كان له حظ كبير في الفقه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والقواعد الشرعية وأقول أهل العلم إلي غير ذلك من الأمور المهمة لمن يتولى هذا المنصب.

٢= **شهادة أهل العلم** له بتقدمه في الفقه وتفوقه على أقرانه في ذلك، وإليك بعضًا من ثنائهم عليه في ذلك:

---

(١) المعجم الصغير (١/٢٣)

(٢) صحيح أبي عوانة

قال الحاكم : سمعت علي بن عمر (الدارقطني) « كان أبـــو عبـــد الرحمن أفقه مشايخ مصر في عصره ... » [1] .

ب= **وقال أيضا:** «أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فـــأكثر من أن يذكر في هذا الموضع » [2].

٣= كتابه السنن يدل على مدى تمكنه في الفقه وذلك من خلال تراجمه لأبواب الكتاب مما يدل على قوة استنباطه للمسائل الفقهية من الأحاديث، بـــل إن طريقته في وضع الأبواب شبيهة بطريقة البخاري إلى حد كبير، وهو قدوتـــه في ذلك إذ إن النسائي كان يرى أن صحيح البخاري أ فضل كتب الحديـــــث على الإطلاق، وفوق ذلك كله أنه تتلمذ على يديه، وإن اختُلف هل رواه عنـــه في سننه أم لا فقد أثبته قوم منهم المزي،ونفاه آخرون بعد اتفاقهم على أنه روى عنه خارج السنن.

قال الحاكم: « ... ومن نظر في كتابه تحير في حسن كلامه» [3]

- **هل النسائي كان يتمذهب بمذهب معين من المذاهب الأربعة في الفقه؟**

ذكر غير واحد من متأخري الشافعية أنه كان على مذهـــب الشـــافعي منهم ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول، والسبكي في طبقات الشافعية، وابـــن

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٨٢)

(٢) المصدر السابق (٨٢)

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ٨٢)

قاضي شهبة، والأسنوي في طبقات الشافعية، وحجتهم في ذلك ما ذكره ابن الأثير أنه ألف كتابا في المناسك على مذهب الشافعي [1]

قلت: عندي في هذا نظر، فالنسائي وكذلك بقية الأئمة الستة لم يكونوا متقيدين بمذهب معين من المذاهب الأربعة، وإن ذكرهم بعض المتأخرين من أصحاب المذاهب بعضهم في عداد أصحابهم في المذهب، ويرجع ذلك في نظري ما لهؤلاء الأئمة من المكانة في الدين، فحاول بعض المتأخرين من المنتسبين لأحد المذاهب أن يضم بعضهم إلى مذهبه.

والذي يؤيد ما قلت أن المزي، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر وغيرهم من المعتدلين لم يذكروه أنه كان على مذهب الإمام الشافعي، وهم أعلم بالرجال وأحوالهم من هؤلاء الذين نسبوه إلي مذهب الشافعي، ثم إن هذا الكتاب المذكور الذي قيل فيه: إنه ألفه على مذهب الشافعي غير موجود حاليا بين أيدينا لننظر فيه مدى مطابقته لذلك.

صحيح أن النسائي دخل مصر، واستوطنها، ومذهب الشافعي منتشر فيها، ولا شك أن النسائي أفاد من علم الشافعي وخاصة إذا علمنا مكانة الإمام الشافعي عند المحدثين.

يقول العلامة أحمد شاكر وهو يتحدث عن النهضة العلمية في الحديث وعلومه في القرن الثالث:« وهذه النهضة التي نرى أن الذي أثارها أوكانت له اليد الطولي في إحيائها، وبعثها هو الإمام الشافعي ناصر الحديث إذ علَّم الناس عامة، وأهل العراق ثم مصر خاصة معنى الاحتجاج بالسنة ومعنى العمل بها مع

---

(١) انظر مقدمة جامع الأصول (١٩٦/١)

القرآن، وحدد أصول ذلك وحررها، وأقام الحجة على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وأفحمهم، وعن ذلك ترى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر الشافعي مباشرة ... » [١] .

قلت: لكن كما هو معلوم أن الاستفادة من علم العالم غير التقيد بمذهبه، فهذا الإمام أحمد تتلمذ على الشافعي بل كان يأمر بكتابة كتب الشافعي، ويحث على ذلك، وهذا أيضا عبد الرحمن بن مهدي يقول عن نفسه أنه قرأ الرسالة للإمام الشافعي مرات عديدة وهو الذي طلب من الشافعي أن يؤلف هذه الرسالة في أصول الحديث والفقه ومع ذلك لم يعدهما أحد من أتباع مذهبه [٢].

وقال الدهلوي : « كان أصحاب الحديث ينسبون إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له » [٣] علما بأنه لم يكن قد شاع بعد في القرن الثالث التمذهب بمذهب معين كما هو المفهوم عند المتأخرين، وإنما كان هناك تلاميذ ينقلون مسائل عن هذا العالم وذاك، مع نهي الأئمة أتباعهم عن تقليدهم في حين أن المناوي يرى أن النسائي قد بلغ رتبة الاجتهاد المطلق [٤] وهذا في نظري أقرب إلى الصواب لما للنسائي من الصفات العلمية العالية التي تؤهله أن يتبوأ تلك المكانة فمن نظر في سننه تبين له ذلك.

---

(١) مقدمة جامع الترمذي (١/٨٠)

(٢) أنظر مقدمة تحقيق العلامة أحمد شاكر لرسالة الإمام الشافعي.

(٣) تحفة الأحوذي (١/١٧٥)

(٤) فيض القدير (١/١١)

رابعا: عقيدته:

الإمام النسائي من أئمة الحديث الذين هم حماة عقيدة أهل السنة والجماعة عبر العصور، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل في الطائفة المنصورة: « إن لم يكن أهل الحديث فلا أدري من هي؟» [1] وقد سبق في ترجمته أنه من كبار علماء الحديث، وهو من أئمة السنة والجماعة، عرف ذلك من خلال مؤلفاته، وخصوصا« كتاب الإيمان وشرائعه من سننه» فقد ذكر مسائل عقيدة أهل السنة والجماعة كعناوين ثم أورد تحتها الأحاديث محتجا بها على تلك المسائل.

ويتضح الأمر أكثر بما نقل عنه في مسائل عقدية، فقد روى القاضي أبوالقاسم عبد الله بن أبي العوام السعدي قال حدثنا النسائي حدثنا إسحاق حدثنا محمد بن أعين قال: قلت لا بن المبارك: إن فلانا يقول من زعم أن قوله ﴿ إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني﴾ [2] مخلوق فهو كافر قال (أي ابن المبارك) صدق، قال النسائي:بهذا أقول [3] .

بل إن النسائي ـــ رحمه الله ـــ عاب بعض الرواة بسبب بدعة فيهم، ورأى أن ذلك يخل بالعدالة، ولايعقل أن يعيب غيره بشيء هو به متصف، وإليك بعض الرواة الذين تكلم فيهم بنوع من البدعة.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص ٢٢١)

(٢) سورة طه الآية (١٤)

(٣) تذكرة الحفاظ (٧٠٠/٢)

اسم الراوي	نوع البدعة التي رماه بها	المصدر
الجارود بن معاذ	ثقة إلا أنه كان يميل إلى الإرجاء	تهذيب التهذيب (٤٧/١)
حماد بن أبي سليمان الأشعري	ثقة إلا أنه مرجئ	تهذيب التهذيب / (٣١٥)
أجلح بن عبد الله الكوفي	ليس بالقوي وكان مسرفا في التشيع	الميزان (٧٩/١)
علي بن المنذر	شيعي محض	الميزان (١٥٧/٣)
عبد الله بن شريك الكوفي	ليس بالقوي مختاري	تهذيب التهذيب (٢٢٥/٥)
حفص الفرد	صاحب كلام لا يكتب حديثه	الميزان (٥٦٤/١)

بقي أن أشير إلى أن الذهبي قال في ترجمته« ... إلا أن فيه قليل تشيع، وانحراف عن خصوم علي بن أبي طالب ﷺ كمعاوية، وعمرو، والله يسامحه [1]

ومستند الذهبي في ذلك ما ذكره هو وغيره أن النسائي حين ألف خصائص علي بن أبي طالب قيل له ألا تخرج فضائل معاوية ﷺ؟ فقال: أي شيء أخرج؟ حديث « اللهم لا تشبع بطنه» [2] ، وسكت السائل [3] .

وما رواه عبد الله بن منده عن حمزة العقبى وغيره أن النسائي ــ رحمه الله ــ خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية وما جاء في فضائله فقال: ألا يرضى رأسا برأس [4] .

(١) السير (١٣٣/١٤)

(٢) حديث « اللهم لا تشبع بطنه » رواه مسلم في صحيحه في كتاب البر باب من لعنه النبي ﷺ (٢٠١٠/٣ح٢٦٠٤)

(٣)تاريخ الإسلام حوادث من (٣٠١ــ ٣٢٠) ص ١٠٧) وتهذيب الكمال (٣٣٨/١)

(٤)تهذيب الكمال (٣٣٩/١) البداية والنهاية (١٣٢/١١)السير (١٣٢/١٤)

قلت:فأما كونه ألف في خصائص علي بن أبي طالب ﷺ و لم يصنف في فضائل معاوية بل ولا في فضائل الشيخين، فقد أجاب هو بنفسه عن ذلك بقوله: « دخلت دمشق، والمنحرف بها عن علي ﷺ كثيرٌ، فصنفتُ كتاب خصائص علي ﷺ رجوت أن يهديهم الله تعالى» ثم صنف بعد ذلك فضائل الصحابة رضوان الله عليهم [1].

قلت: إن قوله « وأي شيء أُخرج له» إشارةٌ منه إلى أنه لم يثبت لديه في فضائل معاوية غير قوله ﷺ « لا أشبع الله بطنه» حتى إن البخاري حين أتى في كتاب فضائل الصحابة على معاوية بن أبي سفيان ﷺ عدل عن قوله باب مناقب معاوية إلى قوله باب ذكر معاوية، و لم يذكر فيه شيئا مرفوعا إلى النبي ﷺ [2] .بل إن ابن الجوزي ــ وهو يرد على الوضاعين فيما وضعوا في معاوية من المناقب ــ روى بسنده عن ابن راهويه قوله« لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية شيء» [3]

ثم روى بسند آخر إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي فقلت: ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال:« إيش أقول فيهما، إن عليا كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه له عيبا فلم يجدوا فجاءوا إلى رجل قد حاربه، وقاتله فأطروه كيادا منهم له » [4] .

---

(١)تهذيب الكمال (٣٣٨/١) السير (١٢٩/١٤)

(٢) انظر صحيح البخاري ــ الفتح (١٠٣/٧)

(٣) الموضوعات (٢٤/٢)

(٤) المصدر السابق (٢٤/٢)

وقال ابن حجر: «وقد ورد في فضائل معاوية ﵁ أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد وبذلك جزم إسحاق بن راهويه ، والنسائي وغيرهما » [1] .

وأما الثانية وهي قوله « ألا يرضى رأسا برأس» فقد أجاب عنها ابن عساكر بقوله « هذه الحكاية لا تدل على سوء اعتقاد أبي عبد الرحمن في معاوية بن أبي سفيان، وإنما تدل على الكف في ذكره بكل حال [2] .

قلت: ولعله قال ذلك لأن السائل كان ممن يناصب العداء لعلي بن أبي طالب ﵁ وخاصة في تلك المنطقة (دمشق) أنذاك، فأراد إسكاته بذلك، ثم إن إصدار الحكم عليه بالتشيع بسبب قولة قالها في مناسبة معينة دون النظر إلى بقية أقواله، ومواقفه الأخرى، فيه إجحاف له .

ولكي تتضح الصورة في موقف النسائي من خصوم علي بن أبي طالب ﵁ فلا بد أن نقرأ ما رواه ابن عساكر بسنده عن أبي الحسن علي بن محمد القابسي قال: سمعت أبا علي الحسن بن أبي هلال يقول: سئل أبو عبد الرحمن النسائي عن معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله ﷺ فقال:« إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام كمن نقر الباب إنما يريد الدخول ثم قال:فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة» [3]

(١) الفتح (٧/١٠٤)

(٢) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٣/١٠٣) وعنه المزي في تهذيب الكمال (١/٣٣٩)

(٣) المصدرين السابقين

وهذا الكلام في غاية من الحسن لأنه يبين دون لَبس أن النسائي بريء مما رماه الذهبي به من التشيع ، ويستحيل مُن عنده أدنى مسكة من التشيع أن يقول مثل هذا الكلام.

ومما يزيد الأمر وضوحا أنه ـــ رحمه الله ـــ حين ألف كتابه في فضائل الصحابة أورد فيه حديثاً في مناقب عمرو بن العاص ﷺ مع أن موقفه (أي عمر و) من علي ﷺ معروف ، ولذا فالشيعة يعادونه أشد المعادات، وقد سبق أن أشرت أن النسائي ـــ رحمه الله ـــ قد عاب بعض الرواة بشيء من التشيع، فكيف يعيب غيره بشيء هو متصف به مع العلم أن مفهوم التشيع في ذلك الزمن غير التشيع في هذا الزمن قال الذهبي:« فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة، ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا ﷺ وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال » [1]

خامسا : عبادته وبعض، ملامحه، وحياته الاجتماعية:

قال أبو المظفر الحافظ: سمعت مشايخنا بمصر يصفون اجتهاد النسائي في العبادة بالليل، والنهار وأنه خرج إلى الفداء مع أمير مصر، فوصف من شهامته، وإقامته السنن المأثورة في فداء المسلمين، واحترازه عن مجالس السلطان الذي خرج معه، والانبساط في المأكل وأنه لم يزل ذلك دأبه إلى أن استشهد بدمشق من جهة الخوارج [2] .وكان ـــ رحمه الله ـــ يصوم يوما ويفطر يوما [1] .

(١) الميزان ترجمة أبان بن تغلب (١/ ٦)

(٢) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٤) البداية والنهاية (١١/ ١٣٢) طبقات السبكي (٣/ ١٦)

وقال الذهبي: كان رئيسا نبيلا حسن البزة كبير القدر [٢] وقال أيضا: كان مليح الوجه ظاهر الدم مع كبر السن يؤثر لباس البرود النوبية الخضر [٣].

وقال ابن كثير: «وكان في غاية الحسن، وجهه كأنه قنديل [٤] وكان له أربع زوجات يقسم لهن ولا يخلو مع ذلك من سرية، وكان يكثر أكل الديوك الكبار تشترى له وتسمن وتخصى» [٥]وكان قوته في كل يوم رطل خبز جيد لا يأكل غيره [٦].

قلت: وهذا يدل على فقه ومعرفة حيث لم يهمل جانبا على حساب جانب آخر فهو مع اشتغاله في العلم تأليفا وتدريسا ومع اجتهاده في العبادة لم ينس ما لنفسه، ولأهله عليه من حقوق، فأعطى كل ذي حق حقه فرحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣٧/١) تاريخ الإسلام حوادث (٣٠١ــ ٣٢٠ص ١٠٦) طبقات الأسنوي (٤٨٠/٢)

(٢) العبر (١٢٤/٢) وانظر شذرات الذهب (٢٣٩/١)

(٣) التذكرة (٦٩٩/٢)

(٤) البداية (١٣٢/١١)

(٥) التذكرة (٦٩٩/٢)

(٦) تهذيب الكمال (٣٣٧/١) بغية الراغب (ص ١١٩)

وفاته وسبب ذلك

ذكروا سبب وفاته أنه خرج إلى دمشق فسئل بها عن معاوية بن أبي سفيان وعن فضائله فقال: " لا يرضى معاوية رأسا برأس حتى يفضل فما زالوا يدفعونه في حضنيه [1] حتى أُخرج من المسجد ثم حمل وهو عليل [2] "

واتفقوا على أنه توفي سنة (٣٠٣) للهجرة وعمره أنذاك (٨٨) سنة واختلفوا في مكان وفاته ودفنه .

فقال أبو سعيد بن يونس تلميذ النسائي " كان خروجه من مصر في ذي القعدة سنة (٣٠٢) وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة (٣٠٣) [3]

وكذا قال الإمام الطحاوي وهو أيضا تلميذ آخر للإمام النسائي.

ووافقهما أيضا محمد بن سعدون العبدري فيما نقله عنه ابن نقطة من خطه حيث قال: " مات أبو عبد الرحمن النسائي بالرملة مدينة فلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر سنة (٣٠٣) [4] وكذا قال أبو علي الغساني فيما ذكره ابن خير الإشبيلي [5] وكذا نقله عنه السخاوي [6].

---

(١) ضبطت هذه الكلمة بحضنيه بالضاد المعجمة أي جانبيه وضبطت بالخاء المعجمة والصاد المهملة أي أنثييه

(٢) معرفة علوم الحديث (٨٣) والتقييد لابن نقطة (ص ١٤٢) فتح المغيث (٣٤٦/٤)

(٣) انظر تهذيب الكمال (٣٤٠/١) والبداية والنهاية (١٣٢/١١) وتهذيب التهذيب (٣٤/١)

(٤) التقييد لابن نقطة (ص ١٤٣)

(٥) فهرسته (ص ١١٧)

(٦) فتح المغيث (٣٤٦/٤)

وخالفهم جميعا الدارقطني فقد روى عنه الحاكم أبو عبد الله فقال: سمعت علي بن عمر الدارقطني يقول: « كان أبو عبد الرحمن أفقه مشايخ مصر ... إلى أن قال: فما زالوا يدفعون في حضنيه حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى الرملة، ومات بها، وهو مدفون بمكة [1].

وقد نقل المزي والذهبي عن الدارقطني من طريق الحاكم بعبارة أخرى حيث قالا: قال (أي النسائي) « أخرجوني إلى مكة فأخرجوه إلى مكة وهو عليل وتوفي بها مقتولا شهيدا [2]وزاد ابن الجوزي وابن تغري بردي فقالا: دفن في مكة بين الصفاء والمروة[3] .**وفي رواية أخرى** قال الحاكم :فحدثني محمد بن إسحاق الأصفهاني قال: سمعت مشايخنا بمصر يذكرون ... فما زالوا يدفعونه في حضنيه حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة ومات بها وهو مدفون بمكة [4].

والراجح عندي هو القول الأول في أن وفاته كانت بفلسطين ودفن بالرملة لأمور منها:

١= **ذهب إلى هذا القول** أبو سعيد بن يونس المؤرخ والطحاوي، وكلاهما تلميذ للنسائي، والتلميذ أعرف بشيخه من غيره، ولا شك أن موت النسائي كان له وقع على نفوسهما لما للنسائي من مكانة عموما، وعند هما

---

[1] معرفة علوم الحديث (ص ٨٣)

[2] تهذيب الكمال (٣٣٩/١) والبداية (١٣٢/١١) التذكرة (٧٠١/٢).

[3] المنتظم (١٣٢/٦) والنجوم الزاهرة (١٨٨/٣)

[4] التقييد لا بن نقطة (ص ١٤٢)

خصوصا، فيكون ذلك مدعاة لضبط تاريخ وفاته ومكان ذلك، وخاصة عند ابن يونس لكونه مؤرخا لذا قال الذهبي بعد أن ذكر قول ابن يونس في مكان وفاته ودفنه قال: وهذا أصح فإن ابن يونس حافظ يقظ وقد أخذ عن النسائي [1]

٢= أن ابن يونس والطحاوي وافقهما على ما ذهبا إليه إمامان آخران وهما أبو علي الغساني ومحمد بن سعدون العبدري كما سبق.

٣= أن القول الأول رجحه الأئمة:

منهم الإمام الذهبي فقد قال عقب قول ابن يونس السابق ذكره «هذا هو الصحيح» [2]

ومنهم السبكي فقال: وقد اختلفوا في مكان موت النسائي فالصحيح أنه أخرج من دمشق لما ذكر فضائل علي ﷺ فما زالوا يدفعونه في خصيتيه حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى الرملة فتوفي بها [3].

في حين أن الدارقطني صاحب القول الثاني لم يذكر من أين استقى معلوماته لأنه لم يدرك النسائي إذ ولد بعد وفاة النسائي بثلاث سنين، ثم إنه اختلف النقل عنه فمن قائل إنه مات بالرملة وحمل إلى مكة، ومن قائل إنه قال: احملوني إلى مكة فمات بها، وأغرب من هذا ما ذكره ابن الجوزي وابن تغري بردي من أنه دفن بين الصفاء والمروة، فكيف يعقل أن يكون المسعى مكانا للدفن.

---

(1) السير (١٣٣/١٤)

(2) تاريخ الإسلام (٣٠١ ـ ٣٢٠ ص ١٠٩)

(3) طبقات الشافعية (١٦/٣)

والخلاصة : أن النسائي مات بالرملة بفلسطين، ودفن هناك فرحم الله هذا الإمام رحمة واسعة وضاعف له المثوبة فيما قدمه لأمة محمد ﷺ .

و = مؤلفاته:

إن النسائي ـ رحمه الله ـ خلّف لنا ثروة علمية هي حصيلة حياته وعصارة جهده وأفكاره أخلد بها لنفسه ذكرا حسنا فهو وإن مات إلا أنه حي بآثاره العلمية يذكره أهل العلم وطلبته بالخير صباح مساء في كل زمان فتحقق له بإذن الله ما أخبر به النبي ﷺ « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ... وعلم ينتفع به »[1] .

وهو ـ رحمه الله ـ يُعد من المكثرين في التأليف، وجلُّ تصانيفه بل كلها في الحديث وعلومه ولكن مع الأسف الشديد أن معظم مؤلفاته قد فقدت ولم يبق منها إلا أسماؤها مذكورة في ترجمته، ومن كتبه مما وقفت عليها:

١= كتابه العظيم ـ السنن الكبرى ـ وهو أعظم مؤلفاته على الإطلاق، وطبع أخيرا بعد أن كان مفقودا في الأزمان الأخيرة بدار الكتب العلمية، بتحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، وتحقيقهما ليس على المستوى المطلوب، وقد بدأ الشيخ عبد الصمد شرف الدين بتحقيقه فأخرج المجلد الأول، فلو قدر له إكماله كان عملا رائعا لما للشيخ من الخبرة في مجال التحقيق.

٢= السنن الصغرى (المجتبى) وهو كتاب عظيم اختصره النسائي من الكبرى في نصف حجمه في آخر حياته وهو أيضا كتاب عظيم حاز شهرة من

---

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في الوصية باب فضل الصدقة عن الميت (٦/٢٥١ح٣٦٥١)

بين كتب السنة وقد طبع عدة طبعات بتحقيقات متنوعة وأشهر تلك الطبعات تداولا طبعة دار البشائر الإسلامية باعتناء الشيخ أبي غدة

٣= خصائص على بن أبي طالب، أو فضائل علي بن أبي طالب ﷺ.

٤= التفسير

٥= الجمعة

٦= فضائل الصحابة، أو مناقب الصحابة

٧= فضائل القرآن .

٨= عمل اليوم والليلة.

فكل هذه الكتب الستة ألفها النسائي في أول الأمر استقلالا ثم ضمها في الأخير إلى سننه الكبرى، ولذا انفرد بعض الرواة عنه ببعضها عن بقية الرواة كما سبق التنبيه عليه في مبحث روايات الكتاب، وكلها موجودة حاليا في السنن الكبرى.ولهذا انتقد ابن حجر على المزي في إفراده رمزا لبعض هذه الكتب في تهذيب الكمال مما يشعر أنها كتب مستقلة فقال ابن حجر: « وأفرد (أي المزي) عمل اليوم والليلة للنسائي عن السنن وهو من جملة كتاب السنن في رواية ابن الأحمر، وابن سيار وكذلك أفرد خصائص علي وهو من جملة المناقب في رواية ابن سيار و لم يفرد التفسير وهو من رواية حمزة وحده ولا كتاب الملائكة والاستعاذة والطب وغير ذلك، وقد تفرد بذلك راو دون راو عن النسائي فما تبين لي وجه إفراده الخصائص وعمل اليوم والليلة»[1]

---

[1] تهذيب التهذيب = المقدمة (١/٧)

وبعض هذه الكتب قد طبعت مستقلة عن الكبرى كعمل اليوم والليلة وكتاب الجمعة وكتاب التفسير .

٩= مسند حديث سفيان بن سعيد الثوري.

١٠= مسند حديث شعبة بن الحجاج.

١١= مسند حديث ابن جريج.

١٢= مسند حديث يحيى بن سعيد القطان.

١٣= مسند حديث فضيل بن عياض وداود الطائي، وفضيل بن مهلهل السعدي.

١٤= ومسند حديث الزهري بعلله والكلام عليه.

١٥= مسند حديث شعبة وسفيان الثوري مما رواه شعبة ولم يروه سفيان ورواه سفيان ولم يروه شعبة من الحديث أو الرجال وهو كتاب الإغراب.

فهذه الكتب الستة ذكرها ابن خير الإشبيلي في فهرسته وذكر أسانيده التي يروي بها هذه الكتب عن النسائي رحمه الله تعالى [1] .

١٦= كتاب الضعفاء والمتروكين طبع عدة مرات منها طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بتحقيق كمال الحوت وبوران الضناوي.

---

[1] انظر في فهرسته من صفحة (١٤٥ ــ ١٤٨) وقد ذكر بعض هذه الكتب غيره من المصنفين في مواضع من كتبهم ، وإنما اخترته دون غيره لأنه وثق نسبتها إلى النسائي بذكره أسانيده التي يروي بها هذه الكتب إلى النسائي.

١٧= الطبقات.

١٨= تسمية فقهاء الأمصار.

١٩= تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد.

فهذه الكتب الثلاثة مطبوعة ضمن رسائل في علوم الحديث للإمام النسائي والخطيب البغدادي طبعة دار الخاني بتحقيق وتخريج نصر أبو عطاء .

٢٠= الكنى قال الذهبي وهو كتاب حافل [١] .

٢١= ذكر من حدث عنه ابن أبي عروبة و لم يسمع منه [٢]

٢٢= مسند منصور بن زادان الواسطي[٣]

٢٣= التمييز [٤]

٢٤= الجرح والتعديل [٥]

٢٥= الرجال [٦]

٢٦= كتاب معرفة الإخوة والأخوات [٧]

٢٧= أسامي شيوخه [٨].

---

[١] السير (١٣٣/١٤) وتدريب الراوي (٣٦٤/٢) وفهرسة ابن خير (ص ٢١٤)

[٢] توجد منه نسخة في سراي أحمد برقم (٣/٦٣٤)

[٣] تدريب الراوي (٣٦٤/٢)

[٤] تدريب الراوي (٣٦٤/٢)

(٥)تهذيب التهذيب في ترجمة أبان بن عبد الله بن أبي حازم (٩٧/١)

[٦] توجد منه نسخة في المتحف البريطاني برقم (٣٩٠)

[٧] علوم الحديث لا بن الصلاح (٢٩٣)

[٨] تهذيب التهذيب ٢٥/١، ٢٨، ٤٤،

٢٨= شيوخ الزهري [١] .

٢٩= المناسك قال ابن الأثير ألفه على مذهب الإمام الشافعي [٢]

هذا ما وقفت عليه من أسماء كتبه في ترجمته وما ذكره أهل العلم و أنا أظن أن للنسائي غيرها من الكتب و يحتاج إلى التنقيب والبحث عنها في المكتبات العامة والخاصة.

---

(١)التلخيص لا بن حجر (١/)

(٢) مقدمة جامع الأصول (١/١٩٥)



الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وتشمل المباحث التالية:

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب:

اشتهر كتاب النسائي المتحدث عنه باسمين هو هما مشهور.

أولهما المجتبى[1] ، وهذه التسمية من المؤلف ــ رحمه الله ــ يدل عليه ما جاء في كتاب القسامة من المجتبى (٦٢/٨) في قول النسائي باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس في السنن (أي الكبرى) تأويل قول الله عز وجل ﴿**ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها** [2]﴾ [3]

وهذا صريح في أن تسمية الكتاب بالمجتبى من النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ ومما يؤكد ذلك أن الباب المشار إليه ليس له ذكر في الكبرى، ولذا حين أتى المحققان للكبرى إلى هذا الموضع أخذا هذا الباب بكامله من المجتبى، ووضعاه في الكبرى، وأشارا في الهامش إلى ذلك[4] .

ومما يدل أيضا على أن اسم الكتاب هو المجتبى ما جاء في النسخة الهندية حيث كتب على غلافها كتاب المجتبى للإمام النسائي.

---

(١) المجتبى من الاجتباء وهو الاصطفاء والاختيار وهذه التسمية تنطبق على الكتاب من حيث الواقع لأن المؤلف اصطفاه واختاره من سننه الكبرى. وورد في بعض المصادر كالسير للذهبي (١٣١/١٤) المجتنى بالنون من جنى إذا اجتنى الثمرة واقتطفها وصح ذلك لأنه اقتطف هذه الأحاديث من السنن الكبرى.

(٢) سورة النساء الآية(٩٣)

[3] (٣) انظر الكبرى (٢٤٩/٤).

[4] انظر الكبرى (٢٤٩/٤)

بل **وأصرح** من ذلك أنه جاء في الهندية « كتاب الحيض والاستحاضة من المجتبى[1] » أي أن كتاب الحيض والاستحاضة مما تنفرد به المجتبى عن الكبرى، وهو كذلك، فهذا الكتاب ليس له ذكر في الكبرى على الأقل في الرواية التي اعتمدها المحققان للكبرى، وأن الأبواب التي ذكرت تحت ذلك العنوان من باب =(١ إلى باب ١٧) هذه الأبواب كلها زائدة على ما في السنن الكبرى .

وقد سماه غير واحد من أهل العلم هذه السنن بالمجتبى منهم:

١= أبو علي الغساني قال : «كتاب الأيمان والصلح [2] ليسا من الكبرى إنما هو من المجتبى في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن .. .) »[3]

٢= ابن الأثير صاحب جامع الأصول حيث قال: « .. . فصنع المجتبى فهو المجتبى من السنن [4]»

٣= الذهبي فقد قال:« سمعت المجتبى من السنن كله من طريق أبي زرعة المقدسي»[5] وإن كان الذهبي يرى أن المجتبى من عمل ابن السني لكنه **يتفق** مع الجماعة في تسميته بالمجتبى.

---

(١) انظر المجتى النسخة الهندية .

(٢) وكتاب الصلح ليس له وجود في المجتبى وإنما انفرد بالرواية به عن النسائي

(٣) فهرسة ابن خير الإشبيلي (١١٢)

(٤=) جامع الأصول ــ المقدمة (١٩٧/١)

(٥) التذكرة (٧٠١/٢) وبنحوه في السير (١٣١/١٤)

ثانيهما الذي اشتهر به كتاب النسائي هذا هو السنن الصغرى، وقد أطلق عليه غير واحد من أهل العلم باسم الصغرى منهم السيوطي قال: «له من المصنفات السنن الكبرى والصغرى، وهي من الكتب الستة» [1] وبمثل قول النسائي قال ابن العماد الحنبلي [2] .

ويقول عمر رضا كحالة: «من تصانيفه السنن الكبرى والصغرى »[3]

وقال الكتاني: «والمراد بالسنن هي الصغرى عند الإطلاق »[4] .

قلت: لا تعارض بين الاسمين لأن من أطلق على المجتبى باسم الصغرى ليس ذلك من باب التسمية إنما هو من باب وصفها بذلك لأنها صغرى بالنسبة لسننه الكبرى فالصغرى إذًا وصفٌ مأخوذ من واقع الكتاب باعتبار أصله،وأما الاسم الحقيقي فهو المجتبى.

المبحث الثاني: **تحقيق مَن المختصر للكتاب هل هو النسائي نفسه، أو تلميذه ابن السني ؟.**

والذي عليه الجمهور من أهل العلم قديما وحديثا أن المجتبى من عمل النسائي فهو الذي اختصره من سننه الكبرى، وليس لابن السني فيه إلا روايته لها، والأدلة على ذلك كثيرة منها:

---

[1] حسن المحاضرة (ص ٣٤٩)

[2] شذرات الذهب (٢٤٠/١)

[3] معجم المؤلفين (١٥١/١)

[4] الرسالة المستطرفة (ص ١٢)

١= أن جميع الأدلة التي سبقت في مبحث نسبة الكتاب لمؤلفه النسائي هي أدلة في هذا المبحث لأنه إن ثبت الكتاب (المجتبى) له ثبت أن يكون هو المختصر لتلازم الأمرين.

٣= وقع التصريح من ابن السني نفسه أنه سمع المجتبى من لفظ النسائي رحمه الله في غير موضع من المجتبى، ومن ذلك على سبيل المثال لاالحصر قوله في أول كتاب الإيمان وشرائعه باب ذكر أفضل الأعمال (٩٣/٨ح٤٩٨٥) حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب من لفظه.

وهذا في نظري من أقوى الأدلة وذلك أن كتاب الإيمان وشرائعه من الكتب التي انفردت بها المجتبى عن الكبرى، فكونه يقول: سمعت من لفظ النسائي لا يحتمل إلا أن يكون من عمل النسائي.

ومن ذلك أيضا قول ابن السني في أول كتاب الصيد الذبائح (١٧٩/٧ ح ٤٢٦٣) «أخبرنا الإمام أبو عبد الرحمن النسائي بمصر قراءة عليه، وأنا أسمع عن سويد بن نصر . . . »

٢= قد صرح غير واحد من أهل العلم بأن المجتبى اختصار من النسائي رحمه الله ومنهم:

ا= أبو علي الغساني فكان من كلامه « ...إنما هو من المجتبى في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي اختصره من كتابه الكبير »[1]

---

[1] فهرة ابن خير الدين الإشبيلي (ص١١٧)

ب= ابن الأثير فقال وهو يتحدث عن المجتبى: « ...فصنع المجتبى فهو المجتبى من السنن ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده» [1]

ج= ابن كثير فمن قوله في ذلك « وجمع (النسائي) السنن الكبرى وانتخب منه ما هو أقل حجما منه بمرات وقد وقع لي سماعها » [2] .

٤= إن من ألف في أطراف الأربعة كابن عساكر **أوالستة** كالمزي أدخلا كل أحاديث المجتبى والكبرى في أطراف الكتب الأربعة أو الستة، مع أن في كل من الكتابين ما ليس في الكتاب الآخر من الكتب، والأبواب، والأحاديث، وقد نسب الأئمة كابن عساكر والمزي وغيرهما كل ذلك للإمام النسائي، فلو كانت المجتبى من عمل ابن السني لما جاز نسبتها للإمام النسائي كما هي العادة في مثل ذلك، وخير شاهد على هذا أن كتب سؤالات التلاميذ لشيوخهم نسبت للتلاميذ لا للشيوخ مع أن جميع ما فيها بلفظه من الشيخ، ومع ذلك لم تنسب إليهم، فكيف يعقل إذا أن ينسب المجتبى للنسائي إذا كانت من عمل ابن السني .

وكذلك كل من ألف في رجال الستة كالمزي والذهبي وابن حجر وغيرهم أدخلوا في تهذيباتهم كل رجال المجتبى والكبرى مع أن في كل من الكتابين من الرواة من ليس لهم رواية في الكتاب الآخر، مع أن هؤلاء الأئمة اعتبروا رجال الكتابين جميعا من رجال النسائي الذين روى لهم ، وهذا يعني أنهم يرون أن الكتابين كليهما له.

---

(١) مقدمة جامع الأصول (١٩٧/١)

(٢) البداية والنهاية (١٣١/١١)

٥= **إن كل من وقع له** سماع بالمجتبى من المشايخ انتهى بهم الإسناد إلى الإمام النسائي وذلك دليل على أن صاحب الكتاب هو النسائي، وإلا لتوقف إسنادهم عند ابن السني إن كان هو المختصر لها.

ومنهم على سبيل المثال ابن الأثير فقد قال في مقدمة جامع الأصول «وأما كتاب النسائي فأخبرنا بجميعه ...إلى أن قال أخبرنا الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن السني قراءة عليه بالدينور حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي بكتاب السنن جميعه..»[1]

والمقصود بكتاب السنن عند ابن الأثير هنا هو المجتبى قطعاً لأن ابن الأثير إنما أدخل في كتابه من ضمن الكتب الستة المجتبى لا الكبرى باتفاق، وعليه فالكتاب المتحدث عنه الذي ذكر إسناده إليه إنما هو المجتبى، وأنت قد رأيت في إسناد ابن الأثير أن ابن السني اعترف أنه سمع جميع المجتبى من النسائي.

٦= **ومن الأدلة كذلك** أيضا أن في المجتبى أحاديث ليست في الكبرى فإن كان ابن السني هو المختصر لها فمن أين له هذه الزيادات الكثيرة؟ فإن كان النسائي هو الذي حدثه خارج سننه الكبرى، فيجب عليه ــ والحالة هذه ــ أن يذكر اسم النسائي في كل حديث زائد ليكون الإسناد به متصلا، ثم كان لزاما عليه أن يبين ذلك في مقدمة الكتاب.

وإن كان الذي حدثه غير النسائي وزاد ابن السني هذه الأحاديث من عنده، فهذا فيه تهمة لابن السني بوضع أحاديث في الكتاب، وهذا بلا شك مما لا يتصور وقوعه من الإمام ابن السني المتفق على عدالته وإمامته.

---

(1) (١٩٧/١)

وبمجموع ما ذُكر يحصل به المقصود ويثبت بلاريب أن المجتبى للنسائي تسمية وتأليفاً.

وهناك فريق آخر من العلماء يرى أن المجتبى اختصار من ابن السني ـ رحمه الله تعالى ـ وفي مقدمة هؤلاء **الإمام الذهبي** فقد ذكر في غير موضع من كتبه أن المجتبى من اختصار ابن السني، فقال في السير « ... بل المجتبى اختيار ابن السني[1] » وقال في التذكرة في ترجمة ابن السني « كان ابن السني ديّنا خيِّراً صدوقا اختصر السنن، وسماه المجتبى [2]».

وتبعه على ذلك تاج الدين السبكي فقال في ترجمة ابن السني «... صنف في القناعة وفي عمل اليوم والليلة واختصر سنن النسائي » [3]

وبمثل ذلك قال ابن ناصر الدين فقد نقل عنه ابن العماد أنه قال:«ابن السني اختصر سنن النسائي وسماه المجتبى » [4]

***الرد على الذهبي**

إن الذي ذهب إليه الذهبي من القول بأن ابن السني هو المختصر للمجتبى من الكبرى لاأعلم له في ذلك سلفا، ثم إنه لم يذكر لقوله دليلا يعتمد عليه، ومع ذلك خالفه فيما ذهب إليه من هو أعلم بالسنن منه وهو شيخه المزي، فهو

---

[1] السير (١٣١/١٤)

[2] (٩٦/٣)

[3] طبقات الشافعية(٩٦/٣)

[4] شذرات الذهب (٥٠/٣)

مع تبحره في الحديث وعلومه كان له مزيد اختصاص بكتب الستة فقد عمل كتاباً في أطرافها وآخر في رجالها، لم يوجد لهما مثيل.

بل إن الذهبي حين ذكر إسناده إلى المجتبى انتهى به إلى النسائي فقد قال: «والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتبى منه انتخاب أبي بكر بن السني سمعته ملفقاً من جماعة من ابن باقا ... إلى أن قال: أخبرنا القاضي أحمد بن الحسن الكسار حدثنا ابن السني عنه» [1] وقوله بعد ابن السني « عنه» يعني به النسائي فتبين من هذا أن المختصر له هو ابن السني.

والذي يظهر لي أن الإشكال سببه أن ابن السني تفرد برواية المجتبى عن النسائي عن بقية الرواة كما سيأتي توضيحه فظن بعضهم أنه هو المختصر لها.

يقول الشيخ عبد الصمد شرف الدين « وللذهبي نوع عذر في هذا الاعتقاد إذ أنه لم يطلع قط في عمره على كتاب السنن دون مختصره «المجتبى» ومن جهل شيئا تحرص فيه»[1]

قلت: فقول الشيخ « ومن جهل شيئا تخرص فيه » في غير محله لأن الذهبي حكم على المجتبى، وقد علم بها ورواها بإسناده، فلو كان قوله في الكبرى التي مارآها لانطبق عليه قوله "ومن جهل" إلخ، ولكن قد يقال: إن الذهبي لو رأى السنن الكبرى لعلم أن المجتبى من عمل النسائي لما فيها من زيادات كثيرة للأحاديث وإضافات علمية ليست في الكبرى .

والغريب أنه كيف لم تقع السنن الكبرى للإمام الذهبي مع وجودها عند أقرب الناس إليه وهو شيخه المزي فقد عمل في أطرافها مع بقية الكتب الستة.

---

[1] مقدمة تحقيقه للسنن الكبرى (١/٢٠)

وأما تاج الدين السبكي وابن ناصر الدين فالظاهر أنهما قلدا فيما ذهبا إليه الإمام الذهبي و لم يكن لهما كبير اعتناء في هذا الشأن.

والخلاصة: أن المجتبى من عمل النسائي لتوفر الأدلة وهو الذي عليه جمهور أهل العلم.

وقد رجح هذا القول السخاوي وهو ممن له عناية بسنن النسائي حيث عمل كتابين في ختمها فقال بعد أن ذكر قول من قال إن النسائي هو الذي اختصره :« وهو أصح مما قاله غيره إن المجرد هو أحد رواته الحافظ أبو بكر بن السني » [1].

وإلى هذا ذهب إليه الشيخ عبد الصمد شرف الدين في مقدمة تحقيقه للسنن الكبرى وفاروق حمادة في مقدمة تحقيقه لعمل اليوم والليلة للنسائي

المبحث الثالث:ما المراد بسنن النسائي عند الإطلاق والخلاف في ذلك.

والذي ظهر لي من تتبع أقوال العلم في هذا الموضوع أن إطلاق السنن وإرادة أحدهما أمر نسبي، فقد يشتهر عند قوم أحد الكتابين فيريد به عند الإطلاق، وإن ادعى بعض أهل العلم بان المراد بسننه عند الإطلاق هو المجتبى، ولكن لايسلم لهم بذلك كما سيأتي.

وقد عرَّف غير واحد من أهل العلم النسائي بأنه صاحب السنن، و لم يبينوا مرادهم بذلك مع علمهم بأن له كتابين بهذا الاسم.قال أبو يعلى: «وكتابه في السنن مرضي» [2] .

---

[1] بغية الراغب (ص ٥٣)

[2] الإرشاد (٤٣٦/١)

وقال المزي:«صاحب كتاب السنن وغيرها من المصنفات المشهورة »[1]

وقال الذهبي: «صاحب السنن »[2]وقال ابن كثير:«أبو عبد الرحمـــــن النسائي صاحب السنن »[3]

وقال ابن حجر: أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن [4]

وقال تقي الدين الفاسي: « ... أحد الأعلام مؤلف السنن »[5] ،

وقال ابن قاضي شهبة: أبو عبد الرحمن النسائي مصنف السنن [6] .

وقال ابن تغري بردي: أبو عبد الرحمن النسائي مصنف السنن وغيرهـــا من التصانيف [7].

وقال السخاوي: « ... الكتاب الحسن الواضح الجلي الملقب بالســـنن للنسائي[8] »

هكذا أطلق هؤلاء الأعلام لفظ السنن دون تحديد مرادهم بالسنن هـــل هي الصغرى أم الكبرى، ويتبادر إلى ذهني أن مرادهم بذلك السنن الكبرى لأنها أصل التأليف ومادة المجتبى وهي المشهورة عنه فقد رواها عنه عشـــــرات مـــن

---

(1) تهذيب الكمال (١/٣٢٨)

(2) السير (١٤/١٢٥)

(3) البداية (١١/١٣١)

(4) تهذيب التهذيب (١/٣٢)

(5) العقد الثمين (٣/٤٥)

(6) الطبقات (١/٨٨)

(7) النجوم الزاهرة (٣/١٨٨)

(8) بغية الراغب(ص ٢٦)

العلماء في حياته، وكتب لها الانتشار في المغرب والمشرق بخلاف الصغرى فإنها ألفت في آخر حياته، ولم يرو عنه إلا ابن السني.

ويرى فريق من العلماء بأنه إذا أطلق سنن النسائي إنما يراد بذلك الصغرى ومن هؤلاء العلماء:

١= **تاج الدين السبكي** فقد قال: « سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة هو الصغرى لا الكبرى، وهي التي يخرجون عليها الرجال، ويعملون الأطراف» [١].

٢= **السيوطي** قال: « له من المصنفات السنن الكبرى، والصغرى، وهي إحدى الكتب الستة» [٢].

٣= **أبو الطيب** صديق حسن خان حيث قال:« وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي روى حديثا فإنما يريدون المجتبى لا السنن الكبرى، وهي إحدى الكتب الستة» [٣].

٤= **الكتاني** فقد قال: « والمراد بها (السنن) الصغرى، فهي المعدودة من الأمهات، وهي التي خرج عليها الأطراف، والرجال دون الكبرى خلافا لمن قال: إنها(أي الكبرى) المرادة» [٤].

---

(١) نقله عنه السيوطي في مقدمة زهر الربى (١/٥)

(٢) حسن المحاضرة (ص ٣٥٠)

(٣) الحطة (ص ٣٩٦)

(٤) الرسالة المستطرفة (ص ١٢)

هذا ما وقفت عليه ممن قال بهذا القول ودليلهم فيما ذهبوا إليه أن الصغرى هي التي يخرجون عليها الأطراف والرجال.

وقولهم وهي التي يخرجون عليها الرجال والأطراف بعيدٌ عن الصواب كل البعد، والواقع يأباه، وذلك أن أول من عمل الأطراف للسنن الأربعة هو ابن عساكر الدمشقي فيما أعلم وقد أدخل في أطرافه الكبرى، والصغرى لدليل أن المزي يستدرك عليه بعض الأحاديث في الكبرى وخاصة برواية حمزة الكتاني، ثم تبعه المزي فعمل الأطراف في الكتب الستة، فأدخل فيه الصغرى والكبرى باتفاق.

وأما الكتب التي ألفت في رجال الأئمة الستة فكثيرة، ومعظمها بين أيدينا، فهذا تهذيب الكمال للإمام المزي ومختصراته للذهبي وابن حجر وغيرهم وفيها جميع رجال السنن الصغرى والكبرى بلاخلاف، بل إن النسائي تفرد بالرواية في الكبرى عن (١١٢) شيخاً من شيوخه ليست لهم رواية في الصغرى ومع ذلك فهم مذكورون في تهذيب الكمال ومختصراته.

وبعد هذا فلايصح أن يقال:إن المراد بالسنن عند الإطلاق الصغرى لا الكبرى، ولهذا سكت المزي وابن كثير وابن حجر عن الخوض في هذا المسألة وهم أعرف بسنن النسائي الصغرى والكبرى من هؤلاء.

صحيح أن الابن الأثير حين جمع الأصول الستة أدخل فيها المجتبى دون الكبرى، وما ذلك إلا أنه لم يقع له سماع بالكبرى وإلا لأدخلها في كتابه كما فعله غيره.

قال الشيخ عبد الصمد « و لم يسمع هو (ابن الأثير) الكبرى أيضا كالذهبي »[1].

ثم إن السبكي خالف قوله في المبحث السابق :« إن المجتبى اختصره ابن السني))ثم يقول هنا: والمراد بسنن النسائي عند الإطلاق المجتبى، وهي ليست من عمله على قوله، ومن جاء بعد السبكي قلده في ذلك، و لم يأت بدليل يمكن الاعتماد عليه.

ومهما يكن فالأمر في هذا سهل فلايترتب عليه كبير فرق مع العلم أن السنن الكبرى قد فُقدت في الأزمان المتأخرة و لم يعثر عليها إلا قبل سنوات بحمد الله.

المبحث الرابع: **روايات الكتاب***

فهذا الكتاب المتحدث عنه وهو كتاب «المجتبى» للنسائي تفرد بالرواية عنه أبو بكر بن السني وتفرد به عن ابن السن القاضي أبو الحسن ابن الكسار، وتفرد به عنه الدوني وعنه انتشرت المجتبى من طريقه في المشرق.

و **القصد** من هذا أنه ليس للمجتبى روايات متعددة يكون بينها فروق كما هو الحال بالنسبة للكبرى ولكني أنبه على أمور منها:

---

(١)مقدمة السنن الكبرى (١/٢٠)

* هذا المبحث وضعته في بداية الأمر حين تقدمت بالخطة للقسم ظنا مني أن للمجتبى أكثر من راو عن النسائي ، وبالتالي بكون بين رواياقم فروق تتطلب التنبيه عليها ولكن تبين لي حين الشروع أن ابن السني تفرد بها عن المؤلف، و عليه فليس هناك فروق بين الروايات بالنسبة للمجتبى.

أولا: وقت سماع ابن السني للمجتبى

وقد تقدم في المبحث الثاني أن ابن السني صرح بالسماع للمجتبى عن النسائي بمصر قراءة عليه، وهو يسمع.

وكان سماعه منه بمصر سنة اثنتين وثلاثمائة، وممن صرح بذلك أبو بكر بن نقطة في ترجمة ابن السني فقال: « إنه حدث بالسنن عن النسائي، وقد كان سماعه منه بمصر سنة اثنتين وثلاثمائة»[١] وعنه نقله السخاوي وارتضاه [٢] .

قلت: وهذا عندي هو السر في تفرد ابن السني برواية المجتبى عن النسائي حتى ظن بعض العلماء أنه المختصر، وذلك أن النسائي اجتباه من الكبرى قبيل خروجه من مصر، فلم يتمكن من السماع منه إلا ابن السني لقربه وملازمته له، وقد توفي النسائي عقب خروجه من مصر في بداية سنة (٣٠٣) كما تقدم في مبحث وفاته.

ثانيا: ترجمة الرواة للمجتبى المتفردين بها باختصار، وتفرد بالمجتبى عن النسائي ابن السني وتفرد بها عنه أبونصر بن الكسار وتفرد بها عن ابن الكسار عبد الرحمن بن حمد الدوني وعنه انتشرت، وهذه ترجمة موجزة لهؤلاء المتفردين بالمجتبى :

١= الراوي عن النسائي المتفرد بها عنه هو الحافظ الثقة أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم أبو بكر الدينوري مولى جعفر بن أبي طالب الهاشمي مولاهم المعروف بابن السني روى عن النسائي كثيرا وعن أبي خليفة الجمحي

---

[١] التقييد (١٩٤/١)

[٢] بغية الراغب (ص ٥٢)

وخلق كثير، وعنه أحمد بن الحسين الكسار وأحمد بن عبد الله البغوي، ويحيى بن صاعد في آخرين، وحدث بالسنن عنه أبو نصر الكسار.

قال أبو يعلى: حافظ ثقة عارف صاحب تصانيف في الأبواب له في فقه الشافعي معرفةٌ وعلمٌ، وقال الحافظ عبد الغني: كان حمزة الكناني يُرفع بابن السني، وقال الذهبي: حافظ ثقة توفي في يوم الأربعاء العاشر من شوال سنة (٣٦٤) [1].

٢= ابن الكسار = هو أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله الإمام أبونصر الدينوري قال ابن نقطة: حدث بالسنن لأبي عبد الرحمن النسائي عن ابن السني وكان سماعه منه في جمادى الأولى سنة ٣٦٣ وحدث عنه أبومحمد عبد الرحمن الدوني، وسماعه منه في شوال سنة ثلاث وستين وأربعمائة وقال الذهبي: كان الكسار صدوقا صحيح السماع ذا علم وجلالة توفي سنة ٤٣٣ [2]

٣= الدوني وهو عبد الرحمن بن حمد بن الحسن بن عبد الرحمن أبو محمد الصوفي قال ابن نقطة: سمع سنن النسائي من القاضي أبي نصر حمد بن الكسار وحدث عنه الحفاظ أبو بكر السمعاني، وأبو طاهر السلفي.

---

[1] انظر مصادر ترجمته الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٦٩/٢ التقييد (ص ١٦٩) السير (٢٥٥/١٦) وتذكرة الحفاظ.

[2] تاريخ بغداد ٣٢/٦ التقييد (ص ١٣٦) السير (٥١٤/١٧)

وقال يحيى بن منده: كان من بيت الزهد والستر والعبادة، وقال أبو طاهر:كان متقنا ثبتا ثقة، وقال الذهبي: كان زاهدا عابدا سفياني المذهب توفي سنة (٥٠١) [١].

ثالثا: سبق أن ذكرت جميع رواة السنن الكبرى في المبحث الخامس من الفصل الأول ضمن تلاميذ النسائي وبينت هناك أنهم حسبما ذكر ابن حجر عشرةٌ وزاد السخاوي على العشرة واحداً كما أشرت إلى توثيقهم وأن معظمهم أئمة في الحديث .

وبين رواياتهم اختلاف في الزيادة والنقص قال السخاوي: وبين رواياتهم اختلاف في اللفظ والتقديم والتأخير والزيادة والنقص وأكبرها وأتمها رواية ابن الأحمر [٢] .

ولكن ذكر ابن خير الدين أن ابن سيار كان سماعه من النسائي هو وابن الأحمر واحدا [٣] ومعنى ذلك أن رواية ابن سيار، وابن الأحمر سيان من حيث الكمال، ولهذا جمع أبو محمد الباجي تلميذ ابن سيار بين سماعه وسماع ابن الأحمر للسنن ووحدهما في نسخة واحدة، وهي التي كتب لها الانتشار في الغرب الإسلامي [٤] .

---

(١) التقييد (ص ٣٣٧) العبر (٣٨٢/٢) شذرات الذهب

(٢) بغية الراغب (ص ٥٢)

(٣) فهرسته (ص ١١٢) ؟

(٤) مقدمة عمل اليوم والليلة للدكتور فاروق حمادة (ص ٦٨)

قلت: والذي ذكره ابن خير الإشبيلي من أن سماعهما كان واحدا فيه نظر لوجود بعض الفروق بين نسختيهما كما نبه عليه غير واحد من أهل العلم لذا قال ابن حجر :« فقد تفرد بعضهم دون غيره برواية بعض الكتب فكتاب التفسير من رواية حمزة الكتاني وحده،وكتاب عمل اليوم والليلة من رواية ابن الأحمر وابن سيار وكتاب خصائص على ﷺ من رواية ابن سيار [1] .

وسبب اختلاف الروايات يرجع إلى المؤلف نفسه فهو قد ألف بعض الكتب مستقلة، ثم ظهر له فيما بعد أن يضمها إلى الكبرى، فمن سمع منه قبل ضمها إلى الكبرى صارت روايته خالية عن تلك الكتب والله أعلم.

وهذه ترجمة موجزة لهؤلاء العشرة الذين ذكر ابن حجر أنهم من رواة السن الكبرى عنه.

١= ابن السني أبو أحمد بن محمد الدينوري تقدمت ترجمته قبل سطور .

٢- ابنه عبد الكريم بن أحمد بن شعيب أبو موسى النسائي روى عن أبيه كتاب السنن والمنجنيقي وروى عنه أيوب بن الحسين قاضي الثغرة توفي سنة (٣٤٤) [2] .

٣= الحسن بن رشيق الإمام المحدث مسند مصر أبو محمد العسكري منسوب إلى عسكر مصر المعدل ولد سنة (٢٨٣) سمع من أحمد بن حماد زغبة وأبي عبد الرحمن النسائي فاكثر عنه، وعنه الدارقطني وعبد الغني بن سعيد.

---

[1] مقدمة تهذيب التهذيب (٦/١)

[2] فهرسة ابن ير (ص ١١٣ وما بعدها وتهذيب التهذيب (٣٢/١)

قال يحيى بن الطحان: ما رأيت عالما أكثر حديثاً منه، وقال الدار قطني: شيخنا ثقة لا بأس به، وقال الذهبي: كان محدث مصر في زمانه،ولينه عبد الغني بن سعيد قليلا توفي سنة (٣٧٠) [١]

٤= أبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي يروي عن النسائي سننه وعن أبي يعقوب المنجنيقي وعنه ابن نظيف ويحيى الطحان. قال الذهبي: المحدث الإمام توفي (٣٦١) [٢] .

٥= محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية أبو بكر القرطبي المعروف بابن الأحمر سمع من النسائي وجعفر الفريابي وعنه محمد بن عبد الله بن حكم، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد.

دخل الهند للتجارة فغرق له ما قيمته ثلاثون ألف دينار ثم رجع إلى الأندلس وفي طريقه لقي النسائي وأخذ عنه سننه وجلب إلى الأندلس فكان أول من أدخل السنن الكبرى فيها.

قال الذهبي كان شيخاًنبيلاً ثقة معمرا، توفي في رجب سنة (٣٦٨) [٣]

٦= **ابن حيوة** وهو الشيخ الإمام المعمر الفقيه القاضي أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة النيسابوري ثم المصري الشافعي قدم مصر وهو صغير وسمع من بكر بن سهل الدمياطي وأبي عبد الرحمن النسائي وعنه عبد الغني بن سعيد الحافظ وهارون بن يحيى الطحان.

---

[١] التذكرة ٩٥٩/٣ الميزان ٤٩٠/١ السير (١٦ / ٢٨٠) اللسان ٢٥٩/٢

[٢] العبر (١١١/٢) شذرات الذهب (٣٢٤/٤)

[٣] السير (١٦/ ٦٨) العبر (١٠٣/٢) شذرات الذهب (٣٠٥/٤)

قال ابن ماكولا: كان ثقة نبيلا، وقال الدار قطني: كان لا يترك أحدا يتحدث في مجلسه توفي سنة (٣٦٦) [1].

٧= حمزة بن محمد بن علي بن العباس الإمام الحافظ القدوة محدث الديار المصرية أبو القاسم الكناني المصري، سمع عمران بن موسى الطيب، وأبي عبد الرحمن النسائي، وعنه الدار قطني وابن منده.قال الذهبي: جمع وصنف، وكان متقنا مجودا ذا تأله تعبد، وقال الحاكم: هو على تقدمه في معرفة الحديث أحد من يذكر بالزهد والورع، والعبادة، وقال ابن العماد: كان حافظا ثبتا، توفي سنة (٣٥٧) [2].

٨= محمد بن قاسم بن محمد بن سيار الحافظ أبو عبد الله البياني القرطبي سمع أباه وبقي بن مخلد وأبا عبد الرحمن النسائي وعنه ولده أحمد بن محمد وخالد بن سعيد.

قال أبو محمد الباجي: لم أدرك بقرطبة من الشيوخ أكثر حديثاً منه وكان عالماً ثقة وكان سماعه للسنن وسماع ابن الأحمر واحداً ولذا جمعهما أبو محمد الباجي توفي سنة (٣٢٨) [3].

٩= الطحاوي وهو الإمام العلامة الحافظ أبوجعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي سمع من يونس بن عبد الأعلى والنسائي وعنه أحمد بن القاسم الخشاب الطبراني.

---

[1] السير (١٦/ ١٦١) العبر (١٢٥/٢) حسن المحاضرة (٤٠٢/١) شذرات الذهب (٣٥٥/٤)

[2] السير (١٦/ ١٧٩) التذكرة (٩٣٢/٣) طبقات الحفاظ (٣٧٧) شذرات الذهب (٢٩٩/٤)

[3] التذكرة (٨٤٤/٣) العبر (٢/ ٢٨) شذرات الذهب (٤/ ١٤١) .

انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة في مصر ، قال ابن يونس: كان ثقة ثبتا فقيها عاقلا لم يخلف مثله.

صنف في مشكل الآثار ومعاني الآثار وفي الشروط توفي سنة (٣٢١) [1].

١٠= ابن المهندس أحمد بن محمد بن إسماعيل محدث ديار مصر روى عن البغوي ومحمد بن محمد الباهلي، وذكر ابن خير الإشبيلي روايته لسنن النسائي، ومن جملة ما روى من الكتب في الكبرى كتاب التفسير [2] .

هذا ما أحببت أن أنبه عليه فيما يتعلق برواة السنن الكبرى واختلاف رواياتهم مع العلم بأن ذكر رواة السنن الكبرى، وبيان اختلاف رواياتهم ليس من موضوع بحثي بل هو خارج عنه لأن بحثي يتعلق بالصغرى لا بالكبرى.

المبحث الخامس: المقارنة بينه وبين أصله «السنن الكبرى»،وتتم المقارنة بينهما من وجوه ثلاثة:

أولا : علاقة المجتبى بالكبرى وكيفية اختصارها من الكبرى.

لا شك أن للمجتبى علاقة قوية بالكبرى، فالكبرى هي الأصل ومادة المجتبى من حيث الجملة، فالاجتباء في معناه اللغوي الاصطفاء والاختيار، فالنسائي ــ رحمه الله ــ اختارها من الكبرى واختصر الكبرى في نصف حجمه وسماه (أي المختصر) بالمجتبى.

---

[1] التقييد (١٧٤) التذكرة (٣/ ٨٠٨) العبر (٢/ ١١) شذرات الذهب (٤/ ١٠٥)

[2] العبر (٢/ ١٦٦) شذرات الذهب (٤/ ٤٤٩) فهرسة ابن خير (ص ١١١) .

ولكن ليس المراد بالاختصار هنا ما قد يتبادر إلى الذهن من أن كل ما في المجتبى من الأحاديث موجود في الكبرى كما هي العادة في المختصرات، بل المرد بالاجتباء هنا أن معظم مادة المجتبى مأخوذ من الكبرى، وإنما قلت ذلك لوجود أبواب بكاملها بل وكتب أحيانا في المجتبى ليست في الكبرى.

فالمصنف قد زاد أحاديث في المجتبى (الكبرى) ولكن ما زاد فيه قليل جدا إذا قورن بما نقص منه من أحاديث الأصل، وسيتضح ذلك عند مقارنة الكتابين من حيث الحجم.

وهذا الأحاديث التي زادها في المجتبى سببها أن المصنف رحمه الله تعالي كان واسع الرواية فقد تجمعت لديه في طول رحلته العلمية آلاف الأحاديث فوضع بعضها في الكبرى، وبقي كثير منها خارج السنن الكبرى لسبب أولآخر، وحين شرع في اختيار المجتبى من الكبرى كان ينظر في تلك الأحاديث فيأخذ منها ما كان على شرطه، وتدعو الحاجة إليه فيضعه في المجتبى[1].

ثانيا :المقارنة بين الكتابين من حيث الحجم وعدد أحاديث كل منهما.

كما يستفاد من اسمي الكتابين لاشك أن الكبرى أكبر بكثير من المجتبى وقد مر قول ابن كثير « وقد جمع (أي النسائي » السنن الكبير، وانتخب منه ما هو أقل حجما منه بمرات [2].

---

[1] وهذا يحل إشكالا وهو أن بعض المحدثين يكون لهم مؤلفات في الحديث كعبد الرزاق مثلا فيروى عنهم بعض الأحاديث وهي غير موجودة أحيانا في مصنفاقم ، ويكون تفسير ذلك أن تلك الأحاديث من مرويا قم التي لم يضعوها في مصنفاقم بسبب من الأسباب.

[2] البداية (١١/ ١٣١)

١= هناك كتب تفردت بها الكبرى دون الصغرى وهي بضع وعشرون كتاباً، وهذه الكتب تختلف في حجمها صغراً وكبراً، فبعضها كبير جداً مثل التفسير، وعمل اليوم والليلة، ومناقب الصحابة، في حين أن المجتبى لم تنفرد إلا بكتاب (الإيمان وشرائعه) وقيل أيضا الصلح على ما حكاه أبو علي الغساني ولم أجده في المطبوع.

ولكي ندرك حجم الكبرى بالنسبة للصغرى فأذكر هذه الإحصائية من خلال الكتب التي انفردت بها الكبرى عن الصغرى.

اسم الكتاب	عدد الأحاديث فيه	الجزء والصفحة
١= الاعتكاف	٩٤	٢/٢٥٧
٢= العتق	١٧٥	٣/١٦٨
٣= الركاز	٤	٣/٤٢٤
٤= إحياء الأموات	٢٠	٣/٤٠٤
٥= العارية	١٤	٣/٤٠٩
٦= الضوال	١٥	٣/٤١٤
٧= اللقطة	٢٥	٣/٤١٧
٨= العلم	٧٩	٣/٤٢٥
٩= الفرائض	١١٦	٤/٦٣
١٠= الوليمة	١٨٢	٤/١٣٧
١١= الوفاة (أي وفاة النبي ﷺ)	٤٧	٤/٢٥١
١٢= الرجم	٢٣٠	٤/٢٦٦

١٣= الطب	١٤٣	٣٥١/٤
١٤= التعبير	٣٨	٣٨٢/٤
١٥= النعوت	١١١	٣٩٣/٤
١٦= فضائل القرآن	١٢٥	٣/٥
١٧= المناقب	٢٨٩	٣٥/٥
١٨= خصائص علي رضي الله عنه	١٨٩	١٠٥/٥
١٩= السير	٣١٠	١٧٠/٥
٢٠= عمل اليوم والليلة	١١٥٢ والمستقل١١٤١	٣/٦
٢١= التفسير	٧٣٥	٢٨٢/٦

ومجموع أحاديث هذه الكتب (٤٠٩٣)، وهذا العدد يقارب عدد أحاديث المجتبى بأجمعها البالغ عددها (٥٧٥٨).

ملحوظة: هناك كتب أخرى مما انفردت به الكبرى عن الصغرى لكن النسخة المطبوعة خالية منها لأنها من رواية ابن الأحمر وابن سيار، وهذه الكتب هي كتاب الشروط، والحدود، والرقائق، والمواعظ، والملائكة، والبهم .

فحتى هذه الكتب التي اتفقت فيها الكبرى مع الصغرى نجد أن بينهما في هذه الكتب فروقا في العدد، فمثلا وجود كتاب ما في الصغرى والكبرى لا يعني أن جميع أبوابه وأحاديثه فيهما على السواء بل الأغلب أن النسائي ـــ رحمه الله تعالى ـــ يترك أبوابا بأحاديثها في الكبرى لا يأخذ منها شيئا في المجتبى.

فعلى سبيل المثال حين أراد أن يختصر كتاب الصوم الذي في الكبرى قسمه إلى قسمين فأخذ القسم الأول فوضعه بكامله في المجتبى وحذف القسم الثاني.

ويمكن تقسيم اختيار النسائي لأحاديث المجتبى إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: كتب في الكبرى لم يختر منها شيئا.

القسم الثاني: كتب في الكبرى أخذ بجميع ما فيها فوضعها في المجتبى.

القسم الثالث: كتب في الكبرى أخذ منها بعض أحاديثها وترك الباقي.

القسم الرابع: ما انفردت به الصغرى من الكتب والأبواب والأحاديث.

أما القسم الأول: وهي الكتب في الكبرى التي لم يختر منها شيئا، فهذا القسم تقدم الحديث عنه بذكر أسماء تلك الكتب مع حصر جميع ما فيها من أحاديث.

وأما القسم الثاني: الكتب التي في الكبرى، واختار جميعها، فوضعها في المجتبى ، ومن تلك الكتب على سبيل المثال ــ الزكاة ــ الجنائز ــ الجهاد ــ الطلاق ــ الضحايا .

فبالمقارنة بين الكتابين من خلال تلك الكتب تبين لي ما يلي:

فأما كتاب الزكاة فيشتمل على (١٠٠) باب من أبواب الزكاة في حين أن كتاب الزكاة في الكبرىاشتمل على (١٠٢) بابا أي بزيادة بابين في الكبرى، وهما باب تراجع الخليط في صدقة المواشي ــ أورد فيه حديث وائل بن حجر، ولكن هذا الحديث موجود في المجتبى أدخله النسائي في الباب الذي قبله ــ باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع.

وأما الباب الثاني الذي لم يَرِد في المجتبى فهو باب الرذالة أورد فيه حديث عوف بن مالك الأشجعي، ولكن هذا الحديث موجود أيضا في المجتبى مع الباب الذي قبله وهو باب قوله تعالى ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾ .

وعليه فإن النسائي ـــ رحمه الله ـــ بهذا يكون قد أخذ جميع ما في الكبرى من كتاب الزكاة من الأحاديث، ووضعها في المجتبى غير أنه حذف من المجتبى بابين في الكبرى، ولكنه أخذ أحاديث البابين فوزعها على الأبواب التي قبلها.

وجاءت أحاديث كتاب الزكاة في الكتابين (١٨٥) سواء بسواء.

وأما كتاب الجنائز فجميع الأبواب والأحاديث الموجودة في الكبرى موجودة في الصغرى غير أنه زاد في المجتبى بابين وهما باب ـــ من قدم ثلاثة من الولد، و ـــ باب آخر في آخر الكتاب.

ولكنه بالنسبة للأحاديث لم يزد فيها بشيء بل فرق أحاديث باب في الكبرى في بابين في الصغرى، وجاءت أحاديث كتاب الجنائز في الكتابين (٢٧٢) مع المكرر سواء بسواء.

وأما كتاب الجهاد فجاءت عدد أبوابه في الكبرى (٤٤) بابًا مقابل(٤٨) بابًا في المجتبى أي بزيادة أربعة أبواب وأرقامها (١٣ــ ١٤ ــ ١٥ــ ٢٠) ولكن جميع أحاديث هذه الأبواب الأربعة كلها موجودة في الكبرى ضمن أبواب مشابهة.

وعدد أحاديث الجهاد في الكبرى (١٠٨) وفي المجتبى (١١٠) بزيادة حديثين فقط.

وأما كتاب الطلاق فجميع ما في الأبواب والأحاديث على السواء في الكتابين.

وأما كتاب الضحايا فإن المجتبى تشتمل على (٤٤) بابا في حين أن الكبرى تشتمل على (٤٥) بابا بزيادة باب واحد، وهو باب الذبح قبل الصلاة لكن أحاديثه كلها موجودة في المجتبى فقد ضمها إلى الباب الذي قبله، وهو باب ذبح الضحية قبل الإمام.

وفي الكتابين أمثلة مشابهة بما ذكرت، وبما تقدم يحصل به المقصود، ويكفي للدلالة على أن في الكبرى كتبا لم يختصرها النسائي بل أخذها كلها.

والذي ظهر لي أن النسائي يفعل ذلك غالبا بالكتب التي أحاديثها قليلة، ولكن ليس ذلك مطردا.

وأما القسم الثالث: وهي الكتب التي في الكبرى أخذ بعض أحاديثها وترك البعض الآخر، وهذا القسم في الكتابين كثير لأنه هو المقصود في الاختصار.

ومن أمثلة هذا النوع على سبيل المثال كتاب الصوم كما تقدم فالكبرى تشتمل على (٢١٦) بابا، وعدد أحاديثه (١٨٩١) ولكنه في المجتبى اختار من تلك الأبواب (٨٢) فقط، وعدد أحاديثها (٣٤٥) أي أن أحاديث الصوم في المجتبى لاتصل إلى خمس أحاديثه في الكبرى.

ثم إن الغريب أنه أخذها على الترتيب لاعلى الاختيار حيث أخذ أول الكتاب إلى باب (٨٢) كما هي في الكبرى بعناوينها، وأحاديثها على نفس الترتيب اللهم إنه زاد بابا في المجتبى وهو باب برقم (٧٩) أورد فيه رواية من روايات حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في قيامه الليل وصيامه النهار، وهو موجود في الكبرى من طرق أخرى.

ومن هذا النوع أيضا كتاب عشرة النساء ففي الكبرى سبعة أبواب بست وتسعين حديثا في حين أنه أخذ في المجتبى الأبواب الأربعة الأول بأحاديثها وهي (٢٧) وحذف الثلاثة الباقية بأحاديثها.

وأما القسم الرابع: وهي ما انفردت به المجتبى من الكتب والأبواب والأحاديث.

أما بالنسبة للكتب فلم تنفرد المجتبى عن الكبرى إلا بكتاب واحد وهو كتاب الإيمان وشرائعه، وهو آخر كتاب المجتبى ، ومجموع أحاديثه مع المكرر (٥٥) حديثا.

وأما الأبواب التي زادت بها الصغرى على الكبرى فكثيرة، فمعظم الكتب فيها بعض الأبواب مع أحاديثها زائدة على ما في الكبرى، ولكن هذه الأبواب قليلة إذا ما قورنت بالأبواب التي زادت بها الكبرى على الصغرى.

وخير ما يمثل به في هذا القسم كتاب الطهارة الذي هو أول الكتب فيهما، وقد أجرى الشيخ عبد الصمد شرف الدين مقارنة بين الكتابين في أحاديث الطهارة وخلص إلى هذه النتائج.

فعد أبواب الطهارة في الكبرى (١٨٥) وفي المجتبى (٢٧٥)

وعدد أحاديث الطهارة في الكبرى (٣٠٨) وفي المجتبى (٤٥١)

والأحاديث المشتركة بين الكتابين في الطهارة (٢٨٦) حديثا. و(٢٣) حديثا تختص بها الكبرى دون الصغرى و(١١٢) تختص بها الصغرى دون الكبرى والمجموع (٤٢١) حديثا [1].

---

[1] انظر مقدمة السنن الكبرى بتحقيق عبد الصمد شرف الدين (ص ٢٥وص ٤٩).

وما فعله الإمام النسائي في كتاب الطهارة من ا لمجتبى من زيادة تلك الأبواب والأحاديث على الكبرى لم يتكرر في باقي الكتب، والظاهر أنه رحمه الله كان ينوي في بداية التأليف أن يكون المجتبى كتابا آخر مساويا للكبرىأوأكبر منه ثم عدل عن ذلك بسبب من الأسباب إلى الاكتفاء بما يشبه الاختصار.

وأما كتاب الصلاة الذي يلي كتاب الطهارة فهو بعكس كتاب الطهارة تماما، فقد قسم كتاب الصلاة إلى مجموعة من الكتب بلغت (١٨) كتابا بـ (١٦٣١) حديثا.

وهذه الكتب الثمانية عشركلها موجودة في المجتبى إلا أنه أدخل كتاب الوتر في كتاب قيام الليل كما أدخل كتاب صفة الصلاة في كتاب الصلاة.

ومجموع أحاديث كتاب الصلاة في المجتبى (١٣٧٠) أي أن الكبرى تزيد في عدد أحاديث كتاب الصلاة على الصغرى بـ (٢٦١) حديثا.

ثم إنه من الملاحظ أن النسائي قد أجاد في ترتيب الكتب داخل كتاب الصلاة حسب تسلسل المعني بخلاف الكبرى فإن ترتيب الكتب فيها مشوش مما جعلني أعتقد أن هذا من فعل الرواة عنه أوالنساخ، ولكي تتضح الصورة، فهذه أسماء كتب الصلاة حسب ترتيبها في الكتابين.

السنن الكبرى	**السنن الصغرى (المجتبى)**
اسم الكتاب	اسم الكتاب
١= كتاب الصلاة الأول	١= الصلاة
٢= السهو	٢= المواقيت
٣= التطبيق	٣= الأذان

٤= المساجد

٥= الإمامة الجماعة

٦= القبلة

٧= افتتاح الصلاة

٨= صفة الصلاة

٩= قيام الليل وتطوع النهار

١٠= الوتر

١١= مواقيت الصلاة

١٢= الأذان

١٣= الجمعة

١٤= صلاة العيدين

١٥= الاستسقاء

١٦= كسوف الشمس والقمر

١٧= قصر الصلاة

١٨= صلاة الخوف

٤= المساجد

٥= القبلة

٦= الإمامة

٧= الافتتاح

٨= التطبيق

٩= السهو

١٠= الجمعة

١١= تقصير الصلاة

١٢= الكسوف

١٣= الاستسقاء

١٤= صلاة الخوف

١٥= صلاة العيدين

١٦= قيام الليل وتطوع النهار

وأنت تلاحظ أن ترتيب الكتب بالنسبة للسنن الكبرى فيها خلل، فكتاب المواقيت والأذان يأتيان بعد السهو، والإمامة والجماعة بل وبعد قيام الليل.

ثم إن هناك شيئا آخر، وهو أن أحاديث كثيرة مكررة في الصلاة فتجد أبوابا من الوتر وصلاة العيد، والجمعة، وخطبتها، وأبواب من الاستسقاء وصلاة المسافر، وصلاة الخوف.

كل هذه الأبواب ذكرها في الكبرى في كتاب الصلاة الأول، ثم أعادها أو معظمها في كتبها التي أفردها بالاسم من بين كتب الصلاة.

وأظن أنني بهذا قد أعطيت القارئ الكريم تصورا جيدا للكتابين من حيث حجم كل منهما وطريقة اختيار المجتبى من الكبرى.

الجانب الثالث: مقارنة الكتابين من حيث درجة أحاديثهما قوة وضعفا:

إنه مما لاشك فيه أن مقارنة الكتابين من حيث القوة، والضعف من الصعوبة بمكان لأنه يتطلب إن أريد الوقوف على حقيقة ذلك دراسة جميع أحاديث الكتابين، والحكم عليها، وعندها تتضح الصورة على أكمل وجهها.

ولكن هناك معالم بارزة في الكتابين يمكن من خلالها أن نخرج بتصور واضح يمكن الاعتماد عليه إلى حد كبير.

وقبل ذلك أحب أن أشير إلى أن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ احتاط لكتابيه ــ الصغرى والكبرى ــ فترك من أجل ذلك الرواية عن شيوخ كان يعلو بهم فجاءت سننه الكبرى والصغرى في المرتبة الأولى من بين السنن الربعة، وسيأتي ذلك بالدلائل عند الحديث عن شرطه في كتابه.

والمقصود هنا بيان هل المجتبى أصح حديثا من الكبرى كما شاع عند بعضهم و يتقدمهم ابن الأثير حيث قال في مقدمة الجامع : « ... فصنع المجتبى فهو المجتبى من السنن ترك كل حديث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل ».

قلت: وما قاله ابن الأثير وكذلك غيره ممن أطلق اسم الصحة على المجتبى لايسلم لهم، بل واقع الكتاب يردهم، والذي ظهر لي من خلال معايشتي للكتابين طوال هذه المدة أن النسائي ــ رحمه الله ــ حين تأليفه للمجتبى لم يكن قصده أن تكون أحاديث المجتبى أقوى وأصح من أحاديث الكبرى، ومن الدلائل على ذلك أمور منها:

١= موضوع الرسالة التي هذه الدراسة مقدمة لها وهي الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف وبلغت قرابة ستين ومائة مسألة، وكل مسألة في الغالب تحتها اختلافات كثيرة، فلو كان قصده من الاختصار أن يراعي جانب القوة لاكتفى بإخراج الوجوه المحفوظة دون المعلة كما فعل صاحبا الصحيحين.

صحيح أن النسائي ترك أحاديث في الكبرى معلة، ولكن لم يكن تركه لها لكونها معلة ولكنه ترك تلك الأبواب مع أحاديثها الصحيحة والمعلة اختصارا، ومن ذلك أن النسائي حين أتى على كتاب الصوم في الكبرى، وأراد أن يختصره أخذ الشطر الأول من كتاب الصوم على الترتيب، ووضعه في المجتبى بما فيه من الأحاديث الصحيحة والمعلة، وحذف الشطر الثاني بما فيه أيضا من الأحاديث الصحيحة والمعلة، فلو كان قصده مراعاة لجانب القوة والصحة لأخذ من جميع كتاب الصوم بشطريه ما كان من أحاديثه أقوى وأصح، وهي كثيرة.

بل إن النسائي ــ رحمه الله ــ زاد في الشطر الأول من كتاب الصوم الذي وضعه في المجتبى زاد فيه حديثا واحدا تحت باب صوم خمسة أيام

وهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما« أما يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام »[1] رواه من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن المليح.

والحديث بهذا الإسناد ضعيف لعنعنة أبي قلابة ــ عبد الله بن زيد الجرمي ــ وهو مدلس، فلك أن تتصور زيادة حديث واحد من كتاب الصوم في المجتبى على الكبرى ويكون الحديث بذلك الإسناد ضعيفا، فأين مراعاة جانب الصحة من هذا؟.

والذي يظهر لي أنه إنما فعل ذلك مراعاة للجانب الفقهي، وذلك أنه ذكر صوم عشرة أيام من الشهر وبعده صيام أربعة أيام من الشهر، ثم صوم ثلاثة أيام من الشهر، فرأى استكمالا للجانب الفقهي إضافة باب صوم خمسة أيام من الشهر، و لم يجد فيه إلا حديث عبد الله بن عمرو السابق، فهو وإن كان في إسناده ضعف لكنه ينجبر بأحاديث الباب.

٢= أن في المجتبى أحاديث حكم عليها النسائي نفسه بأنها ضعيفة ومن ذلك قوله عقب حديث جابر في قتل السارق في المرة الخامسة« هذا حديث منكر، و مصعب بن ثابت ــ أحد رواته ــ ليس بالقوي في الحديث »[2].

فهذا الحديث منكر تفرد به من لا يحتمل تفرده، وهو وحيد في بابه ليس له من الأحاديث ما يقويه، وفي الكتاب أحاديث من هذا القبيل، بل وأصرح من هذا قوله عقب حديث أنس رضي الله عنه « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ... » سعيد بن سلمة شيخ ضعيف ، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث.

---

[1] في المجتبى (٢١٥/٤ح٢٠٤٢)

[2] المجتبى (٩١/٨)

فأنت ترى أنه أخرج هذا الحديث الضعيف عنده في المجتبى كما هــو في الكبرى، وعلل بذلك أنه أراد زيادة في الحديث مع أنه أخرج في الأبواب الــتي قبله، والتي بعده أحاديث أخرى هي في معنى هذا الحديث.

٣= إن حديث رافع بن خديج ﷺ في النهي عن كراء الأرض يعتــــبر أطول حديث أعله النسائي بالاختلاف على أسانيده، فقد أطال فيــه النفــس، وأكثر من بيان الاختلافات الواردة فيه حيث أخرجه أكثر من سبعين طريقــا ، ومعظم طرقه وقع فيها اختلاف بينه النسائي في المجتبى [1].

والشاهد من ذكر حديث رافع بن خديج ﷺ أن النسائي ــ رحمــه الله تعالى ــ حين أتى إلى هذا الحديث في الكبرى أخذه بجميعه مع ما فيه من إعلاله بالاختلافات الكثيرة بحروفها فوضعه في المجتبى، فلو كان هدفه مــن اختصــار الكبرى في المجتبى مراعاة جانب الصحة لحذف كثيرا من هــذه الاختلافــات ، ولفعل مثل ما فعل الشيخان في صحيحهما من إخراج الوجوه المحفوظــة مــن الحديث فقط، وحذف بقية الوجوه الأخرى.

٤= أن النسائي ــ رحمه الله ــ استخار الله في الرواية عن قوم مــن الرواة تكلم فيهم كعبد الله ابن لهيعة فوقعت الخيرة على ترك حديثــهم، فلــم يخرج لهؤلاء لافي السنن الكبرى ولافي المجتبى مما يدل على أنه احتاط في الجملــة للكتابين و لم يخصص أحدهما بمزيد من الاحتياط.

---

(١) انظر حديث رافع بن خديج في كتاب المزارعة باب ذكر الأحاديث المختلف في النهي عن كراء الأرض ... (٣٣/٧ برقم ٣٨٦٢)

والخلاصة:أن النسائي ـــ رحمه الله ـــ لم يكن قصده مـــن الاختصـــار مراعاة جانب القوة والصحة، ومن قال بذلك فعليه الدليل، بل كان قصـــده أن يكون المجتبى نموذجا مصغرا لسننه الكبرى، وكان قد احتاط للكبرى من قبـــل سندا ومتنا، فاكتفى بذلك فيما يتعلق بالمجتبى، ثم إنه راعى في المجتـــبى جـــودة الترتيب والاختصار مع مراعاة الجانب الفقهي.

المبحث السادس: منهج المؤلف في كتابه:

إن إبراز منهج لمؤلف مثل الإمام النسائي ـــ رحمه الله تعالى ـــ الـــذي اعترف له الجميع بالتقدم في هذا الفن في عصره لهو أهمية كبرى إذ إن منهجـــه يعتبر مدرسة، لها ملامحها المتميزة تضيء الدرب للباحثين في جوانب عدة للحياة العلمية عند أسلافنا رحمهم الله تعالى فضلا عن الفوائد العديدة التي تعود علـــى الباحث من خلال محاولته لاستكشاف ذلك.

والنسائي قد أودع في كتابه دررا من العلوم وأبدع فيها، وليـــس أدل على ذلك من قول ابن رشيد « كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في الســـنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً وكأن كتابه جامع بين طريقي البخاري، ومسلم مـــع حظ كبير من بيان العلل[1].

---

[1] النكت لا بن حجر (٤٨٤/١) وزهر الربي (١٠/١)

وأحاول بعون الله تعالى أن أبين منهجه من خلال النقاط الآتية:

١= عدد الأحاديث وترتيبها في الكتاب:

فأما عدد الأحاديث في المجتبى فقد بلغت حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبي غدة (٥٧٥٨)حديثا، وأدخل في هذا العد جميع الروايات المكررة، والآثار، وهي قليلة، وغالبها إنما يذكرها لتعليل الروايات المرفوعة.

وأعتقد أنه لو جردت الأحاديث المكرر ما وصلت إلى نصف العدد السابق لأن النسائي ــ رحمه الله ــ قد أكثر من ذكر المتابعات للحديث الواحد، وأكثر من تكراره أيضا في أبواب متعددة، **وسبب ذلك أمران:**

١= **الأمر الأول:** كونه ــ رحمه الله ــ ركز على الجوانب المتعلقة بعلة الحديث وبيانها، وأعطى هذا الجانب اهتماما ، ومعلوم أن ذلك يتطلب جمع طرق الحديث لتتبين العلة، ويظهر الراجح من المرجوح، فلهذا يورد الحديث الواحد من طرق متعددة.

والأمر الثاني: كونه سلك مسلك البخاري في استنباط الأحكام المتعددة من الحديث الواحد فمن أجل ذلك كرر أحاديث في أبواب متفرقة بغية استخراج أحكام أخرى منها.

وسيأتي مزيد من الإيضاح عند الحديث عن الصناعة الحديثية في الكتاب إن شاء الله تعالى.

والخلاصة: أن المجتبى بما فيها من الأحاديث المكررة، والآثار أكبر السنن الأربعة حجما، وأكثرها حديثا.

وإنما قلت ذلك لأن الكتاب الذي يأتي بعده من حيث الحجم من بين السنن الأربعة سنن أبي داود باتفاق، وعدد أحاديثه مع المكرر كما قال أبو داود (٤٨٠٠) [١] ولكن لو جردت الأحاديث عن المكرر في الكتابين لجاءت سنن أبي دواد أكبر بكثير من سنن النسائي الصغرى ، وذلك لقلة الأحاديث المكرر في سنن أبي داود، وكثرتها في سنن النسائي(المجتبى).

وأما عدد أحاديث السنن الكبرى فهي (١١٧٧٠) [٢]ولكن في هذه الطبعة أحاديث مأخوذة من المجتبى، ولم تكن أصلا من السنن الكبرى، وإنما أضافها المحققان من باب تتميم الفائدة على قولهم، وأشاروا إلى ذلك في الهامش، ومن ذلك وضعهم كتاب الإيمان وشرائعه في الكبرى مع الجزم بأنه مما تنفرد به الصغرى، وفي المقابل هناك كتب، وأبواب ليست في المطبوعة مع أنها في الكبرى، وقد نبهت على ذلك في المبحث السابق.

وأعتقد أنه لوجمعت جميع روايات السنن الكبرى مما زاد بعض الرواة على بعض لصارت أكبر الكتب الستة حجما.

٢ = ترتيب الأحاديث في الكتاب

وأما ترتيب الأحاديث داخل الكتاب فهي على الأبواب الفقهية لأن هذا النوع من التأليف في السنة أعني به الكتب المسماة« بالسنن» يقصد بها جمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الفقهية تحت تراجم يضعها المؤلف للدلالة على تلك المسائل.

---

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص ٣٤)

(٢) وهذا العدد حسب ماجاء في ترقيم الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن في تحقيقهما للكبرى

وعليه فإن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ قسم كتابه (المجتبى) إلى ثلاثة وخمسين كتاباً فبدأ كعادة كثير من المؤلفين بكتاب الطهارة، وانتهى إلى كتاب الأشربة، ثم وزع الأحاديث داخل كل كتاب إلى أبواب، وبلغت أبوابه (٢٥٧٢) باباً، وتحت كل باب مجموعة من الأحاديث، تقل تارة و تكثر تارة أخرى، وقد ذكر ت سابقا أن عدد الأحاديث بلغت (٥٧٥٨) بالمكرر.

وللوقوف على ترتيب النسائي لمادة المجتبى أحببت أن أسرد لك أسماء

الكتب التي احتوت المجتبى حسب ورودها في الكتاب.

١= الطهارة
٢= المياه
٣= الحيض
٤= الاستحاضة
٥= الغسل والتيمم
٦= الصلاة
٧= المواقيت
٨= الأذان
٩= المساجد
١٠= القبلة
١١= الإمامة
١٢= الافتتاح
١٣= التطبيق
١٤= السهو
١٥= الجمعة
١٦= تقصير الصلاة
١٧=الكسوف
١٨= الاستسقاء
١٩= صلاة الخوف
٢٠= صلاة العيدين
٢١= الجنائز
٢٢=الصيام
٢٣= الزكاة
٢٤=مناسك الحج
٢٥= الجهاد
٢٦= النكاح
٢٧= الطلاق
٢٨= الخيل
٢٩= الأحباس
٣٠= الوصايا
٣١= النحل
٣٢= الهبة
٣٣= الرقبى
٣٤= العمرى
٣٥= الأيمان والنذور
٣٦= المزارعة
٣٧= عشرة النساء
٣٨= تحريم الدم
٣٩= قسم الفيء
٤٠= البيعة
٤١= العقيقة
٤٢= الفرع والعتيرة
٤٣= الصيد والذبائح
٤٤=الضحايا
٤٥= البيوع
٤٧= القسامة
٤٨ قطع السارق
٤٩= الإيمان والنذور
٥٠= الزينة
٥١= آداب القضاة
٥٢= الاستعاذة
٥٣ = الأشربة

وبهذا يتضح مدى مطابقة اسم الكتاب للمحتوى إذ إن هذه الكتب التي ذُكرت في المجتبى تتعلق بالأبواب الفقهية اللهم إلاكتاب الإيمان وشرائعه، فهذا الكتاب موضوعه في الكتب الجوامع.

وذكرت فيما سبق أن الكتب التي تفردت بها الكبرى عن الصغرى (٢١) كتاباً ومن بين تلك الكتب ــ التفسير ــ السير ــ المناقب ــ العلم ــ الطب ــ فضائل القرآن.

والسنن الكبرى باشتمالها هذه الكتب تكون أقرب إلى الجوامع منها إلى كتب السنن، والغريب أن الكبرى خالية من كتاب الإيمان وشرائعه، وهذا الكتاب بالكبرى أليق لكونها تشتمل على معظم كتب الجوامع بخلاف الصغرى فإنها خالية من كتب الجوامع كلها إلا كتاب الإيمان وشرائعه.

٣ = الصناعة الحديثية

إن الوقوف على الصناعة الحديثية في كتاب من كتب أئمة الحديث الأوائل لهو أهمية كبرى لما في ذلك من جمع مادة علمية لهؤلاء الأئمة من كتبهم وهي غالبا في غير مظانها ثم إن هذه العلوم المفرقة في كتب أئمة الحديث تعتبر هي الأساس لما عرف مؤخرا بمصطلح الحديث.

وتظهر أهمية ذلك أن المتأخرين قد خصصوا بعض المصطلحات كالمرسل، والمنقطع لنوع محدد من أنواع الحديث، ولم يكن ذلك التحديد معهودا لدى أئمة الحديث المتقدمين، فجمع مصطلحات إمام من أئمة الحديث، وبيان مراده من ذلك ومقارنته بمصطلحات المتأخرين لاشك أن في ذلك إثراء لمصطلح الحديث، وخدمة لطلبة العلم.

فأقول وبالله التوفيق: إن الصناعة الحديثية في هذا الكتاب كثيرة، ومتنوعة مبثوثة في ثنايا الكتاب، وكثير منها مشهور ومعروف لدى المحدثين قديما وحديثا على السواء فذكر هذا النوع ـ والحالة ما ذكر ـ تطويل لا تتعلق به فائدة، ولذا سأذكر منها ما يعتبر سمة بارزة عند النسائي ـ رحمه الله ـ مما يحصل بذكره فائدة لدى القارئ.

ا = صياغته للأبواب:

لما كانت الأبواب هي المدخل الرئيسي للأحاديث، والمحور الأساسي لتوزيعها داخل الكتاب، وتأليف بعضها لبعض تفنن النسائي في وضعها، وشابه في ذلك البخاري إلى حد كبير، ومن ذلك أنه ـ رحمه الله ـ يصدر الباب أحيانا بأية من كتاب الله الكريم بل استفتح كتابه في أول باب منه بآية من كتاب الله تعالى وذلك قوله في أول كتاب الطهارة « باب قول تأويل قوله عز وجل﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ »[1]

وقد بلغت الآيات التي صدر بها بعض أبواب الكتاب عشرين آية من كتاب الله تعالى[2]

---

[1] المجتبى (٦/١) والآية من سورة المائدة (٦)

[2] وهذه أماكن تلك الآيات التي صدر بها الأبواب في المجتبى (١٥٢/١) ـ ١٧٨/١ ـ ١٣٩/٢ ـ ١٤١/٢ـ ١٧٧/٢ـ ١٤٧/٤ ـ ١٩٠/٤ـ ٩٣/٥ ـ ٢٣٣ـ ١١٠/٦ـ ١٥١/٦ـ ٩٣/٧ـ ١٥٤/٧ـ ١٨/٨ـ ٣٦/٨ـ ٦٢/٨ـ ١٠٣/٨ـ ٢٣١/٨ـ ٢٩٤/٨

وقد بالغ **النسائي** في التقسيم والتفريعات بحثاًعن الأحكام التي يمكـن أن تُستنبط من الأحاديث، وقد بلغ به الأمر في ذلك أنه وضع أبواباً متعددة لحديث واحد بُغية استخراج أحكام متنوعة، وهو في الكتاب كثير، ومن ذلـك علـى سبيل المثال قوله في كتاب الضحايا «باب العوراء «ثم باب العرجـاء » « ثم باب العجفاء »، وذكر في كل من هذه الأبواب حديثا واحداً وهو حديـث البراء بن عازب ﷺ [1] ثم والى بعد ذلك أربعة أبواب ذكر في كل منها حديث علي بن أبي طالب ﷺ أن النبي ﷺ أمرنا أن نستشرف العين ... الحديث.[2]

والنسائي ـــ رحمه الله ـــ يتميز في صياغة تراجم أبوابه بوضوح العبـارة في الدلالة على الحكم الفقهي المستنبط من الحديث بحيث لا يتطلب من القـارئ أيّ جهد لمعرفة المناسبة بين الحديث وبين الباب، وقد يأتي بعبـارة مجملـة إذا تعددت الأحاديث التي يَذكرها تحت تلك الترجمة، لتكون شاملة لها، ولو علـى سبيل الإجمال.

وقد يضع الترجمة على صيغة الاستفهام إما لأن المسألة خلافية، كـل استدل بالحديث على مذهبه، وإما لأن القصد من ذلك توجيه القارئ للتركـيز على المسألة المأخوذة من ذلك الحديث بل قد يضع باباً لشيء ثم باباً آخر لضده كقوله في كتاب الافتتاح باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ثم قال باب تـرك

---

(١) انظر المجتبى (٧/٢١٤ــ ٢١٥)

(٢) المجتبى (٧/ ٢١٦ــ٢١٧)

قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، وذلك مراعاة منه للخـــلاف في المسألة وذكر دليل كل فريق [1] .

ومن نظر في كتابه وجد أشياء كثيرة من هذا القبيل وقصدت مما ذكرت التنبيه على بعضها، وقد ذكر السخاوي في بغية الراغب كثيرًا من ذلك فمـــن أراد مزيدًا على ما ذكرت فليراجعه [2] .

ب = صيغ التحديث

من الملفت للنظر أنه ـــ رحمه الله ـــ أكـــثر مـــن اســتعمال صيغـــة « أخبرنا» في الرواية عن شيوخه دون غيرها من الصيغ حتى قال ابـــن خـــير الإشبيلي نقلاً عن بعض شيوخه: « لم يقـــل النســـائي قـــط في أول إســـناده « حدثنا » [3] .

قلت: وليس الأمر على إطلاقه بل في الكتاب مواضع قليلـــة اســتعمل النسائي في الرواية عن شيوخه صيغة « حدثنا» دون أخبرنا، ومن ذلك قولـــه في المجتبى (٢/٤٢) حدثنا إسحاق، ومثله في (٦/١٤٨) ومن ذلك أيضا قولـــه (٢/٢٧١) حدثنا قتيبة، ومثله في (٧/٢٧٩، ٣٠٩ ، ٨/١٤٨، ١٤٩، ومـــن ذلك أيضا قوله (١/٢٠٣) حدثنا هناد .

ولذا كان السخاوي أكثر دقة منه حيث قال: فإن أكثر ماروى في سننه عن شيوخه بصيغة أخبرنا ، وروايته فيها بحدثنا قليلة، بل ربما يروي عن شـــيخه

---

(٢) انظر المجتبى (٢/ ١٣٣ـــ ١٣٥)

(٢) انظر بغية الراغب في ختم سنن النسائي من(ص ٢٧ــ ٣٥)

[3] فهرسته(ص ١١٢) .

الواحد كقتيبة، وإسحاق وهناد بالصيغتين ، ومعلوم أن أخذه عن شيخه غير منحصر في أحد التحملين بل هو دائر بين التحديث والعرض [1] .

ومما يذكر هنا مما يدل على تحريه والدقة في استعمال صيغ التحديث أنه كان بينه وبين الحارث بن مسكين جفوة، قيل كان سببها أن النسائي دخل عليه بزي العساكر فخاف منه الحارث أن يكون عينا للسلطان، فمنعه من حضور مجلسه، فكان النسائي ـــ رحمه الله ـــ يحضر مختفيا من وراء الباب، فإذا أراد أن يروي عنه لم يكن يقول: أخبرنا أو حدثنا مع أن له ذلك لأنه كان يسمع صوته لكن من باب الدقة كان يقول: قرئ على الحارث بن مسكين، وأنا أسمع، وأحيانا يقول أخبرنا الحارث بن مسكين قراءة عليه، وأنا أسمع، وهكذا في طول الكتاب لايمل من ذلك مع كثرة ماروى عنه رحمهم الله جميعا وعفى عنهم.

ج= طريق سوقه للأسانيد، والمتون.

لاشك أن الإسناد هو السلم إلى المتن، وعلى الإسناد يتوقف الأمر قبولا أوردا، ولهذا اهتم الإمام النسائي بالإسناد فاحتاط في رواة السنن فترك كثيرا ممن تكلم فيهم بعد أن استخار الله تعالى، وحرص على اتصال السند، ولهذا لم يقع في الكتاب بلاغات فيما بينه وبين شيوخه ولاأخرج المعلقات، بل لم يخرج الموقوف والمنقطع والمرسل قصدا واستقلالا وإنما أخرج ذلك من باب إعلال المرفوع بالموقوف، والمتصل بالمنقطع، والموصول بالمرسل.

فهو عادة يسوق إسناد كل متن حتى ولو كثرت الأسانيد للحديث الواحد فلايمل أن يسوق كل إسناد على حدة، وقل أن يستعمل في ذلك

---

[1] بغية الراغب (ص ٤٠)

التحويلة، أوعطف الشيوخ وجمعهم على مدار واحـــد كمـــا يفعـــل الإمـــام مسلم،وإن وقع في الكتاب ذلك وهو قليل ينبه في الغالب على صاحب اللفظ.

وأما المتون فهو ــ رحمه الله تعالى ــ من أشد المحدثين حرصـــا علـــى ألفاظ الرواة ويتضح ذلك أنه في باب واحد يكرر حديثا واحدا بطرقه المتعـددة، وهو متحد إما لفظا أومعنى، ومع ذلك يعيد مع كل طريق متنه الخاص بـــه، ولا يستعمل في ذلك الإحالة على الذي قبله إلافي النادر ، ومن ذلك على ســـبيل المثال لا الحصر حديث ابن عمر في كتاب قيام الليل أن النبي ﷺ « كان يصلي ركعتي الفجر ركعتين خفيفتين » [1]

رواه من تسع عشرة طريقا، وألفاظ هذه الطرق إما متحدة لفظا وهـــو الأغلب أو معنى ومع ذلك ساق لفظ كل طريق بمتنه، وكان بإمكانه أن يحيـــل على ألفاظ الطرق السابقة.

وبعده بخمسة أبواب ذكر حديث أم حبيبة رضي الله عنها « من ثـــابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة . . . » رواه من تسع عشرة طريقـــا ذكر متن كل طريق على حدة، و لم يستعمل الإحالة على ما قبله .

وقد يقول قائل: إنما ذكر متن كل طريق لكثرة الاختلافات في أسانيده **يجاب** عن هذا بأن الاختلاف في الإسناد لا يستلزم دائما الاختلاف في المـــتن. وهذا هو الواقع في هذا الحديث فمعظم ألفاظه متفقة إما في اللفظ أوفي المعني .

---

[1] المجتبى (٢٥٣/٣) وانظر هذا الحديث في الدراسة برقم (٢٦) .

وقد بلغ به الأمر أنه رحمه الله تعالى يُعنون على اختلاف الرواة في الألفاظ مع اتفاقهم على المعني، فيكثر في الكتاب أن يقول: باب كذا وكذا واختلاف ألفاظ الناقلين لخبر فلان ، ويعني بذلك الأحاديث المختلفة لفظا المتفقة معني، ومنشأذلك الرواية بالمعنى، ويريد بهذا أن يميز لفظ كل راو عن لفظ غيره.

وأستطيع أن أقول: إن النسائي أشد حرصًا من الإمام مسلم المعروف عند الجميع بشدة اعتنائه بألفاظ الرواة لأن من يذكر المتن مع كل إسناد أشد حرصا ممن يحذف المتن، ويشير إلى موضع الاختلاف بين الرواة فقط.

د = تكراره للأحاديث :

ولكون النسائي ــ رحمه الله ــ سلك مسلك البخاري في استنباط الأحكام الكثيرة من الحديث الواحد اضطر إلى إعادة الحديث الواحد أكثر من موضع في كتابه، إشارة منه إلى صحة استدلال هذا الحديث على تلك المسائل كلها في تلك الأبواب يقول السخاوي: «لكونه زاحم إمام الصنعة أبا عبد الله البخاري في تدقيق الاستنباط والتبويب لما يستنبطه يكرر لذلك المتون ويصور كونه القصد الأعظم من الفنون »[1] .

وتكراره للحديث على أقسام:

١= أن يكرر الحديث الواحد في الباب الواحد وهذا في الكتاب كثير، ولايكون هذا إلا إذا كان للحديث طرق متعددة إذ لا يعقل إعادة الحديث الواحد في الباب نفسه بإسناد واحد، وغالبا يستقصي طرق الحديث الواحد في باب واحد إذا كان بين هذه الطرق اختلاف من أجل تبيين العلة.

---

[1] بغية الراغب (ص ٢٧)

وأمثلة **هذا النوع** كثيرة أيضا في الكتاب وخاصة في قسم الدراسة للأحاديث المعلة بالاختلاف.

٢= أن يعيد الحديث الواحد في أبواب متعددة وهذا أيضا على قسمين:

ا = **أن يعيد الحديث** في أبواب أخرى لكن من طرق أخرى فيعيده كل مرة من طريق غير الطريق الأول ليحقق بذلك فائدة إسنادية مع الفائدة الفقهية، ومن ذلك ما سبق ذكره [1] أنه في كتاب الضحايا ذكر خمسة أبواب تباعا كرر فيها حديثا واحدا لكن أعاده مع كل مرة من طريق آخر غير الطرق السابقة.

ب= **أن يعيد الحديث** بإسناده في أبواب أخرى، والذي لاحظته أنه لا يفعل ذلك إلا إذا ضاق عليه مخرج ذلك الحديث، ولم يجد طريقا آخر على شرطه، ومن ذلك أنه روى حديث أبي هريرة ﷺ في الطهارة باب ماء البحر(١/٥٠) ثم أعاده بسنده، ومتنه في كتاب المياه باب الوضوء بماء البحر (١/١٧٦).

تقطيعه للأحاديث

وتقطيع الحديث يراد به تفريق الحديث الواحد على أبواب مختلفة، واشترطوا في جوازه أن يشتمل الحديث على فقرتين فأكثر، كل فقرة مستقلة من حيث المعنى عن الأخرى بحيث لا يختل معناها إذا ما فصلت عن بقية الأحاديث بخلاف التكرار، فالمراد منه إعادة الحديث بكامله في أبواب متعددة.

---

[1] انظر صفحة (٨١)

والتقطيع قد فعله غير واحد من المحدثين وخاصة فيمن ألف منهم على الأبواب الفقهية ويكثر التقطيع في الأحاديث الطوال المشتملة على مسائل كثيرة في أبواب مختلفة، وتقطيعهم للحديث لأمرين:

١= الاختصار وذلك أن الحديث قد يكون طويلا، ويكون المحدث بحاجة إلى بعض فقراته فإيراده بطوله في كل مرة يطول به الكتاب فمن أجل ذلك لجأوا إلى تقطيع الحديث.

٢= تحديد محل الشاهد من الحديث ذلك أن اقتصار المحدث على إيراد قطعة من الحديث يساعد القارئ على فهم المسألة المبوب لها من دلالة الحديث بخلاف ما لو سرد الحديث بكامله فقد يخفى على بعضهم موضع الشاهد من الحديث.

والنسائي ــ رحمه الله ــ وإن فعله لكنه لم يكثر منه إكثاره من تكرار الحديث، ولعل ذلك من أجل الخلاف في المسألة، ومما مر بي من هذا النوع في أحاديث الدراسة تقطيعه لحديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يصوم شعبان كله، ويتحرى صيام الاثنين والخمس.

ر واه بتمامه في الصوم باب التقدم قبل شهر رمضان ، ثم أعاده في باب صوم نبي الله بنفس الإسناد لكنه حذف الشطر الأول من الحديث، واقتصر على الشطر الأخير منه « كان يتحرى صيام الاثنين والخميس» [1] .

---

[1] انظر المجتبى (١٥١/٤) وايضا في المجتبى (٢٠١/٤) والدراسة حديث برقم (٥١)



شرط النسائي ومترلة كتابه من بين الكتب الستة

فالإمام النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ ككثير من المحدثين لم يفصح عن شرطه في كتابه ولا عن منهجه الذي سلكه لسبب من الأسباب، و قد يكون منها أنهم كرهوا الحديث عن مزايا كتبهم هضماً للنفس، وخوفاً من الوقوع في الرياء، ولذا فمن الصعوبة جداً القولُ بأن شرط فلان في كتابه هو كذا بالتحديد، ومما يدل على ذلك أنك تجد الذين تحدثوا عن شروط الأئمة يختلفون فيما بينهم في تحديد شرط الإمام في كتابه مما جعلهم يختلفون حتى في تقديم بعض الكتب على بعض من حيث القوة بسبب اختلافهم في تحديد شرطه، وبيان منزلة كتابه.

لذا فمن أراد الوقوف على حقيقة شرط إمام لايتسنى له ذلك على سبيل الجزم والقطع إلاإذا درس أحاديث كتابه حديثا حديثا، وسبر رجاله وكان له الأهلية التامة في معرفة ذلك.

ومع عدم توفر ذلك عندي أحاول ــ بعون الله تعالى ــ أن أكشف عن شرط الإمام النسائي على وجه التقريب مستعينا في ذلك بما نقل عن النسائي نفسه من الكلام خارج سننه مما يمكن عده من شرطه في كتابه، ثم بكلام أهل العلم في شرطه، ومنزلة سننه ثم ما تبين لي من واقع الكتاب من النظر في أحاديثه، ورجاله من أحاديث الدراسة.

فأقول ــ وبالله تعالى التوفيق ــ :إنه مما لاشك فيه أن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ احتاط لكتابه متنا وسندا، فقد روى ابن طاهر بسنده إلى أحمد بن

محبوب الرملي قال: سمعت أبا عبد الرحمن النسائي يقول: « لما عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم» [1].

وقال أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ شيخ الدارقطني: «من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها، وكان لايرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة [2].

وقال ابن حجر: «وكان عنده عاليا عن قتيبة عنه، ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها »[3] مما جعل الذهبي يقول: « النسائي نظيف الشيوخ »[4].

ومن هذا النصوص نأخذ أن من شرط النسائي ــ رحمه الله ــ ترك الرواية عن الضعفاء أمثال ابن لهيعة، ومَن دونه في الضعف في رأيه، وما وقع من روايته في كتابه عن بعض الضعفاء فلسبب من الأسباب.

وبعد تلك المقدمة التي تعطي تصوراً لموقف النسائي من الرواية عن الضعفاء أحب أن أذكر أقوال أهل العلم في شرطه، ومنزلة كتابه، فأقول:

الناس في شرط النسائي طرفان ووسط:

---

[1] شروط الأئمة (ص ٢٦)

[2] المصدر السابق (ص ٢٧) وانظر النكت لابن حجر (١/٤٨٣)

[3] النكت لابن حجر (١/٤٨٤)

[4] المغني للضعفاء (١/٦١)

فالطرف الأول من اعتبر سننه هذه من الصحاح، أوأطلق عليها اســـم الصحة ومنهم:

١= ابن الأثير فقد قال: «سأل بعض الأمراء أبا عبد الرحمن عن كتابــه « السنن » أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجـــرداً، ثم قال ابن الأثير: فصنع المجتبى فهو المجتبى من السنن تركَ كـــل حديـــث أورده في السنن مما تكلم في إسناده بالتعليل »[١] .

وقال محمد بن معاوية بن الأحمر الراوي عن النسائي « كتاب النسائي كله صحيح ، وبعضه معلول إلاأنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بـــالمجتبى صحيح كله» [٢] .

وقال السلفي وهو يتحدث عن سنن النسائي « ... وهو أحد الخمسة التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، والمخالفون لهم كالمتخلفين عنـهم بدار الحرب [٣] .

وأسند ابن طاهر عن ابن منده، ومن طريقه ابن نقطة أنه قال: "الذيـــن أخرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول والخطأ مـــن الصـــواب أربعـــة البخاري ومسلم وبعدهما أبوداود والنسائي " [٤] .

---

(١) مقدمة جامع الأصول(١/١٩٧)

(٢) النكت لا بن حجر (١/٤٨٤)

(٣) مقدمة أبي طاهر السلفي في آخر معالم السنن (٤/٣٣٠) وانظر أيضا النكت لابن حجر (١/٤٨٨)

(٤) التقييد لمعرفة رواة السنن (ص ١٤١) وانظر النكت لابن حجر (١/٤٨٢) وبغية الراغب (١١٥)

وقال أبو بكر البرقاني: ذكرت للدار قطني أبا عبيد بن حريويه فذكر من جلالته وفضله وقال: حدث عنه النسائي في الصحيح، ولعله مات قبله بعشرين سنة [١] ثم قال ابن طاهر: "فالدارقطني سمى كتابه السنن صحيحا مع فضله وتحقيقه في هذا الشأن [٢]".

وقد أطلق على سنن النسائي (المجتبى) اسم الصحة غيرُ واحد من الحفاظ منهم أبو علي النيسابوري، وابن السكن وابن عدي وأبوبكر الخطيب[٣] وكذلك الذهبي [٤] كما أطلق عليه اسم الصحة أيضا عبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي[٥].

وأما الطرف الآخر ــ وهم القائلون ــ إن النسائي يُخرج لكل من لم يجمع على تركه، ومنهم:

١= **محمد بن سعد الباوردي:** قال ابن منده: سمعت محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: «كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، ثم قال ابن منده: وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه[٦] »

---

[١] سؤالات السلمي (ص ٣٦٧) وانظر التقييد (ص ١٤١)

[٢] التقييد (ص ١٤١)

[٣] بغية الراغب (ص ٥٠)

[٤] الكاشف في ترجمة النسائي

[٥] النكت لابن حجر (٤٨١/١)

[٦] علوم الحديث لا بن الصلاح (ص ٤٠) وانظر النكت لابن حجر (٤٨٢/١) و بغية الراغب (٥٥)

وقال ابن منده: « إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث قوم لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولاإرسال ويكون هذا القسم من الصحيح » [١].

وقال العراقي معلقا على قوله :«وهو مذهب متسع» [٢]

وقال السخاوي: «وهو مذهب متسع إن حمل على ظاهره لاقتضائه التخريج لجل الضعفاء ... » [٣]

إن ابن رجب بعد أن تحدث عن الضرب الثاني الذين أخرج لهم مسلم في صحيحه ثم نقل قول الإمام مسلم « ...الثاني: من دونهم في الحفظ والإتقان ويشملهم اسم الستر والصدق، وتعاطي العلم كعطاء بن السائب» قال: « وعلى هذا المنوال نسج أبو داود والنسائي والترمذي مع أن (أي الترمذي) خرج لبعض من هو دون هؤلاء، وبين ذلك و لم يسكت» [٤].

هكذا يبدو للقارئ لأول وهلة التباين الواضح في الموقفين حول شرط النسائي في كتابه.

وأحاول بحول الله تعالى التقريب بين الموقفين بما يتوافق مع واقع الكتاب مع رد الأقوال التي لاتستند إلى دليل.

---

(١) شروط الأئمة الستة (ص ١٩)

(٢) ألفية العراقي مع شرحها للسخاوي (١/٩٨)

(٣) بغية الراغب (ص ٥٤)

(٤) شرح علل الترمذي (١/٣٩٨)

مناقشة أصحاب القول الأول:

أولا: ما حكاه ابن الأثير من قصة الأمير مع النسائي من أنه طلب أن يجرد الصحيح الخ. فهذه الحكاية غير صحيحة، وقد تولى ردها الذهبي بقوله عقب حكايتها عنه «هذا لم يصح» [1].

ثم إنني لم أجد هذه الحكاية في شيء من الكتب مسندة، ولو كان إسنادها صحيحا لكانت باطلة لمخالفتها مع واقع الكتاب إذ كيف يقال: إنه ترك كل حديث تُكلم في إسناده بالتعليل، مع أن الكتاب مليء بالأحاديث المعلة التي أعلها النسائي بنفسه، وحكم على كثير من الوجوه بالخطأ، والنكارة، وفيه أيضا أحاديث ضعفها النسائي لضعف رواتها.

والغريب في الأمر أنه كيف يخفى هذا على ابن الأثير، وقد أدخل المجتبى من ضمن الكتب الستة في كتابه (جامع الأصول) وقد وقف بنفسه من خلال ذلك على الأحاديث المعلة بالاختلاف على أسانيدها، ثم يذهب إلى احتجاج هذه القصة لبيان مكانة المجتبى، وكان الأولى له أن يضعها في ميزان النقد.

يقول عبد الصمد شرف الدين معلقا على تلك الحكاية: « هكذا ذكر ابن الأثير هذه الواقعة المزعومة بين أمير مجهول، وبين إمام من حفاظ الحديث، وحامليه في عصره بدون أي إسناد في إثباتها ... » [2]

---

(١) السير (١٤/ ١٣١)

(٢) مقدمة تحقيقه للسنن الكبرى (١/١٩)

ثانيا: ما نقله ابن حجر عن محمد بن معاوية بن الأحمر من قوله « كتاب النسائي كله صحيح، وبعضه معلول ... » فالظاهر إن ثبت ذلك عن محمد بن معاوية إنما قال ذلك على التخمين لأنه من المعلوم أنه لم يسمع المجتبى من النسائي، وقد سبق أنه تفرد بالرواية عنه ابن السني حتى قيل إنه هو المختصر كما سبق، ولعل محمد بن معاوية حين بُلِّغ أن النسائي انتخب المجتبى من الكبرى ظن أنه أفرده للأحاديث الصحيحة.

وأنا أشك كثيرا في صحة هذا القول وذلك لما فيه من التناقض الواضح فقوله «كله صحيح »ينافي قوله « وبعضه معلول» إذ إن العلة تنافي الصحة، وأغرب من هذا كله قوله في الكبرى « ... إلا أنه لم يبين علته » وهذا لا يقوله أحد نظر في السنن الكبرى مجرد نظرة فضلا عمن كان من أحد رواتها المختصين بها.

والكل يعلم أن النسائي شغله الشاغل في الكتابين جميعا بيانُ علل الأحاديث

وقد أثنى عليه بذلك غيرُ واحد من أهل العلم يقول أبو عبد الله بن رشيد: « وهو (أي سننه) جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل التي كأنها كهانة » [1] .

---

[1] بغية الراغب (ص ٤٨)

ويقال في رده ما قيل في رد حكاية ابن الأثير وأنا أشك في ثبوت ذلك عنه لأن ابن حجر ذكرها مطلقة عن الإسناد ولو صح ذلك منه لما قُبِل منه لمناقضته لواقع الكتاب و للأدلة السابقة.

ثالثا:أما من أطلق على كتابه المجتبى اسم الصحة وهم جماعة من العلماء سبق ذكرهم فقد رد عليهم غير واحد من أهل العلم ممن له اختصاص بالسنن، وعلى رأسهم ابن الصلاح فقد قال معقبا على قول السلفي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب الخ قال:« هذا منه تساهل لأن فيها (أي السنن الأربعة) ما صرحوا بكونه ضعيفا أومنكرا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف»[1].

وقال النووي: « وأما تقسيم أحاديث المصباح إلى حسان وصحاح مريدًا بالحسان ما في السنن فليس بصواب لأن في السنن الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر » [2] .

فإذا كان النووي ينكر على البغوي تسمية أحاديث السنن بالحسان فمن باب أولى أنه ينكر على من أطلق عليها اسم الصحة.

وقال ابن كثير وهو يرد على من أطلق على المجتبى اسم الصحة فقال: « فيه نظر فإن فيه رجالا مجهولين إما عينا أوحالا، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة» [3] .

---

[1] علوم الحديث (ص ٤٧)

[2] التقريب (١/١٦٥)

[3] اختصار علوم الحديث (ص ٢٥)

وقال العراقي في الرد على من أطلق عليها الصحة « ومن أطلق عليها الصحيحا   فقد أتي تساهلا صريحا » [1].

وقد اعتذر لهؤلاء ابنُ حجر فقال عقب حكاية ابن الصلاح عن الحاكم في إطلاقه على سنن الترمذي الصحة مع إنكار ابن الصلاح عليه في ذلك فقال: « ذلك أن كتاب الترمذي مشتمل على الأنواع الثلاثة لكن المقبول فيه ـ وهو الصحيح والحسن ـ أكثرُ من المردود، فحكم للجميع بالصحة بمقتضى الغلبة ثم قال: وإذا تقرر هذا ينبغي حمل كلام السلفي على نحو ما حملنا عليه كلام الحاكم» [2].

وكلام الحافظ ابن حجر جيد في توجيه كلام هؤلاء الأئمة في أن المقصود بإطلاقهم عليها اسم الصحة إنما هو بحكم الأغلب إذ إن الصحيح والحسن في السنن الأربعة هما الأصل فيها، والضعيف فيها بالنسبة إليهما قليل فحكموا على جميع أحاديثها بالصحة باعتبار الأغلبية.

مناقشة أصحاب القول الثاني

وقد سبق أنهم قالوا: «إن النسائي أخرج لكل من لم يجمع على تركه»، وهذا بلاريب كما قال غير واحد من أهل العلم مذهب متسع إن حُمل على ظاهره لأنه يقتضي أنه أخرج لجل الضعفاء، وهذا الظاهر غير مراد في كلامهم لأمور منها:

---

[1] ألفيته مع شرحها السخاوي (٨٧/١)

[2] النكت لابن حجر (٤٨٩/١)

١= **كونه لاينطبق** على واقع سنن النسائي، حيث إن النسائي تـــرك إخراج حديث قوم ممن تكلم فيهم كما تقدم.

ولهذا قال ابن حجر في توجيه كلامهم ليكون مطابقا لواقـــع السـنن فقال : «وما حكاه ابن الصلاح عن البارودي وكذا ابن منـــده أن النســائي يُخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلــك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد، ومتوسط، **فمن الأولى** شعبة، وسفيان الثوري، وشعبةُ أشد منه، **ومن الثانية** يحيى القطان، وعبد الرحمن بـــن مهدي، ويحيى أشدُ منه، **ومن الثالثة** يحيى بن معين وأحمد (ابن حنبل) ويحـــيى أشدُ من أحمد، **ومن الرابعة** أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدُ من البخــاري وقال النسائي :«لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه» فإذا مــا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لايَترك لما عُرف مـــن تشـــديد يحيى، ومَن مثلُه في النقد، **ثم قال ابن حجر**: وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكـــم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنـــب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين »[1] .

وما قاله الحافظ في توجيه كلامهم هو المتعين،وقد وجدت في سننه مـــا يؤيد ما ذهب إليه من أن الإجمـــــاع المقصـــود إنمـــا هـــو إجمـــاع خـــاص

---

(١) النكت لا بن حجر (١/٤٨٢ـــ ٤٨٣)

وذلك أن النسائي روى في المجتبى حديث جابر بن عبد الله ﷺ في إرسال على بن أبي طالب إثر أبي بكر رضي الله عنهما، بقراءة سورة التوبة على الملأ.

رواه من طريق ابن جريج حدثني عبد الله بن عثمان ابن خيثم عن أبي الزبير عن جابر

ثم قال النسائي : «ابن خيثم ــ عبد الله بن عثمان ــ ليس بالقوي في الحديث وإنما أخرجت لئلا يجعل ابن جريج عن أبي الزبير ، وما كتبناه إلا عن إسحاق بن إبراهيم

ويحيى القطان لم يترك ابن خيثم، ولاعبد الرحمن (ابن مهدي) إلا أن علي بن المديني قال: ابن الخيثم منكر الحديث وكأن علي بن المديني خُلق للحديث » [1] .

وهذا يعطي بلاشك تصوراً في رواية النسائي عن أمثال عبد الله بن خيثم الذي لم يجمع على تركه، فقد رواه عنه يحيى القطان مع تشدده وعبدُ الرحمن بن مهدي، وخالفهما علي بن المديني فضعفه، ووثقه ابن معين، والعجلي بل وثقه النسائي في قول وقال ابن حجر: صدوق وروى له مسلم، وقد انضاف إلى ذلك أمرٌ آخر ، وذلك لما يخافه من تدليس ابن جريج بإسقاط ابن خيثم المختلف فيه من الإسناد فيصير ظاهر الحديث صحيحا، فإخراج هذا الوجه بذكر هذه الواسطة بيان لعلة الوجوه الأخرى بإسقاط الواسطة.

---

(١) انظر المجتبى (٢٤٨/٥)

٢= إن النسائي ــــ رحمه الله تعالى ــــ يعدّ قلة الرواية عن الضعفاء منقبة للراوي ويدل على ذلك قوله « أمناء الله عز وجل على علم رســــول الله ﷺ ثلاثةٌ شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان ، ومالك بن أنس، ثم قال: والثوري إمــام إلاأنه كان يروي عن الضعفاء ثم قال: وما أحد عندي بعد التابعين أنبــل مــن مالك، ولا أحد آمن على الحديث منه ثم شعبة في الحديث ثم يحيى القطان ليــس أحد آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثـــة ولا أقـــل روايـــة عـــن الضعفـــاء منهم» [1].

فأنت ترى أنه أنزل الثوري عن مرتبة هؤلاء الثلاثة بسبب كثرة روايته عن الضعفاء، وإلاكان في مرتبتهم، ولاشك أنه اتخذ بهؤلاء أسوة في تقليـــــل الرواية عن الضعفاء وهو الواقع.

٣= إن النسائي يعدُّ من المتشددين في التوثيق نصّ على ذلـــك غـــير واحد من أهل العلم حتى إنك تجد في تراجم الرواة بكثرةٍ قولَـــهم في الـــراوي روى عنه النسائي إشارة منهم إلى تقويته برواية النسائي المتشـــدد عنـــه قـــال الخطيب: « أبو الوليد (أحمد بن عبد الرحمن البسري) ليس حاله عندنا مـــا ذكره الباغندي عن السكري بل كان من أهل الصدق حدث عنـــه النســـائي وحسبك به» [2].

---

١) الانتقاء في فضل الثلاثة الأئمة (ص ٦٥)

[٢] التاريخ (٤/٢٤١)

وقال ابن طاهر: سألت أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن رجل من الرواة فوثقه فقلت له: إن النسائي ضعفه فقال:« يا بني إن له شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم[1].

واستخلص التهاونوي؟ من ذلك قاعدة فقال:« ...وكذا من حدث عنه النسائي فهو ثقة» [2].

قلت: هذا ليس على إطلاقه فهناك رواة روى عنهم النسائي وهم ضعفاء ولكنهم قليلون.

٤= سبرت رجال السنن الأربعة ممن تكلم فيهم من خلال التقريب لابن حجر فوجدت أن النسائي أقلهم رواية عن الضعيف كما سيأتي [3]

وبما تقدم يتبين أنه ليس المراد بقولهم أن النسائي يُخرج لكل من لم يجمع على تركه ما يتبادر إلى الذهن من أنه يخرج لجل الضعفاء، بل المراد أنه يخرج لكل من لم يجمع على تركه من قبل المتشددين والمعتدلين، فإذا جرحه المتشدد ووثقه المعتدل فإنه يخرج له لأنه لم يجمع على تركه.

والخلاصة: أن في توجيه الحافظ ابن حجر لكلا القولين في شرط النسائي تضييقاً للخلاف، وتقريباً لوجهات النظر،فمن أطلق على سننه الصحة

---

(١) شروط الأئمة (ص ٢٦)

(٢) قواعد علوم الحديث (ص ٢٢٢)

(٣) وسيأتي ذلك في بيان مترلة المجتبى ومقارنته بسنن أبي داود

إنما أراد بذلك الغالب فيه ولاينكر وجود أحاديث ضعيفة فيه، أومنكرة وغير ذلك من أوصاف الرواة، ومن قال: إنه يخرج لكل من لم يجمع على تركه أراد بذلك إجماعاً خاصاً على ما سبق بيانه، وليس المراد أنه متساهل إلى درجة أنه يخرج لمعظم الضعفاء.

وأما الفريق الثالث: وهم أهل الوسط يرون أن أحاديث سنن النسائي غالبها صحاح، أوحسان، وفيها أحاديث ضعيفة أومنكرة، أومعلة، ولكنها بالنسبة للأحاديث المقبولة من الصحاح والحسان قليلة جداً.

ثم ليعلم أن غالب ما وقع في الكتاب من الأحاديث المنكرة والشاذة والمعلة وغير ذلك معظمُه من أحاديث الثقات أخرجها النسائي لبيان عللها، وذلك أنه حين أخرج الوجوه المحفوظة والراجحة أخرج بجانبها الوجوه الأخرى المعلة، ثم بين عللها، وتفنن في إبراز ذلك خدمةً للوجه المحفوظ، وهذه ميزة يمتاز بها كتابه عن بقية الكتب الستة، وقلّ أن يخرج النسائي للضعيف اعتماداً عليه، ومعظم الضعفاء عنده من المجهولين حالاً، أوعيناً، والمجهولُ وهو من لم يعلم فيه جرح ولاتعديل خير ممن عُلم فيه جرح كما عَلمتُ من حال الإمامين النسائي وأبي داود فيما تدل عليه الإحصائية في آخر هذا المبحث.

منزلة سنن النسائي من بين الكتب الستة

لا يختلف اثنان في تقديم صحيح البخاري ومسلم على غيرهما ليس على السنن فحسب بل على جميع كتب الحديث قاطبة، وهذا لاينافي ما تقدم ذكره في الترجمة من تقديم النسائي على مسلم في معرفة الحديث، وعلله، ورجاله

لأنه كما قال السخاوي:« ... وإن رجح كل من الذهبي، والسبكي النسائي على الإمام مسلم فترجيح العالم، وإن كان ظاهرا في ترجيح مصنفه فذاك في الغالب، وإلافرب مرجوح يكون مصنفه أرجح [1] .

كما لا يختلف اثنان في أن سنن ابن ماجه متأخر رتبة عن السنن الثلاثة لكثرة الأحاديث الضعيفة، والواهية، والمنكرة، وفيها أحاديث غير قليل موضوعة وما ألحق بالكتب الستة إلا في بداية القرن السادس لكثرة زوائده عليها.

قال ابن رجب وقد قسم أصحاب الزهري إلى خمس طبقات :

« ... الطبقة الخامسة قوم من المتروكين، والمجهولين كالحكم الأيلي وعبد القدوس بن حبيب ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء وغيرهم فلم يخرج لهم الترمذي [2] ولا أبوداود ولاالنسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، و لم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين » [3] .

وكذلك سنن الترمذي متأخر في الرتبة عن سنني أبي داود والنسائي عند المحققين من أهل العلم بالحديث قال الذهبي: « انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما » [4]

---

[1] بغية الراغب (٤٩)

[2] لكن الترمذي أخرج لبعض من ذكرهم كالمصلوب .

[3] شرح علل الترمذي (٢/٦١٥)

[4] انظر مقدمة تحفة الأحوذي (١/٣٦٤)

وينحصر الخلاف في المفاضلة بين سنن أبي داود، والنسائي من حيث درجة أحاديثهما، ويرى فريق من العلماء أن شرطهما في كتابيهما واحد، ولافرق بينهما فيما يرجع في درجة أحاديثهما، وإن كان كل من الكتابين يفضل على الآخر في جوانب أخرى، وقد مر قول ابن منده و الباوردي « كان مذهب أبي عبد الرحمن أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه وكذا أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه » [1] .

قلت: وإن كان شرطاهما في كتابيهما متقاربين في الجملة من حيث القوة، ومع ذلك فكتاب النسائي أقوى، وأصح حديثا من سنن أبي داود، ومن الأدلة على ذلك منها:

١ = إن النسائي ــ رحمه الله ــ أعلم وأعرف بالحديث وعلله من أبي داود بل ومن مسلم كما مر بنا في قول الذهبي « **النسائي أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم وأبي داود ومن أبي عيسى وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة** » [2] .

فهذا وإن لم يكن دليلا صريحا في تفضيل سننه على سنن أبي داود لكنه من جملة المرجحات كما قال السخاوي:« فترجيح العلم ظاهر في ترجيح مصنفه في الغالب » [3] .

---

[1] انظر صفحة (٩١)

[2] السير (١٤/ ١٣٣)

[3] انظر في صفحة (١٠٢) بتصرف في العبارة.

٢= إن شرط النسائي أقوى من شرط أبي داود في قول عامة المحققين من أهل الحديث قال ابن رجب:بعد أن تحدث عن شرط الترمذي « وأبو داود قريب من الترمذي بل هو أشد انتقادا للرجال منه، وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم وعمن فحش خطأه وكثر»[٣].

فهذا ترتيب للسنن الثلاثة من حيث القوة، فأقواهم شرطا النسائي، ثم أبو داود ثم الترمذي وقال ابن حجر: « فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين »[٤].

بل قال سعد بن علي الزنجاني شيخ الدارقطني « إن لأبي عبد الرحمن النسائي شرطا في الرجال أشدَ من شرط البخاري ومسلم »[٥].

فإذا ثبت أن شرطه أقوى من شرط أبي داود ثبت أنه أصح حديثا منه وليس المراد بهذا أن كل حديث في سنن النسائي أصح من كل حديث في سنن أبي داود، وهذا لا يتأتى حتى بالنسبة للصحيحين، ولكن المراد أن أحاديثه من حيث الجملة أصح من أحاديث أبي داود من حيث الجملة

---

[١] شرح علل الترمذي (٢/ ٦١٣)

[٢] النكت لا بن حجر (١/ ٤٨٢)

[٣] المصدر السابق (٤٨٣/١)

٣= ثبت عن النسائي أنه تحفظ في الرواية عن قوم من الضعفاء منهم عبد الله بن لهيعة،وأمثاله في حين نجد أن أبا داود روى عنهم بل إن مسلما روى له ولأمثاله في المتابعات.

٤= ولتتضح الصورة أكثر، وتكون المفاضلة بين الكتابين مدعومةً بأدلة ملموسة من واقع الكتابين سبرت رجال الكتابين من خلال تقريب التهذيب [١] فاستخرجت منه جميع الضعفاء ممن قال فيهم ابن حجر مجهول الحال أومستور ومن كان دونهم من الضعفاء على مراتبهم، فتحصل لي من ذلك هذه النتيجة.

١= إن أبا داود والنسائي اشتركا في الرواية عن ثمانية وخمسين راويا ضعيفا، منهم (٢٥) مجهولا، و (١٧) ضعيفا، و (١١) لين الحديث، و (٢) مجهولا الحال، وواحد ليس بالقوي، وواحد منكر الحديث، وواحد متروك الحديث.

٢= و انفرد كل واحد منهما عن الآخر بالرواية عن الضعفاء فبلغ عدد الذين ضعفهم الحافظ ابن حجر في التقريب بمختلف أنواع الضعف من رجال أبي داود في سننه (٣٣٢) راوياً.

---

[١] وإنما اخترت التقريب من بين كتب الرجال لأن الحافظ مع اعتداله ومعرفته بهذا الفن يمتاز كتابه هذا عن بقية الكتب أنه يعطي في هذا الكتاب حكما محددا لكل راو ملخصا فيه أراء أهل العلم، مع علمي أن الحافظ ابن حجر مجتهد قد ينازعه غيره في بعض الأحكام على بعض الرواة، ولكن مما لاشك فيه أن معظم أحكامه متفق عليها ، وبالتالي فهذه الإحصائية تعطي صورة واضحة عن الكتابين ومترلة أحاديثهما.

في حين بلغ عددهم من رجال النسائي في سننه ــ الكبرى والصغــرى (١٣٦) راويا أي ثلث العدد تقريبا.

وإليك بيان ذلك بالتفصيل من خلال هذه الجدول.

نــــــوع الضعف	مجهول	مجــهول الحــــال أو مستور	ضعيف	ليـــس بالقوي	لــــين الحديث	منكـــر الحديث	متروك	متهم
أبو داود	١٨٨	٥٥	٥١	١	٢٨	٣	٥	١
النسائي	٩٠	١٠	١٩	٢	١٣	١	١	

وبما سبق يتضح لنا ما يلي:

١= أن الإمامين ــ أبا داود والنسائي ــ قد احتاطا لكتابيهما ســــنداً ومتناً، وذلك أن كلا من الكتابين يحتوي آلافاً من الرواة، والمتكلمُ فيهم هو هذا العدد، وأغلبهم من المجهولين حالاً أوعيناً، وهو قدر يسير إذا قورنوا بغيرهم مــن الثقات.

٢= كما تبين من الإحصائية أن النسائي ــ رحمه الله ــ أشد انتقــــاء للرواة من أبي داود إذ جاء عدد الضعفاء في الكبرى والصغري أقل بكثير مــــن نصف الضعفاء في سنن أبي داود رحمهما الله.

٣= أن الرواة الذين لا يعرف فيهم جرحٌ ولا تعديل من المجهولين حالاً أوعيناً أولى عند الأئمة من الرواة الذين عُلم فيهم جرح، ويبين هذا كثرة روايــة

الإمامين في سننيهما عن المجهولين بقسميهم فهم أكثر في الكتابين من الذين ضعفوا بجميع أنواع الضعف .

وأخيرا أقول كما قال أبو عبد الله بن رشيد رحمه الله: « فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا رجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي ويقابله في الطرق الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث »(1) .

المصطلحات التي استخدمها النسائي في كتابه المجتبى

فالمصطلحات الواقعة في الكتاب كثيرة ومتنوعة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

الأول: ما يتعلق بالرواة من الكلام فيهم بجرح أوتعديل.

الثاني: ما يتعلق بالمتون من الحكم عليها بالضعف، أوالصحة، أوبيان علة فيه من إرسال أونكارة، أووقف في مرفوع أوبيان خطأ أوصواب إلى غير ذلك.

أما القسم الأول المتعلق بالرواة فقد بلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم النسائي داخل المجتبى بجرح أوتعديل أكثر من خمسين راويا .

ولكن بالنسبة للرواة الذين وثقهم قليل، لايصل عددهم إلى ربع من تكلم فيهم لأن الأصل في الرواة عنده في الكتاب أن يكونوا ثقات، وإن توثيقه لبعضهم إنما يأتي لمناسبة اقتضت ذلك كدفع الوهم عنه في حديث معين، أوتفضيله على بعض الرواة.

---

(1) النكت لا بن حجر (١/٤٨٤)

وأما الذين ضعفهم ـــ وهم الأكثرية ـــ فتنوعت عبارته في تضعيفهم تبعاً لجهة ضعفهم، فأكثر عبارات التضعيف استخداماً عنده في الكتاب هي عبارة ليس بالقوي في الحديث، فقد أطلقها في ثلاثة عشر راوياً، وهذا يدل على أن الضعفاء عنده ليسوا بشديدي الضعف على أن النسائي قد ينزلهم في مرتبة أدني من مرتبتهم لتشدده، فقد يكونون عند غيره صدوقين، ثم يليها عبارة ضعيف، ثم منكر، ثم متروك، ثم ليس بذلك المشهور، ثم لا يحتج بحديثه، ثم لين الحديث ثم ليس بثقة، ثم لاأعرفه أو لاأدري من هو؟ [1].

فهذه مجمل العبارات التي استخدمها النسائي لتضعيف الرواة داخل المجتبى، وهي في غالبها لا تخرج عنده عن معانيها المتعارف عليها عند المحدثين إلاأن النسائي فيه قليل التشدد، فقد يضع الراوي في مرتبة هو عند غيره في أعلى منها إضافة إلى أن لكل إمام اجتهاداته الخاصةَ به في بعض الرواة لايوافق عليه غيره .

ولم أخض في التفاصيل بذكر الرواة بأسمائهم، ومقارنة كلامه فيهم بكلام غيره من أهل النقد لوجود رسالة في الرواة الذين تكلم فيهم النسائي بجرح، أو تعديل ومنهجه في ذلك[2].

---

[1] هذا الترتيب لألفاظ الجرح عنده من حيث كثرة الاستعمال وقلته وليس ترتيبها على حسب مراتب تلك العبارات.

[2] وهذه الرسالة تقدم بها الأخ الدكتور قاسم علي سعد لنيل درجة الدكتوراة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام بالرياض.

وأما القسم الثاني وهو ما يتعلق بحكمه على الأحاديث وما استخدمه من المصطلحات في ذلك لبيان درجتها.

هناك مصطلحات استخدمها للحكم على بعض الأحاديث ومعناها عند المتقدمين والمتأخرين سواء ، ومن ذلك قوله « هذا حديث صحيح» [١] وقوله « هذا ليس بصحيح» [٢]

وقوله « هذا غير ثابت » [٣] وقوله « رواه عنه يونس بن عبيد فأسنده [٤]» أي مرفوعا غير منقطع وكذلك الموقوف، والضعيف فقد تكررا في الكتاب، وكذلك المضطرب فقد أطلقها مرة واحدة على حديث رواته ثقات اختلفوا فيه [٥].

وهناك مصطلحات استخدمها النسائي للحكم على الأحاديث وفي بعض معانيها خلاف بين المتقدمين والمتأخرين، أوأنها غير شائعة وأكثر النسائي من استعمالها فأحب أن أنبه على بعض معانيها، **ومنها:**

«الخطأ والصواب»، وقد أكثر النسائي من استخدامهما في الكتاب للترجيح بين الوجوه المختلفة، وفي كثير من الحالات يجمعهما في حديث واحد فيحكم على أحد وجهيه بالخطأ، وعلى الآخر بالصواب،

---

(١) انظر المجتبى (٦/٦٠)

(٢) انظر المجتبى (٧/١٩١)

(٣) انظر المجتبى (٨/٣٢٠)

(٤) انظر المجتبى (٧/١١٠)

(٥) انظر المجتبى (/)

وأحيانا يحكم على أحد الوجهين بالخطأ أوالصواب ويسكت عن الآخر فيثبت له عكس ذلك الحكم.

وأما معناهما فالصواب هو السداد وإصابة الحق، والخطأ ضد ذلك فإذا كان الراوي قد حفظ الرواية، وأتى بها على وجهها ، وتأكد له ذلك حكم على روايته بالصواب بشرط أن يكون في المقابل من الرواة من وهم في شيء من طرق الحديث أوألفاظه، وإن لم يحفظ الراوي الرواية، و لم يأت بها على وجهها، وبان له خطؤه فيها حكم على روايته بالخطأ، ثم إن كان غير جازم بذلك ولكن ترجح لديه أحد الأمرين (الصواب أوالخطأ) أتى من الصيغ ما يشعر بذلك فيقول مثلا هذا أولى بالصواب من كذا، أوأشبه بالصواب، ولاأحسب هذا إلاخطأ إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدل على ترجح أحد الأمرين لاعلى سبيل الجزم.

والجدير بالذكر أن غالب ما يحكم عليه من الأحاديث بالخطأ هو الشاذ في عرف المتأخرين، إذ إن استخدامه لها إنما هو في الترجيح بين الوجوه المعلة المختلفة، والعلة في الأصل في أحاديث الثقات، ومخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أوأكثر عددا هو الشاذ في مصطلح الحديث، وخير شاهد على ما قلت أنه ــ رحمه الله ــ قال في الكبرى عقب رواية علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعا « **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى** » ثم قال: «وهذا إسناد جيد ولكن أصحاب ابن عمر ﷺ خالفوا عليا الأزدي خالفه سالم، ونافع،وطاوس »[1] .

---

[1] انظر السنن الكبرى للنسائي (١/١٧٩)

في حين أ نه قال في المجتبى على نفس رواية علي بن عبـــد الله البـــارقي الأزدي « هذا الحديث خطأ » [1]

قلت: رواية علي الأزدي السابق ذكرها روايةٌ شاذة لتفرده بها ـــ وهو ثقة ـــ ومخالفته لمن هو أوثق منه وأكثر عددا.

فحَكَم عليها في الكبرى بالشذوذ لكن بغير ذكر لفظ الشذوذ، ولكـــن بما يؤدي الغرض نفسه، فمخالفة علي الأزدي لثلاثة من الثقات وهـــم أوثـــق وأكثر فهو الشاذ، ولكن في المجتبى أطلق على روايته تلك بالخطأ، فتبين من ذلك أن الخطأ والشذوذ عنده سيان فاستعملهما فيما وهم فيه الراوي من الروايـــات، وعلى هذا مشى في الكتاب ومن نظر في أحاديث الكتاب لوجد كثيراً.

والذي أراه أن الخطأ أحطّ درجة من الشذوذ، وأنه ينبغي أن لايستعمل إلا فيما تبين بطلانه من الروايات بخلاف الشذوذ فإنه أرفع درجة مـــن الخطـــأ لدليل وجود بعض أهل العلم ممن يقول بقبول الشاذ بحجة أن الراوي ثقة ولهذا قَبل رواية علي الأزدي غير واحد من أهل العلم .

وعليه فعبارته في الكبرى أجود وأوفق، وخاصة إذا علمنا كما سـبق أن من العلماء من قبل هذا الزيادة واحتج بها، فإطلاق الخطأ عليها والحالة ما ذكـــر غير جيد .

---

[2] انظر المجتبى (٣/٢٢٧)

* **ومن تلك الألفاظ «المرسل».**

فالنسائي ـــ رحمه الله ـــ كثيرا ما يستخدم لفظة « المرسل» لبيان علة في الإسناد أولإعلال الموصول بالمرسل.

فأما إطلاقه على ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ فكثير في الكتاب لا يحتاج إلى تمثيل، ومعظم أحاديث الدراسة التي أعلها بالإرسال على هذا، ولكنه لا يخصصه لذلك فقط بل يطلقه أحيانا ويريد به المنقطع أيا كان موضعه من الإسناد، ومن أمثلة إطلاقه المرسل على المنقطع غير مار فعه التابعي قوله عقب حديث العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن طلحة بن يزيد الأنصاري عن حذيفة مرفوعا « هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لاأعلمه سمع من حذيفة شيئا، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث عن طلحة عن رجل عن حذيفة رضي الله عنه » [1].

فهذا الحديث أعله بالانقطاع بين طلحة بن يزيد وحذيفة، وهذا منقطع ومع ذلك سماه مرسلا تمشيا على مذهب المتقدمين بتسمية الحديث الذي لم يتصل إسناده أيا كان موضعه مرسلا، بل إن النسائي ـــ رحمه الله ـــ أطلق المرسل على الحديث المعضل.

[1] انظر المجتبى (٢٢٦/٣) ومن أمثلة إطلاقه المرسل على المنقطع المجتبى (٤٥/٥) (٣٥/٧)

ومن ذلك قوله عقب حديث إبراهيم النخعي عن عبيد بن نضلة عن مغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ « ... أسجع كسجع الجاهلية» قال النسائي: أرسله الأعمش [1].

ثم رواه من طريق الأعمش عن إبراهيم عن النبي ﷺ فأسقط الأعمش رجلين من الإسناد وهما عبيد بن نضلة، ومغيرة بن شعبة، وهذا معضل في عرف المتأخرين، ومع ذلك سماه مرسلا.

ومن تلك الألفاظ لفظة «المنكر» وهي قليلة الورود في كلامه في الحكم على الأحاديث وكل ما وقفت عليه من ذلك في الكتاب أربعة مواضع،وهذه اللفظة عنده تعني أحد معان ثلاثة:

المعنى الأول: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة كما هي معناها عند المتأخرين، ومثاله قوله عقب حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة مرفوعا عشرة من الفطرة» ثم رواهِ من طريق سليمان التيمي وأبي بشر جعفر عن طلق بن حبيب مرسلا.

ثم قال: «وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس ـ أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث » [2].

فأنت ترى أن مصعب بن شيبة ضعيف ضعفه غير واحد من أهل العلم منهم أبو حاتم وأبو داود والدار قطني وغيرهم بسبب سوء حفظه، ووثقه

---

[1] انظر المجتبى (٨/٥١)

[2] انظر المجتبى (٢/١٢٨)

بعضهم منهم ابن معين والعجلي لصدقه فروايته ـــ والحالة هذه ـــ مع المخالفة لاثنين من الثقات الحفاظ حيث أسند ما أرسلاه منكرة.

والمعنى الثاني : ما تفرد به الضعيف، وإن لم يكن شديد الضعف، ولكن العمل على خلافه ومن ذلك قوله عقب حديث مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر عن جابر ﷺ مرفوعا في قتل السارق في المرة الخامسة "هذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث [1] "

فأنت تلاحظ أن مصعب بن ثابت مع ضعفه غير الشديد لَما تفرد بالرواية التي لا عاضد لها، وعملُ المسلمين على خلافها حَكَم عليها بالنكارة.

المعني الثالث: مرادف للغلط والخطأ وذلك أنه أطلق المنكر في موضعين وأراد به الغلط. فالأول منهما قوله في المجتبى « حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن، وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل »

والثاني قوله « وهذا حديث منكر غلط فيه أبوا لأحوص ـــ سلام بن سليم ـــ لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك، وسماك ليس بالقوي في الحديث ثم دعم قوله بما نقل عن أحمد بن حنبل « كان أبو الأحوص يخطئ في الحديث» [2] مع العلم أن الغلط والخطأ سيان.

---

[1] انظر المجتبى (٨/٩١)

[3] انظر المجتبى (٨/٣٩١)

جهود الإمام النسائي في العلل

١= إنه ــ رحمه الله تعالى ــ قد أعطى اهتمامًا كبيرًا بإبراز العلة وإظهارها، وكان ذلك من أولويات تأليفه لكتابيه ــ الكبرى والصغرى ــ حتى قال غير واحد من أهل العلم: إن كتابه كتاب علل لكثرة ما تعرض لذكر العلة في الحديث، وبيانها في كتابيه بل لقد وصل به الشغف بالعلة أن يخرج أحاديث ليست على شرطه من أجل دفع علة يخاف أن تطرأ في الإسناد فأخرجها.

ومن ذلك أنه أخرج حديث ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خيثم ثم قال: «ليس بالقوي في الحديث وإنما أخرجته لئلا يجعل ابن جريج عن أبي الزبير» [1].

فها هو ضعف عبد الله بن عثمان بن خيثم واعتذر عن تخريج حديثه في كتابه لخوف تدليس ابن جريج وإسقاطه من الإسناد، ولايتفطن لذلك لأن ابن جريج يروي أحاديث عن أبي الزبير فيظن أن هذا الحديث من تلك الأحاديث.

٢= لما كان ــ رحمه الله تعالى ــ أحد الفرسان في علل الحديث وعالما بأن علة الحديث لاتظهر إلا بجمع طرقه، أكثر من إيراد الحديث الواحد من طرق متعددة، ووجوه مختلفة عملا بالقاعدة الذهبية « الحديث إذا لم يجمع طرقه لا تتبين علله» فتجد في كثير من الحالات يخصص صفحات عدة للحديث الواحد مع أن الكتاب على الأبواب الفقهية، وهو عادة لايتحمل كثرة الطرق، ومع ذلك استطاع ببراعته أن يوفق بين هذا وذاك.

---

[1] أنظر المجتبى (٥/ ٢٤٨)

٣= طريقة عرضه الاختلاف على الرواة

تحصل لي من خلال قراءتي للكتاب ودراسة أحاديث العلل فيه أن هنـاك طرقاً خمسة لإظهار وجه الاختلاف.

الطريقة الأولى: أن يصدِّر الباب بذكر الاختلاف على الراوي، ويجعلَـه عنواناً للأحاديث التي وقع الاختلاف في أسانيدها، وهذه الطريقة هي السـمة الغالبة في الكتاب إذ بلغ مجموع المسائل التي صرح بالاختلاف فيها على هـذه الطريقة أكثر من ثلث عدد الأحاديث.

ومن ذلك على سبيل المثال قوله ــ رحمه الله تعالى ــ في كتاب قيـام الليل باب صلاة القاعد في النافلة وذِكرِ الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك [١] وقد يذكر الاختلاف دون ذكر الباب معه، ويجعله عنواناً ومن ذلك قولـه في الكتاب السابق « ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في حديث سعيد بن بـن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه في الوتر» [٢].

الطريقة الثانية: أن يصرِّح بالاختلاف عقب الحديث كأن يسوق إسـناداً أوأسانيد على وجه من أوجه الخلاف مع متونها ثم يقول: خالفـه أوخالفـهم فلان، ثم يذكر الإسناد أوالأسانيد إليه التي خالف الراوي فيها مَن قبله.

ومن ذلك على سبيل المثال قوله في حديث جابر رضي الله عنه مرفوعـا « نهى عن المخابرة والمز ابنة والمحاقلة » رواه من طريق يحيى بن أبي كثير عن يزيد بن

---

[١] انظر المجتبى (٣/٢٣٦)

[٢] انظر المجتبى (٣/٢٢١)

نعيم عن جابر ﷺ ثم قال: خالفه هشام رواه عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر ثم قال: خالفهما محمد بن عمرو فقال: عن أبي سلمة عن أبي سعيد ﷺ.

ومجموع الأحاديث التي صرح بالاختلاف على الراوي بهذه الطريقة أكثر من ثلاثين حديثاً.

الطريقة الثالثة: أن يشير إلى الاختلاف بذكر ما يدل عليه، ولايصرح به كأن يسوق إسنادا مرفوعاً إلى النبي ﷺ ثم يعقبه بإسناد آخر موقوفا ثم يرجّح أحد هما على الآخر.

ومن ذلك على سبيل المثال أنه رواه حديث أنس ﷺ « أن رسول الله ﷺ قطع في مجن » من طريق هشام عن قتادة عن أنس ﷺ مرفوعا ثم رواه من طريق سفيان عن شعبة عن قتادة عن أنس ﷺ قال : قطع أبو بكر موقوفاً. ثم قال هذا (أي الموقوف) هو الصواب [1] .

ومعنى هذا أن الحديث اختلف في إسناده على قتادة مرفوعا وموقوفاً بلغ مجموع أحاديث هذا النوع أكثر من خمسين حديثاً.

الطريقة الرابعة: أن يصرح عقب أحد الطرق بتفرد الراوي وعدم متابعة غيره له على وجهه كقوله في غير موضع « لا أعلم أحداً تابع فلاناً على روايته».

---

[1] انظر المجتبى (٧٧/٨)

والتفرد عنده نوعان:

الأول ــ وهو الأغلب ــ أن يكون الراوي بالفعل قد خالف الجماعة في الإسناد أوالمتن، وهذا النوع في حقيقته داخل في الطريقة الثانية، وإنما خصه بالذكر لأن الاختلاف فيه وقع بين راو وحده وبين جماعة من الرواة كثيرين والسرُّ فيه أن إدراك وجه العلة في هذا النوع أظهر وأبين من غيره لأن رواية الراوي خلاف ما رواه الجماعة فيه دلالةٌ واضحةٌ على شذوذ هذه الرواية.

ومن **ذلك قوله**« لا أعلم أحداً تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية ، وأيمن عندنا لا بأس به،والحديث خطأ» [1] .

والنوع الثاني:أن يعل رواية الراوي لأنها مخالفة لما عُرف عن الشيخ وإن لم يخالف الراوي أحداً في ذلك الحديث، وليس لذلك الراوي من الضبط ما يؤهله لقبول ذلك منه، كقوله « عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته» [2] . وهو قليل في الكتاب قد لايصل عدد الأحاديث بهذه الطريقة إلى خمسة أحاديث.

الطريقة الخامسة: أن يصرح بعدم سماع الراوي عن شيخه في هذا الحديث مستدلاً بالروايات الأخرى التي يذكرها بعد ذلك، وفيها التصريح بالواسطة، **ولها حالتان:**

---

(1) انظر المجتبى (٤٣/٣)

(2) انظر المجتبى (٣٢٤/٨)

الأولى: أن يكون الإسقاط ممن دون الشيخ من الرواة عنه كأن يروي جماعة عنه بإسقاط الواسطة، وآخرون عنه بذكر تلك الواسطة، فهذا اختلاف داخل في باب إعلال الحديث بالاختلاف.

الثانية: أن يكون الإسقاط من الشيخ نفسه دون الرواة عنه فلايعد ــ والحالة هذه ــ اختلافاً بل هو تدليس، أو إرسال خفي أوانقطاع على حسب حالة الراوي وشيخه.

٥= ذكر نوعية الاختلاف التي أعل بها الأحاديث.

ا= أن يُعل الحديث باختلاف الرواة بعضهم لبعض في استبدال راو بآخر في الإسناد كأن يروي شخصٌ أوجماعةٌ مثلا عن السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما، ويخالفهم آخرون فيروونه عن السبيعي عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد يكون الاستبدال بأكثرَ من راوٍ كأن يروي شخص أوجماعة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما، ويخالفهم آخرون فيروونه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ب= أن يعل الحديث باختلاف الرواة في اسم راو في إسناده، فيسميه بعضهم باسم وبعضهم باسم آخر .

ج= أن يعل الحديث بالاختلاف عليه بين رواته في الوصل، والإرسال فيرسله بعضهم ويوصله آخرون.

هـ=أن يعل الحديث بسبب اختلاف رواته فيه رفعا ووقفا فيرفعه بعضهم ويوقفه آخرون

و= أن يعل الحديث بسبب اختلاف رواته في اتصال سنده وانقطاعه.

ز = أن يعل الحديث بسبب اختلاف رواته فيه بزيادة راو في الإسناد مما يعرف في المصطلح « المزيد في متصل الأسانيد » .

ح = أن يعل الحديث بسبب تفرد أحد رواته بما لايتابع عليه.

ط =أن يعل الحديث بسبب دمج بعض رواته الموقوف بالمرفوع

ي = أن يعل الحديث بسبب اختلاف رواته فيه بذكر زيادة في المتن [1]

٦= القواعد التي استخدمها للترجيح بها بين الوجوه المختلفة

إن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ لم يكتف في إظهار العلة بجمع طرق الحديث بل قد أظهر عناية فائقة في الترجيح بين الوجوه المختلفة على أسس علمية متينة على ضوءها صوب، وخطأ وضعف، وصحح.

ولقد بلغت ترجيحاته بين الوجوه ما يربو على خمسين بمختلف أنواع الترجيحات، ولكن مما ينبغي أن يعلم أن الحديث الواحد قد يختلف في إسناده على أكثر من ستة وجوه، فيرجح النسائي مثلا بين وجهين فقط، ويسكت عن بقية الوجوه.

ومن القواعد التي اعتمدها في الترجيح بين الوجهين ما يلي:

١= أن يرجح بين الوجهين أو الوجوه بكثرة رواته فيرجح ما رواه اثنان على ما رواه واحد بشرط أن لايتفوق عليهما بمزيد من الضبط، والأمثلة على هذا النوع كثيرة من ذلك ما تقدم ذكره من ترجيح رواية سالم ونافع

---

[1] وسأذكر بإذن الله إحصائية لكل نوع من هذه الأنواع في الخاتمة.

وطاوس على رواية علي الأزدي [1] ويدخل في هذا ا النوع إعلاله بما تفرد به راو عن الجماعة لأنه بذلك قد خالف من هو أكثر عددا.

ومن ذلك أنه أخرج حديث ابن عمر ﷺ عن حفصة رضي الله عنها «أنه ﷺ كان يصلى ركعتي الفجر ركعتين خفيفتين» من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن صفية عن حفصة مرفوعا، ثم قال: الحديث خطأ ثم رواه من اثني عشر طريقاً عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها مرفوعا [2]

وقد لا يصرح بالترجيح اكتفاء بسرد الطرق المخالفة لأحد الوجوه وهذا أيضا في الكتاب كثير كما نبهت عليه عند الحديث عن طريقة سوقه للأسانيد.

٢= إنه يرجح بين الوجوه بقوة الضبط، والحفظ ومن ذلك قوله في كتاب الزكاة عقب وجوه ثلاثة« وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده والحكم أثبت من سلمة بن كهيل» [3]

ومن ذلك أيضا قوله « وهذا الحديث ليس بثابت، وعبد الكريم ليس بالقوي وهارون بن رئاب أثبت منه، وقد أرسل الحديث وهو ثقة،وحديثه أولى بالصواب من حديث عبد الكريم[4].

---

[1] انظر المجتبى (٢٢٧/٣)

(٢) انظر المجتبى (٢٥٣/٣)

[3] المجتبى (٤٩/٥)

[4] المجتبى (٥٩/٦)

٣= إذا اختلف الرواة في الحديث وكان العدد الأقل أكثر ضبطا، والمخالفون لهم أكثر عدداً ففي هذه الحالة تختلف وجهات النظر ولكني لاحظت أن النسائي يرجح الوجه بالأقوى ضبطاً، وإن كان أقل عدداً بشرط أن تؤيد القرائن الأخرى.

ومن ذلك قوله في قيام الليل« (أبو نعيم (الفضل بن دكين) أثبت عندنا من محمد بن عبيد، ومن قاسم بن يزيد ... »[1] .

٤= ترجيحه بين الوجوه المختلفة على شيخ معين بأثبت الناس فيه وأعرفهم لحديثه، وقد صرح بهذه القاعدة بقوله« أثبت أصحاب سفيان (الثوري) عندنا ــ والله أعلم ــ يحيى القطان، ثم عبد الله بن المبارك، ثم وكيع، ثم عبد الرحمن بن مهدي، ثم أبو نعيم، ثم الأسود»[2].

فهكذا رتب هؤلاء الرواة في ترجيح بعضهم على بعض بالنسبة لحديث سفيان الثوري، وإن كان بعضهم يترجح على البعض الآخر في الجملة أوفي شيوخ آخرين كترجح عبد الرحمن بن مهدي على وكيع في الجملة.

وفي حالات نادرة يأتي المرجوح راجحا نظرا لقرائن أخرى في الراوي والمروي، ومن ذلك أن النسائي رجح أشعث ابن عبد الملك الحمراني على قتادة بن دعامة في حديث معين فقال:« قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديث

---

[3] انظر المجتبى (٣/٢٥٠)

[4] انظر المجتبى (٣/٢٥٠)

أشعث أشبه بالصواب »[1] وكقوله « ابن المبارك أجل وأعلى من الحجاج وحديث حجاج أولى »[2]

وترجيحه لرواية أشعث على رواية قتادة اجتهاد منه ــ رحمه الله تعالى ــ وقد قال غير واحد من أهل العلم منهم أبوحاتم والبخاري والترمذي بأن كلا الوجهين محفوظ عن الحسن البصري رحمه الله.

وهذا ما صرح به النسائي من قواعد الترجيح وهي لاتنحصر فيما ذكر فقط، بل هناك قواعد وقرائن كثيرة يمكن اعتبارها من القواعد للترجيح بها بين الوجوه.

ثم إن هذه القواعد التي استخدمها النسائي للترجيح بها بين الوجوه هي متفق عليها بين أئمة الحديث، وأهل المعرفة بالعلل وليست خاصة به وإنما نسبتها إليه لأن الدراسة تتعلق بكتاب من كتبه.

تنبيه: قد يختلفون في الترجيح بتلك القواعد في حديث بعينه، بسبب تداخل المرجحات بخلاف المتأخرين فإنهم يحتجون بما رواه الثقة ولو خالف جماعة، وحجتهم في ذلك أنه زيادة الثقة مع موافقتهم في التقعيد أئمة الحديث في اشتراط نفي الشذوذ في حد الصحيح، ولهذا يقول ابن حجر : «واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولايتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لايكون شاذا ثم يفسرون بمخالفة

---

(١) انظر المجتبى (٦/٥٨)

(٢) انظر السنن الكبرى للنسائي

الثقة من هو أوثق ... والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولايعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة» [1] .

قلت: ولهذا يُكثر ابن خزيمة وابن حبان إخـــراج الوجـــوه المعلـــة في صحيحيهما والحاكم في المستدرك بمجرد أن رجال الإسناد ثقات، وعلى ذلـــك مشى الخطابي والطحاوي والنووي وغيرهم فكثر تعليلهم بقبول رواية الـــراوي لأنها زيادة ثقة.

وأشد من هذا دخول الأصوليين في هذا المعترك، و قبولهم للزيادة تـــارة وردهم لها تارة أخرى بناء على احتمالات عقلية بعيداً عن محيط الروايـــة مـــن اعتبر حال الراوي والمروي والقرائن التي لايَعلم بها إلا قلةٌ من جهابذة الحديث، فلو تُرك كل فن لأهله لقل الخلاف ولعُرف الراجح من المرجوح.

والنسائي ــ رحمه الله تعالى ــ لم تقتصر جهوده في علم العلـــل بـــل تجاوز إلى جميع أبواب علوم الحديث المتنوعة ومنها:

١= **تنبيهه** على لطائف في الرواية ومنها قوله « كان يعقوب بن إبراهيم لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار [2] .ومنه أيضا قوله عقب حديث أبي هريـــرة رضي الله عنه مرفوعا ﴿قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن من طريق عشرة من الـــرواة ثم قال:« لا أعرف إسناداً أطول من هذا » [3]

---

[1] نزهة النظر ص ٣٤) بتصرف

[2] المجتبى (٤٩/١)

[3] المجتبى (١٧٢/٢)

ب= ذكر ه ما يتميز به الراوي ومن ذلك قوله « ... إسماعيل عن محمد بن عمرو ... هو (أي إسماعيل) ابن جعفر بن أبي كثير القارئ [1]

ج= ذكره لأسماء أصحاب الكنى ومن ذلك قوله « قال عاصم الأحول سمعت أبا حاجب وقال أبو عبد الرحمن:واسمه (أبو حاجب) سوادة بن عاصم » [2].

د = تنبيهه على عدم سماع الراوي من شيخه لهذا الحديث ومن ذلك قوله عقب حديث مخرمة بن بكير عن أبيه فقال: « مخرمة لم يسمع من أبيه شيئا » [3] .

هـ = تفريقه بين المتفق والمفترق ومن أمثلة ذلك في الكتاب قوله « إسماعيل بن مسلم ثلاثة، هذا أحدهم ، لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم شيخ يروي عن أبي الطفيل لابأس به، وإسماعيل بن مسلم يروى عن الزهري والحسن متروك[4] .

ومن ذلك أيضا كلامه في الرواة جرحا أو تعديلا وقد تقدمت الإشارة إليه في مبحث مصطلحاته.

---

[1] المجتبى (١/١٩) وانظر مزيدا من ذلك المجتبى (١/٣٣) (٧/٧١)

[2] المجتبى (١/١٧٩) و انظر أيضا في المجتبى في هذا الحديث حديث (٧٠٨، ٣٨٠٩، ٤٠٧٥، ٤١٣٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧١.

[3] المجتبى (١/٣٢٥) ومثله هذه الأحاديث ٤٤٧،١٣٨٠، ١٤٠٤،١٤٢٠/١٦٦٥/١٧٩٨/١٨١٥/٣٢١٥/٣٨٣٧/٤٠٠٥/٤٩٧٤.

[4] المجتبى (٥/١٥٠) وانظر أيضا (٤/١٧٢، ٧/١٦٨)

سادسا: تقويم الكتاب ببيان أهم مميزاته والمآخذ عليه

أولا: أهم مميزاته:

١= إن كتاب النسائي « المجتبى » له من المزايا مالا يدخل تحت حصر، فالكتاب من الكتب الستة التي تعتبر أصلالكتب الحديث ومرجعا للفقهاء في أحاديث الأحكام، فلو لم يكن له من المزايا إلاذلك لكفاه فكيف والكتاب له من المزايا الأخرى ما يصعب على المرء حصره.

٢= فالمعلوم أن كل كتاب يعظم بعظم مؤلفه قال السخاوي كما سبق " فترجيح العالم وإن كان ظاهرا في ترجيح مصنفه فذاك في الغالب " إذا علمت هذا علمت مكانة هذا الكتاب فإن مؤلف الكتاب هو الإمام الحافظ الناقد أعرف أصحاب الكتب الستة بالحديث وعلومه بعد البخاري رحمهم الله تعالى جميعا.

٣= إن المجتبى من الجملة أصح الكتب الستة بعد الصحيحين، وقد بينت ذلك بالأدلة والإحصائية في معرض حديثي عن شرطه، وبيان منزلة كتابه من بين الكتب الستة مما أغنى عن إعادته في هذا المبحث.

٤= إنه قد تقدم الحديث عن كثير من مزايا الكتاب في جانب عدة سواء فيما يتعلق بطريقته في تأليف الكتاب من حسن الصياغة وجودة الترتيب، أوكان ذلك فيما يتعلق بالصناعة الحديثية من الدقة في صيغ التحديث، والحرص على ألفاظ الرواة، أوما نثره في ثنايا الكتاب من مصطلحات علمية هي في الكتاب كالدرر المنثورة، أوكان ذلك فيما يتعلق بالجانب الفقهي وما أظهره

المؤلف من براعة في تصوير المسائل الفقهية، وتفريعاتها من خلال وضع تراجم لأبواب الكتاب تنبئ عن مقدرة فائقة في استيعاب المسائل الفقهية، وإظهارها، ثم بيان حكمها من خلال الأحاديث التي يوردها تحتها فلتحقيق تلك الغاية اضطر إلى تكرار الحديث في أبواب متعددة حتى زاحم في ذلك إمام هذه الصنعة البخاري، وقد صدق الحاكم حين قال: ((ومن نظر في كتابه تحير في حسن كلامه)).

وكل هذه المزايا تقدم الحديث عنها بالتفصيل في أماكنها، وإنما القصد من ذكرها هنا التنبيه عليها ثم إحالة القارئ عليها في أما كنها.

وأما المزايا المتعلقة بعلم العلل في الكتاب فأذكرها مجملا في النقاط التالية، قد سبق تفصيلها

١ = إنه ـــ رحمه الله تعالى ـــ قد اهتم بعلل الحديث اهتماما بالغا، وصرف في ذلك جهودا جبارة حتى إنني أستطيع أن أقول: إنه لم يهتم بعلل الحديث وبيانها أحد من أصحاب الكتب الستة بمثل ما اهتم به النسائي ـــ رحمه الله ـــ فلو قال قائل إن كتاب النسائي كتاب علل لم يبعد عن الصواب.

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أن الأحاديث في الكتاب غالبها ضعاف من أجل ما ذكرت من وجود أحاديث كثيرة معلة، وهذا أيضا يتناقض في ظاهره مع ما تقدم من أن هذا الكتاب هو أصح الكتب الستة بعد الصحيحين.

أقول في الجواب عن ذلك: ليس هناك تعارض بين وجود أحاديث كثيرة معلة في هذا الكتاب، وبين كونه في نفس الوقت أصح الكتب الستة بعد

الصحيحين، وذلك أن العلة تدخل كما هو معروف في **أحاديث الثقات وأنها** (أي العلة) في حقيقتها هي اختلاف الرواة في الإسناد أوفي المتن ويكون أحد الوجهين مرجوحا والآخر راجحا.

وعليه فإن الحديث المعل يكون له أكثر من إسناد غالبا حتى يكون بينها اختلاف فيكون الحديث عند التحقيق بأحدهما معلا، وبالآخر صحيحا، فيأتي البخاري ومسلم، فيخرجان الحديث من الوجه الصحيح، ويكتفيان بذلك وأما النسائي فيخرج الحديث من الوجه الصحيح، ثم يخرجه من الوجوه المعلة لبيان علته بإحدى الوسائل التي تقدم ذكرها.

فبالمثال يتضح المقال أخرج النسائي في كتاب قيام الليل (٢٥١/٣) حديث عائشة رضي الله عنها « **كان رسول الله ﷺ لا يدع أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل الفجر**» من طريق عثمان بن عمر بن فارس البصري عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها.

ثم قال: «خالفه عامة أصحاب شعبة ممن روى هذا الحديث فلم يذكروا فيه مسروقا»، ثم رواه من طريق محمد بن جعفر (غندر) عن شعبة به بإسقاط مسروق من الإسناد ثم قال النسائي: «هذا الصواب عندنا، وحديث عثمان خطأ » والله أعلم .

فحينما أتى البخاري في صحيحه على هذا الحديث أخرجه في كتـــاب التهجد باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر من طريق يحيى بن سعيد القطـــان عن شعبة به بإسقاط الواسطة (أي مسروق)

فأنت ترى في هذا الحديث أن النسائي قد صنع ما صنعه البخـــاري في صحيحه فأخرج الحديث من الوجه الصحيح كما أخرجه البخاري ثم أضـــاف النسائي خدمة أخرى للحديث فأخرج الوجه الآخر المعل، ثم أبان علته، وذلـك بمخالفة عثمان بن عمر عامة أصحاب شعبة بذكر رجل لم يذكـــروه أي أن النسائي أعل رواية عثمان بن عمر بالشذوذ لمخالفته من هـــو أكـــثر عـــددا منه،وعلى هذا المنوال أحاديث الكتاب المعلة،فقل أن تجد حديثا معـــلا بجميـــع الوجوه

٢= من المزايا في جانب العلل أنه ـــ رحمه الله ـــ قد أكثر من إيـــراد الحديث الواحد من طرق متعددة بقصد تحديد العلة، وبيانها مما وفر للبـــاحث والقارئ وقتا في البحث عن الطرق والمتابعات.

٣= لما كانت العلة في حقيقتها لا تخرج عن الاختلاف بين الرواة أخـذ النسائي على عاتقه أن يبين ذلك حتى إنه يتعرض لذكر الاختلاف في الحديـــث الواحد أكثر من موضع مبالغة في بيان العلة حتى أورد حديث رافع بن خديـــج من سبعين طريقا معظم طرقه أعلها بالاختلاف كما سبق.

٤= إنه ـــ رحمه الله تعالى ـــ بجانب اهتمامه بما ذكر من تخريج الطرق، وبيان الاختلاف أضاف خدمة أخرى وهي ترجيحا ته بين الوجوه كما ســـبق

عند ذكر قواعد التي استخدمها للترجيح بها بين الوجوه، ولاشك أن أحكامه على تلك الوجوه من تصحيح أوتضعيف كنز عظيم لأنها من إمام له باع في هذا المضمار.

٥= إنه ــ رحمه الله تعالى ــ اعتمد في ترجيحه بين الوجوه على أمور وأحوال أمكن أن يستخلص منها قواعد عامة في الترجيح بها بين الوجوه كما تقدم في مبحث قواعد الترجيح عنده.

٦= إن النسائي استخدم في معرض ترجيحه بين الوجوه مصطلحات علمية أطلقها على بعض الأحاديث كالمرسل، والمتصل، والمنكر، والخطأ، وغير ذلك فأمكن من خلال ذلك معرفة مدلولاتها عند المتقدمين ثم المقارنة بينها وبين ما تقرر في المصطلح لدى المتأخرين.

ثانيا: المآخذ عليه:

هكذا طغى بي القلم، فوضعت هذه الجملة في الخطة التي تقدمت بها إلى قسم السنة بكلية أصول الدين ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما وضعت هذه الجملة، ولعفوت نفسي عن إقحامها فيما ليست بأهل له، وذلك أن النسائي أجل وأعظم من أن يأخذ عليه مثلي، ولا أعني بذلك أن النسائي فوق النقد فإن المرء مهما بلغ من العلم مرتبة فإنه بشر يعتريه نقص كغيره من بني البشر، فهذا من طبيعة البشر فالكمال كله لله، ولكن قصدي أن الذي يمكن أن يأخذ على النسائي هو من كان في درجته من أئمة الحديث.

ولكن عزائي في ذلك أن المقصود من مثل هذا العمل في الرسائل العلمية إنما هو تدريب الطالب، وتنميةُ قدراته على استكشاف ما يمكن أن يُعدَّ من المآخذ، وإن لم تكن في حقيقتها مآخذ لتكون لديه مَلَكة في المستقبل في تمييز الجيد وغيره.

ولذا ستكون مآخذي على الكتاب في الجوانب الفنية، وبين تقديم الحسن على الأحسن، فأقول ـــ وبالله تعالى التوفيق ـــ **ومما يؤخذ عليه:**

١ = أنه ـــ رحمه الله ـــ أكثر تعليل الأحاديث بذكر الاختلاف عليها في بعض الكتب داخل المجتبى في حين أنه سكت عن تعليل الأحاديث في الكتب الأخرى بأكملها، أوأنه أعل منها حديثا أوحديثين فقط،

فعلى سبيل المثال فالنسائي قد أكثر من إعلال أحاديث الصوم حتى بلغت قرابة ثلث أحاديث الدراسة في رسالتي للدكتوراه مجتمعة مع العلم أن في الكتب التي سكت عن أحاديثها فيها أحاديث كثيرة معللة [1]

٢ = اعتباره ما ليس بعلة علةً وذلك بذكره أيّ اختلاف في الإسناد وإن لم يكن في حقيقته قادحاً، ومن ذلك أنه أكثر من ذكر الاختلاف في حديث رافع بن خديج بينه وبين أعمامه، فجعل رواية رافع عن النبي ﷺ مرفوعا مخالفة عن روايته عن عمه، وجعل رواية رافع عن عمه مخالفة عن روايته عن عميه مع أن الحديث بجميع هذه الصور محفوظ، و لهذا أخرجه الشيخان في صحيحيهما

---

(١) انظر في الفهارس ـــ فهرسة الأحاديث على الأبواب الفقهية فهي تعطيك تصورا عن توزيع الأحاديث المعلة على الكتب داخل المجتبى .

لأن أصل الرواية عن رافع عن عميه فهو تارة يسند عن أحدهما وتارة يسند عن الآخر، وتارة عنهما جميعا، وتارة يرسل عنهما ويكون من باب مراسيل الصحابة، وعلى هذا درج المحدثون و لم يعتبروا ذلك علة في حين أن النسائي أكثر فيه بذكر الاختلاف بين تلك الوجوه [٢] وهو يعلم أن ذلك غير قادح، وكان الأولى في نظري أن يقتصر على الاختلاف الذي به يعتل الحديث من الاختلافات الأخرى داخل حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

٣= إن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ يرجح أحيانا بين الوجوه بحسب الرواة عن المدار كثرة وضبطا بتحميل العلة على بعض الرواة عن ذلك المدار مع أنه (أي المدار) نفسه ضعيف، والرواة عنه أقوى، فتحميل العلة عليه ــ والحالة ما ذكر ــ أولى في نظري من تحميلها على الرواة عنه من الثقات.

ومن الأمثلة على ذلك أنه أخرج حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصيام باب رؤية الأعرابي للهلال من طريق الفضل بن موسى عن الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ورواه من طرق أخرى عن الثوري عن سماك عن عكرمة مرسلا ثم قال: «هذا أولى (أي المرسل) من حديث الفضل بن موسى، ثم قال: وسماك إذا تفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن ».

وهو بهذا قد حمل علة الحديث في وصل المرسل على الفضل بن موسى، وجعل وجهه مرجوحا والمرسل راجحا، وأنت إذا دققت النظر في هذا الحديث فليس هناك وجه أولى بالصواب من الآخر، فالفضل بن موسى ثقة، وتابعه

---

[٢] انظر المجتبى (٧/٣٣)

على الوجه الموصول غيره عن الثوري، ورواه أيضا غير الثوري عن سماك موصولا، ورواه آخرون عن الثوري عن سماك به مرسلا، ورواه غير الثوري عن سماك مرسلا، والعلماء مجمعون على أن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، وعليه فالخطأ من سماك لامن الفضل بن موسى، فهو (أي سماك) هو الذي يرسل الحديث تارة، ويوصل تارة أخرى بسبب تخليطه في أحاديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، فكان الأولى في نظري أن يقال: إن الحديث بوجهيه (المرسل والموصول) ضعيف لأنه من رواية سماك عن عكرمة، وهي مضطربة.

٤= إن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ مع تركيزه على جانب العلل كان يهتم بالجانب الفقهي كما تقدمت الإشارة إليه، وهذا حسن بلا شك، ولكن أدى هذا أحيانا إلى أن يورد الحديث في باب من بعض طرقه بذكر الاختلاف عليه، ثم يعيده من طرق أخرى من أجل الاستدلال به على مسائل فقهية في باب آخر، فأدى هذا إلى تفريق طرق الحديث الواحد المعلل.

ومن ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه رأى النبي ﷺ يصفر لحيته فاختُلف عليه من ثلاثة وجوه فَذَكر وجهًا من هذه الوجوه في باب وأعاد الحديث في باب مع وجهين من وجوه الاختلاف [1]فكان الأولى في نظري أن يخرج الحديث بجميع طرقه في المكان الذي فيه إعلاله بالاختلاف عليه، ثم يعيده إن احتاج إليه مع بعض تلك الطرق التي تقدمت لأن ذكر الطرق مجتمعة في

[1] انظر المجتبى في كتاب الزينة باب الخضاب بالصفرة (١٤٠/٨) وفي باب تصفير اللحية (١٨٦/٨)

مكان واحد تعطي الباحث عن علة الحديث تصوراً لعلة الحديث ويسهل عليه تحديدها.

٥= إن النسائي ــ رحمه الله تعالى ــ يحكم أحيانا على بعض الوجوه بالخطأ، أوالصواب أو غير ذلك، ولكنه لايقرن الحكم بعلته فلايقول مثلا، هذا خطأ بسبب كذا وكذا، أوصواب بسبب كذا كذا، إلاالنادر اليسير، وهذا لا يحتاج إلى ضرب أمثلة لكثرته في الرسالة.

وهذا كما قلت مجردُ محاولات مني في استكشاف ما ظاهره مآخذ، وإن لم يكن في حقيقته كذلك، وإنما كما قلت من باب تقديم الحسن على الأحسن.

ملحوظة: يلاحظ القارئ في هذه الدراسة التركيز في هذه الصفحات الأخيرة على الجوانب المتعلقة بالعلل لأن هذه الدراسة كانت في الأصل مقدمة للرسالة المتعلقة بدراسة الأحاديث المعلة في المجتبى والتي آمل من الله أن يمكنني من طباعتها بعد مراجعتها وتهذيبها.

الخاتمة:

أولا: تبين لي من خلال الدراسة والنظر في جهود النسائي في الحديث وعلومه وخاصة في تعليله للأحاديث بالاختلاف وترجيحاته بين الوجوه المختلفة ومقارنة كل ذلك بأقوال أئمة الحديث في العلل أن النسائي من كبار أئمة الحديث المتمكنين من علم علل الحديث وأنه حقا كما قال الذهبي جار في مضمار البخاري رحمهما الله جميعا.

ثانيا: توصلت من خلال مقارنة رواة السنن الصغرى والكبرى للنسائي من المتكلم فيهم برواة بقية السنن الأربعة ممن تكلم فيهم بجرح إلى أن سنن النسائي أقل السنن الأربعة رجلاً مجروحاً وحديثاً ضعيفاً، وأن شرطه في الرجال أقوى من شرط أبي داود والترمذي وابن ماجه، وهذا تصديق لما اشتهر عنه ـ رحمه الله تعالى ـ من أنه احتاط لرواة كتابيه فاحترز الرواية عن الضعفاء غالبا وإن روى عنهم فلأسباب اقتضت ذلك لاعتمادا عليهم.

ثالثا: لاصحة لما قال به بعض أهل العلم من أن في النسائي قليلَ تشيعٍ وانحراف عن خصوم علي ﷺ والرد على شبهتهم وإثبات أن النسائي كان يحب جميع الصحابة ويواليهم بما فيهم معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهم وذلك من خلال النصوص المنقولة عنه بل وثبت عنه أنه جرَّح بعض الرواة بالتشيع وعابهم به فكيف يعقل أن يعيب غيره بشيء هو به متصف.

رابعا: إن النسائي رحمه الله هو الذي اختصر المجتبى من الكبرى في نصف حجمه كما يدل عليه صنيعه في المجتبى في أكثر من موضع وتظافرت الأدلة على ذلك وهو الذي عليه المحققون من العلماء الذين لهم مزيد اختصاص بسنن النسائي خلافاً لمن قال: إن المختصر لها هو ابن السني تلميذ النسائي.

خامسا : أثبتُّ بالدلائل أن لافرق بين المجتبى (السنن الصغرى) وبين أصله (السنن الكبرى) فيما يعود إلى شرط النسائي في كل من الكتابين، والأحاديث في الكتابين من حيث القوة على حد سواء ، وإنما كان قصد النسائي باختصار المجتبى أن يكون نموذجاً مصغراً من الكبرى وإنما روعي في هذا

الاختصار في الغالب الجانب الفقهي وتفريعاته وجودة الترتيب وبهذا يعلم أن لاصحة لما اشتهر عند بعض أهل العلم من أن المجتبى أقوى إسنادا وأصح حديثا من الكبرى.

صحيح أن النسائي قد احتاط في كل من الكتابين سندا ومتنا وثبت عنه أنه استخار الله في الرواية عن قوم من الضعفاء كابن لهيعة فوقعت الخيرة في ترك الرواية عنهم ولكنه لم يخص المجتبى بمزيد من الاحتياط في السند أوالمتن أكثر من السنن الكبرى.

والأدلة على هذا كثيرة ومن أراد الوقوف على الحقيقة في هذا الأمر فلينظر في صفحة (٧١) من هذا الكتاب .

سادسا: إن تعليل الأحاديث يقوم في الأساس على اختلاف الرواة ولا يخرج عنه اللهم ما كان من تفرد بعض الرواة، وكثير من حالات التفرد ترجع إلى الاختلاف وهذا هو السر في اختياري لدراسة الأحاديث المعللة بالاختلاف عنوانا لرسالتي لأنه يشمل جميع الأحاديث المعللة في الكتاب.

سابعا: إن ما اشتهر لدى كثير من المتأخرين من الفقهاء وغيرهم من ترجيحهم للمرفوع على الموقوف والموصول على المرسل والمتصل على المنقطع دائما لايعرف عن أحد من أئمة الحديث المتقدمين بل العبرة عندهم قوة الضبط وكثرة العدد والنظر إلى القرائن بصرف النظر عن كون الوجه موصولا أومرسلا أومرفوعا أوموقوفا .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.



فهرس الموضوعات

الصفحة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



ردمك : ٩٩٦٠-٩٤٥٠-٢-٢